عبد الغني سلامة

بورتريه لحماس
من الميثاق إلى الوثيقة
رام الله – حزيران 2017

مركز الأبحاث
منظمة التحرير الفلسطينية

حقوق الطبع محفوظة، مركز الأبحاث-منظمة التحرير الفلسطينية

عبد الغني سلامة

بورتريه لحماس

من الميثاق إلى الوثيقة

رام الله – حزيران 2017

الناشر: مركز الأبحاث – م.ت.ف.، رام الله 2017

تصميم ومونتاج: نور صالحية

الإهـداء

لذكرى الشــيخ أحمد ياسين.. الذي صنع بلســانه وعينيه مقاومة؛ فتفوق بإرادته على المحتل رغم إعاقته، وباستشهاده حين قصفته طائرة «أباتشي»، أظهر للعالم وحشية الاحتلال..

إلى كل الشهداء الذين أعطوا بتضحياتهم معنى جديداً للحياة..
إلى شعب فلسطين المكافح.. في ليله الطويل..
إلى يوم قريب.. سيبدأ بفجر جديد..

كلمة شكر

أتوجه بشكرٍ كبير، بحجم الكون، لكل من دعمني وشجعني على إنجاز هذا الكتاب؛ زوجتي الغالية خلود، أبنائي الأحبة يزن، وائل، ياسمين..

كما أشكر الشاعر والكاتب الفلسطيني الصديق خالد جمعه على مراجعته وتدقيقه للكتاب، وتقديمه بعض المقترحات المهمة..

وأشــكر الكاتــب والباحث الصديق د. أحمد عزم على مراجعتــه بعض فصول الكتاب، وعلى توجيهاته المهمة..

وأشــكر الكاتب والباحث الصديق د. ســميح شبيب على دعمه وتشــجيعه، وتبنيه مشروع الكتاب، والشــكر موصول لمركز الأبحاث الفلسطيني على كل ما قدموه.. السيدة رشا الحسن، والأخت نور صالحية التي قامت مشــكورة بتنسيق وتصميم الكتاب، والأستاذ الصديق أحمد نجم الذي راجع الكتاب وأشرف عليه..

والشكر الجزيل لكل من سيقرأ هذا الكتاب بذهنية منفتحة..

بورتوريه: فن رســم تصويري؛ وتعني رسم شخص أو مجموعة من الأشخاص, من وجهة نظرة الرسام، بهدف إظهار ملامح الوجوه وتعبيراتها، وأهم العناصر المؤثرة في هذا الفن هي الإضاءة؛ حيث يعكس الضوء المسلط والظلال الناتجة عنه تعبيرات الوجة والشخصية الكامنة، وبالتالي قد يتغير الشكل والتعبير بتغيير الضوء الساقط عليه.

المحتويات

المقدمة.....8

تمهيد: حماس والجُمل السحرية الثلاث.....9

الفصل الأول: هل حركة حماس إخوانية، أم فلسطينية؟!.....13

هل حماس فلسطينية أم إخوانية.....15

الإخوان المسلمون ومشروع الإسلام السياسي.....16

عناصر وركائز مشروع الإسلام السياسي.....17

المشروع الوطني الفلسطيني.....20

صراع بين مشروعين.....23

دور حماس وإستراتيجيتها غير المعلنة.....25

حماس وتبعيتها للإخوان.....28

خلاصة.....29

الفصل الثاني: صراع الأخوة بين فتح وحماس.....31

إشكالية العلاقة بين فتح وحماس.....33

هل هو خلاف سياسي أم أيديولوجي؟.....34

هل هنالك خلاف سياسي بين الحركتين؟.....38

نقاط الخلاف والالتقاء بين الحركتين.....40

الدولة الفلسطينية.....41

مفهوم المقاومة في برامج الحركتين.....42

المقاومة والمفاوضات.....45

الاعتراف بإسرائيل.....46

موقف الحركتين الحقيقي من التسوية السياسية.....48

الخلاف لا هو سياسي ولا أيديولوجي، ما هو إذن؟.....51

صراع بين مشروعين.....53
الخلاف على التفاصيل.....55
إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية.....55
فقدان الثقة.....56
العامل الخارجي.....56
جولة في أروقة الحوار.....57
عناصر القوة الفلسطينية.....61

الفصل الثالث: حصاد عشرة أعوام من حُكم حماس لغزة.....63

تقديم.....65
التحديات والصعاب التي واجهتها حماس.....67
حماس والخط الفاصل بين النجاح والفشل.....69
الوضع الأمني.....69
الوضع الاقتصادي.....72
الحريات العامة.....75
الأداء الحكومي.....81
السلم الأهلي.....84
رأي الشارع الفلسطيني في تجربة حماس للحُكم.....86
تقييم لتجربة حماس في الحكم.....88
خلاصة.....93

الفصل الرابع: الحروب على غزة.....95

الحروب على غزة.. قراءة من زوايا مختلفة.....97
دوافع الحرب في الإعلام.....98
حروب اختبارات.....99
طبيعة هذه الحروب.....104
الموقف المصري، هل من جديد؟.....106
تداعيات الحرب على مستقبل الصراع.....109
نصر أم هزيمة؟.....112

هدنة.. أم موقف لإطلاق النار وتخوفات مشروعة.....115
الفصل الخامس: صفقة وفاء الأحرار.....121
أسئلة حول صفقة وفاء الأحرار.....122
1 مقابل ألف، من المنتصر في صفقة شاليط؟.....128
الفصل السادس: حماس، من الميثاق إلى الوثيقة.....131
حماس، من الميثاق إلى الوثيقة.....133
مستقبل حماس على ضوء التطورات الأخيرة.....138
خاتمة.....141
الهوامش.....149
المراجع.....157

المقدمـــة

في هذا الكتاب، نســتعرض بقراءة تحليلية هادئــة جوانب معينة من تجربة حركة حماس، ورغــم أهمية قراءة تاريخ الحركة ومنشــئها ومســاراتها، إلا أن هذا الكتــاب لم يتطرق لهذه المواضيع، وبدلا من ذلك تم التركيز على بعض الجوانب السياسية والفكرية والتنظيمية.

في الفصــل الأول طرحنا ســؤالا مركزيــا، هل حماس حركة وطنية فلســطينية، أم هي رأس حربــة لجماعــة الإخوان المســلمين؟ وما دلالات ذلــك؟ وفي الفصل الثاني تــم التطرق لأوجه وأســباب الخلافات بين فتح وحماس، ومعرفة الأبعاد التاريخية والسياســية لإشكالية العلاقة بــين التنظيمــين الكبيرين، وفي الفصل الثالــث حاولنا أن نقيّم تجربة عــشرة أعوام من حُكم حماس لغزة. وفي الفصل الرابع تناولنا الحروب العدوانية الثلاث التي شنتها إسرائيل على غزة، بتحليل جوانبها المختلفة وتداعياتها، في الفصل الخامس تحدثنا عن جوانب معينة من صفقة الوفاء للأسرى، التي أنجزتها حماس مع إسرائيل عبر وســطاء دوليين وتم بموجبها تحرير أسرى وأســيرات من سجون الاحتلال. وأخيرا في الفصل السادس قمنا بقراءة تحليلية لوثيقة حماس، ومقارنتها مع الميثاق الأصلي للحركة، ومعاني هذه الوثيقة..

اعتمدنا في الكتاب منهج البحث والتقصي والتحليل، بالاعتماد على المصادر الموثوقة والمراجع الرزينــة، وعلى تصريحات قادة حماس، بالاســتعانة بآراء كتّــاب ومحللين متخصصين في هذا الشأن، وعلى وثائق وتقارير الحركة، وإصدارات منظمات ومراكز بحثية مرموقة.

وفي أكــثر من فصل، قمنــا بمقاربات تحليلية بــين موقفي «فتح» و«حــماس» من القضايا المختلفة، بحيادية نسبية، وبالقدر المستطاع من الموضوعية..

وحاولنا قدر الإمكان أن لا نصدر أحكاما على أحد، بل أن نقدم المعطيات والوقائع، وإجراء التحليل الموضوعي، وترك الحكم للقارئ.

ندعو الله ســبحانه أن نكون قد وفقنا بما ســعينا إليه، وهو الوصول للحقيقة المجردة، دون تجنٍّ أو تجاوز. ولا أدري إلى أي مدى حققنا ذلك.

تبقى الحقيقة مسألة نسبية، والحكم للتاريخ.

المؤلف

تمهيد..

حماس، والجُمل السحرية الثلاث

بعض حركات الإسلام السياسي، وبالذات تلك الجماعات التي تعتمد على البعد الجماهيري، دأبت على استخدام شعارات سياسية معينة لها مفعول السحِر في التأثير على عقول وأفئدة قطاعات واسعة من الناس؛ فمثلاً استخدمت جماعة الإخوان المسلمين شعار «الإسلام هو الحل» في كل حملاتها الانتخابية التي خاضتها، وبشكل خاص في مصر والأردن، وتمكنت بسبب هذا الشعار من حصد أصوات وتأييد أغلبية المقترعين في تلك الانتخابات، في حين أخفق مرشحون آخرون لجماعات سياسية مناوئة، على الرغم من وجاهة وعقلانية شعاراتهم الانتخابية.

وتحت هذا الشعار إدعت بعض الحركات الإسلامية أنها بمجرد جلوسها تحت قبة البرلمان، أو استلامها للسلطة فإنها ستحل المشكلات المستعصية التي تعاني منها المجتمعات العربية، ولكن بعد أن كان لها ما أرادت من أصوات الناخبين، وبعد مضي كل هذا الزمن على نجاحاتها في الانتخابات، عجزت عن تحقيق برامجها، وتبين أن ما وعدت به مجرد شعارات ضبابية يكتنفها الغموض، وتفتقد لآليات العمل والتطبيق، وأنه قد جرى استخدامها على نحو مضلل، بقصد الوثوب للسلطة، أو لتحقيق مكاسب حزبية.

وعندما قررت حركة حماس المشاركة في الانتخابات الفلسطينية – بعد أن قاطعتها طويلا – رفعت شعار «الإصلاح والتغيير»، وبالفعل فقد كان لهذا الشعار مفعول السحر، حينما صدّقت الجماهير العريضة أن حماس جادة في رغبتها في إصلاح الوضع الفلسطيني الداخلي المتردي وتغييره بواقع أفضل، وهكذا، حققت فوزا كبيرا في الانتخابات. ثم تبين أن آخر ما تفكر به هو الإصلاح، وأن شعار الإصلاح كان مجرد وسيلة لتحقيق مآرب وأهداف ذات علاقة بأجندات حزبية، والسلطة التي دخلتها بنيّة إصلاحها صارت هي بحد ذاتها هدفها وغايتها!!

أما الشعار السحري الثالث فهو «المقاومة»؛ وهو الشعار الذي استخدمته العديد من

الجماعات المسلحة: إسلامية وقومية يسارية ويمينية دينية وعلمانية.. وبقوة هذا الشعار استحوذت تلك القوى على تأييد الشارع لها. ولكنها من ناحية ثانية وتحت نفس الشعارات مارست أنواعاً مختلفة من العنف بحق كل من خالفها، وعملت على إقصاء كل من لم يخضع لها، وتكفير من لا يدين لها بالولاء، وبحجة هذه الشعارات أدخلت هذه الجماعات بلدانها في دياجير الظلمة، وحطمت بناها التحتية، ودمرت مواردها، وقضت على آفاق تطورها، وتحت هذه الشعارات سُفكت دماء كالشلال؛ ولكن بلا ثمن وبلا طائل، وهُدرت طاقات هائلة بالمجان.

وفي العديد من البلدان أصبحت كلمة «مقاومة» مجرد شعار بلا مضمون، وسيفا مسلطا على رقاب العباد، وورقة مساومة للخصوم السياسيين، لتحقيق مكاسب فئوية، أو لفرض شروط معينة. وعلى الرغم من ذلك كانت الجماهير العربية والإسلامية تتغاضى عمّا تسببه سياسات تلك الحركات من دمار، وتلتمس لها الأعذار في إخفاقاتها وعثراتها، وظلت مستعدة لأن تغفر لها كل ما تقترفه من أخطاء، كل ذلك لأنها ترفع شعار المقاومة، حتى أن البعض كان يعمي عينيه عن النتائج الكارثية التي كانت تجرها على البلاد.

ولكن، في النتيجة صار شعار «المقاومة» بمثابة الوصفة السحرية للنيل من المعارضين، وصار كل مسؤول سياسي يريد أن يغطّي على فشله ما عليه إلا أن يُدخل كلمة «مقاومة» بين كل جملتين ليصبح بطلا؛ فعلى سبيل المثال؛ كانت القوى الطائفية في العراق تحت ذريعة مقاومة الاحتلال الأميركي تقوم بتفجير الأماكن العامة والأسواق الشعبية، وحتى المساجد والحسينيات!! وتقوم بتصفية خصومها بالتهجير والاغتيالات، ثم تنعتهم بأنهم أعداء المقاومة وحلفاء الأميركان.. وفي النهاية دمرت تلك القوى العراق وخربته وأحالته إلى حطام، وبقايا وطن.

ومثال آخر؛ عندما أراد حزب الله تحسين فرص مشاركته في الخارطة السياسية اللبنانية والإقليمية مدفوعا بدعم إيراني، رفَعَ شعار «المقاومة»؛ فأدخل لبنان في حرب طاحنة غير متكافئة مع إسرائيل صيف العام 2006، وكذلك فعلت حماس في شتاء 2009، وخريف 2012، وصيف 2014. والمفارقة أن حزب الله بعد حرب تموز لم يطلق رصاصة واحدة ضد إسرائيل، والتزم بالقرار 1701 الذي ينص على انسحاب قوات الحزب إلى ما بعد خطوط الليطاني، أي بما يؤمّن حدود إسرائيل، أما حماس فقد التزمت بالهدنة، وفرضتها على بقية الفصائل، وحرّمت إطلاق الصواريخ، بعد أن توقفت تماما عن العمليات التفجيرية داخل الخط الأخضر، وما زال كلا الحزبين يصران على أنهما وحدهما يمثلان المقاومة، ويتهمان كل من ينتقدهما أنه يحارب المقاومة!!

والغريب أنه رغم تزايد قوة حماس العسكرية، فقد تقلص دورها في المقاومة المسلحة ضد إسرائيل! وتراجعت عملياتها بدرجة واضحة؛ فبعد أن شـهد عام 2002 مصرع 426 إسرائيلياً، انحـسرت أعداد القتلى الإسرائيليين للأعوام 2004، 2005، 2006، من 109 إلى 50 إلى 24 قتيلاً عـلى التوالي، حتى شـهد العام 2007 مصرع 11 إسرائيليا فقط، وقـد ترافق هذا التراجع مع تقدم حماس وانخراطها أكثر في العمل السـياسي، علما بأنه في المقابل لقي آلاف الفلسطينيين مصرعهم خلال نفس الفترة، نتيجة للعدوان الإسرائيلي.

طبعا من الخطأ الفادح تحميل حماس وحدها مسـؤولية تراجع المقاومة، لكن هذه الأرقام تعطـي مؤشرات بأنه بعـد أن كان لحماس ما أرادت من عمليـات المقاومة - وهو إضعاف السلطة تمهيدا للظفر بها – التزمت بعدها تماما بالتهدئة.

وبالرغم من سـحر اللغة وبلاغة الخطاب وقوة الشـعار، إلا أن الجماهير لا يمكن أن تظل مخدوعة للأبد، ولا يمكن لها أن تظل أسـيرة للشعار، أو رهينة للقوى التي تختبئ خلفه؛ فكل الشـعارات تفقد بريقها عندما تصبح ممجوجة ومسـتهلكة وبلا قيمـة حقيقية، وقد بدأت الجماهـير بالفعل تـدرك خواءها، وانفضّت عـن حامليها ومردّديها؛ فالجماهـير دائما تختار الحياة، وهي تمارس المقاومة الحقيقية حينما تُفرض عليها، وليس مقاومة «الشـعارات» التي سرعان ما تغدو مطية لتحقيق أغراض لا علاقة لها بالمقاومة.

والحقيقـة أن الجماهير قد نالت مـن التضليل الإعلامي في هذه الفترة ما لم تنله أمة أخرى طـوال حياتها؛ فلم يكتف البعض بتضليلها بترديد الشـعارات الكبـيرة، بل وأيضا في توظيف هذه الشعارات وتوجيهها باتجاهات معينة؛ فعلى سبيل المثال تم اختزال المقاومة بالصواريخ، واختـزال القضية الفلسـطينية برمتهـا بقضية معبر رفـح، والمطار والمينـاء!! وحولت «قناة الجزيـرة» أنظار العالم عن وحشـية الجرائـم الإسرائيلية باتجاه هذا المعبر، وتوجيه سـخط الجماهير وغضبها باتجاه مصر بدلا من إسرائيل! كما لو أن فتح معبر رفح هو الحل السـحري الذي سـينهي الصراع العربي الصهيوني!! وبفضل هذه الاختـزالات تم تحويل دولة مثل قطر وغيرها ممن تربطهم بأميركا وإسرائيل أفضل العلاقات إلى دول ثورية وداعمة للمقاومة!!

هـذا النـوع من التضليل يخـدم إسرائيل بالذات، لأنه سـيصدّر أزمة غزة بـكل ما يتفرع عنها من مشـاكل إلى مصر، وسـيعفي إسرائيل من مسـؤولياتها كدولة احتلال، حيث ستتركز الضغوطـات في هـذه الحالة على مصر، ومطالَبتها بفتح معبر رفح لإدخال المسـاعدات، ومن ثم في فترة لاحقة سيُطلب منها تزويد القطاع بالطاقة والمياه والوقود، كمقدمة لتحميل مصر أعباء ومسؤوليات السكان الإنسانية ثم الإدارية والاقتصادية، وأخيرا المسؤولية السياسية التي قد تصل مسـتوى الإلحـاق دون الدمج، أي بمعنى أن يبقى قطاع غزة تحت سـيطرة حماس

كإقليم شبه مستقل، يعتمد على مصر اقتصاديا، وتربطه بها علاقات التعاون والجوار، وفي هذا الطرح مقتل لفكرة الدولة الفلسطينية وترسيخ أبدي للانقسام.

ويخـدم هـذا التضليل أيضـا حركة حماس، التي تُـصرُّ على أن يكون المعـبر تحت إدارتها وحدها، وتستفيد من هذا الطرح في أمرين: انتزاع اعتراف إقليمي بكيانها من خلال الاعتراف بحدود هذا الكيان كحدود دولية، والاسـتفادة من الرسـوم المالية التي سـتجنيها من حركة المسافرين على المعبر، إضافة إلى الضرائب على السلع الواردة عبره.

هذا الوضع الشاذ وغير المقبول، الذي يهيمن على واقع الحياة السياسية الفلسطينية والمتمثل بالانقسام، لا بد أن ينتهي، لأنه يمثل الخطر الأكبر على القضية الفلسطينية، وهو العائق الأهم أمام أي حالة نهوض فلسـطيني، وطالما أن الانقسام مستمر، لن تقوم للفلسطينيين دولة، بل ستظل الفرصة مواتية لإسرائيل للمضي قدما في عدوانها وسياساتها الاستيطانية، وفرض الوقائع على الأرض.

وإنهاء الانقسـام يعنـي قبل عودة غزة إلى الضفـة، أن تتعزز الثقة بين طـرفي النزاع، وأن تتوقـف حملات التحريض والكراهية، وبث الفُرقة، وبدلا من ذلك يتوجب البحث عن نقاط الالتقاء وتعزيزها، لأن الوحدة الوطنية هي الشرط الأساسي للنصر.

الفصل الأول

هل حركة حماس
إخوانية، أم فلسطينية؟![1]

هل حماس إخوانية، أم فلسطينية!؟

علاقة حركة حماس بجماعة الإخوان المسلمين علاقة عضوية وثيقة، ولا تخفى على أحد؛ فقد جاء في ميثاق حركة حماس (الباب الأول/ البند الثاني): «حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين». والشيخ «أحمد ياسين» قال في حوار مع الجزيرة: «الذين أنشأوا حماس هم أنفسهم الإخوان المسلمون، فنحن حركة إخوانية، حركة مجاهدة هدفها التحرير.»[2]

ومن المعلوم أن جميع قادة حماس ومؤسسيها كانوا أصلاً من جماعة الإخوان، وكان أكثرهم في غزة بشكل خاص كامتداد طبيعي مع الجماعة الأم في مصر، وفي مرحلة لاحقة صاروا يعملون تحت مظلة «المجمع الإسلامي»، وكانت الجماعة – قبل تأسيس حماس - تركز على الجانب الدعوي والإرشادي والتربوي، وتتحفّظ على ممارسة الكفاح المسلح ضد إسرائيل، معطيةً الأولوية عليه للنشاط الاجتماعي الإصلاحي، وكانت أيضا على خصومة واضحة مع كافة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.. ففي عام 1981 قامت مجموعة من الإخوان بحرق مبنى ومكتبة الهلال الأحمر الفلسطيني بغزة، بحجة أنه وكر للشيوعية، وفي عام 1983 اندلعت معارك بالسلاح الأبيض بين عناصر من الإخوان من جهة، وعناصر فتح والجبهة الشعبية من جهة ثانية في غزة، وامتدت إلى جامعات الضفة الغربية، وخاصة بيرزيت، وتكررت المناوشات عام 1985، بين الإخوان والشعبية والشيوعين، ومرة أخرى بداية التسعينات قبيل قدوم السلطة بين حماس وفتح في غزة..

وعندما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في نهاية العام 1987، وجدت الجماعة نفسها أمام خيارين: إما الإنخراط فيها، أو الانتظار، لكنها تبنت الخيار الأول، فأعلنت عن تأسيس حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، وبعد ذلك بسنوات أعلنت عن تأسيس ذراعها العسكري «كتائب القسام.»[3]

وبهذا التحول تكون الحركة الإسلامية في فلسطين قد خطَت أولى - أو أهم - خطواتها باتجاه تحولها إلى حركة وطنية، مبتعدة ولو بقدر قليل - ولكنه تدريجي ومتصاعد – عن خطابها التقليدي حينما كانت جزءًا لا يتجزأ من جماعة الإخوان المسلمين، وتتبع إداريا وتنظيميا وماليا لقيادة الجماعة في الخارج.

ولكن، إلى أي مدى تغير خطابها ونهجها وبرنامجها؟ وهل كان تغيرا إستراتيجيا أم تكتيكيا؟ وما الفرق بين أن تكون حركة إسلامية وجزءاً من الإخوان، وبين أن تكون حركة وطنية فلسطينية؟ وما أثر ذلك على القضية الفلسطينية؟! بمعنى هل حماس حركة مقاومة فلسطينية، أم هي رأس حربة لجماعة الإخوان المسلمين؟! علما بأن هذه الأسئلة لا تحمل أي تشكيك بوطنية الحركة أو بنواياها.

وللإجابة على هذه الأسئلة يتوجب علينا أولا أن نفهم جماعة الإخوان، ونعرف ما هو برنامجها الإستراتيجي، وهل ما زالت تؤثر على حماس وتتحكم في توجهاتها؟

الإخوان المسلمون ومشروع الإسلام السياسي

يؤكد المراقبون والمختصون في الإسلام السياسي أن جماعة الإخوان المسلمين هي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وهي تنظيم عالمي، ولديها طموحات سياسية معلنة، وتاريخ طويل من المشاركة في الحياة السياسية والبرلمانية في أكثر من بلد عربي وإسلامي، ولها رؤية أيديولوجية متكاملة تتناول فيها نظرتها للمجتمع، ونظام الحكم، والنظام الاقتصادي والاجتماعي، ولها موقفها من الصراع العربي الصهيوني، ومن الكثير من القضايا العالمية، ولديها تحالفاتها وعلاقاتها وبرامجها وبنيتها التنظيمية.

بعض المراقبين يعتبرونها أكثر مرونة وبراغماتية من الجماعات الأصولية التي انبثقت عنها، ويرون أن الإخوان يعملون من خلال البرلمانات والانتخابات، للوصول لدولة إسلامية سياسية، بينما القوى الراديكالية الإسلامية الأخرى تعمل من خلال العنف والتكفير، وتسعى لإقامة دولة دينية ثيوقراطية يتمتع فيها «الخليفة» بمزايا لا يحوزها أي رئيس آخر في أي نظام دستوري ديمقراطي، ولا حتى دكتاتوري.

البعض الآخر يرى أن الفرق بينهما هو في الكم والأسلوب واختيار التوقيت، أما الأهداف العامة فهي سيان؛ على اعتبار أنهما يلتقيان معاً على «أسلمة» المجتمع (الشكلية)، من خلال فرض أنماط اجتماعية معينة عليه، تمثلها أيديولوجيا متأثرة بالفكر السلفي النجدي، وتتفق أيضاً على محاربة مشروع الحداثة والديمقراطية والدولة المدنية. علما بأن الجماعة أعلنت تبنيها الخيار الديمقراطي والانتخابات في أكثر من موضع، وعندما استلمت الحكم في مصر برئاسة «محمد مرسي» أعلنت أنها ستكون امتدادا للدولة المصرية (المدنية)، وستلتزم بتوجهات وسياسات الحكومات السابقة، وعلاقاتها الدولية، واتفاقياتها (بما فيها اتفاقية كامب ديفيد).

ولكن الإخوان المسلمين ليسوا وحدهم من يمثل الإسلام السياسي، والمشروع الإسلامي ليس مشروعا واحدا يحظى بإجماع الكل، وقوى الإسلام السياسي ليست على شاكلة واحدة، وهي تختلف عن بعضها وتتباين في الرؤى والأسلوب ودرجة الاعتدال أو التطرف، ويلعب الجانب الفكري دورا أساسيا في تحديد التمايزات بينها، إلى جانب معايير أخرى،[4] فمنها ما يعتمد على تربية النشء وفق المنهج الإسلامي وتهيئة المجتمع لتقبل فكرها، بينما ترى جماعات أخرى أن الأولوية للجهاد (مقاومة الاحتلال، مقاومة الأنظمة الاستبدادية).

عناصر وركائز مشروع الإسلام السياسي

من الصعب تشخيص سمات محددة وثابتة لمشروع الإسلام السياسي، أو تحديد عناصر معينة تجمع عليها أو تتشارك فيها كافة تيارات وأحزاب الإسلام السياسي، وذلك بسبب تفاوت وتباين أيديولوجياتها ورؤاها ومرجعياتها وأهدافها.. إنما يمكن تحديد عناصر وركائز معينة تكاد تكون قاسماً مشتركاً بين أغلب وأهم تيارات الإسلام السياسي؛ منها على سبيل المثال نظرتها للهويات القومية والوطنية، وهي مسألة فاصلة وبالغة الأهمية، وعموما، يمكن القول إن أغلب حركات الإسلام السياسي حركات أممية عابرة للقارات، وإزاء فكرة الحدود القومية والوطنية أظهر وبشكل خاص، كل من الإخوان والسلفيين مقاربات متشككة ومترددة، وتنوعت هذه المقاربات من الرفض التام للحدود والهويات القومية وعدم الاعتراف بها، إلى القبول الخجول بها، مع وصولها أحيانا إلى الإقرار بها بحكم الأمر الواقع، مع الإحتفاظ بشعارات وأهداف طوباوية تطرح صوراً أممية إسلامية فضفاضة وغامضة.[5]

وعموما، أغلب التيارات الإسلامية لا تؤمن بالقومية العربية، وقد وصفها البعض بالمقيتة والنتنة، ولا تؤمن بالنزعة الوطنية؛ وبالتالي فهي لا تعترف بالهويات الوطنية، ولا بالحدود السياسية بين الدول، وتعتبر أن "جنسية المسلم عقيدته"؛ بل أن بعض المراقبين يصفها بأنها تمثل مشاريع تفكيكية للدولة الوطنية المعاصرة، وأكثر هذه الحركات تحارب العلمانية وتعتبرها شكلا من الكفر والتعدي على الدين، وتعتبر الديمقراطية بضاعة غربية، وتُقلِّص العالم إلى ثنائيات قاطعة: بين ما هو حق وباطل، وبين من هو مؤمن وكافر، ولا تنظر للمسيحيين وللطوائف الأخرى كمواطنين، بل كذميين يتوجب عليهم دفع الجزية.

وبهذا المعنى فإن مشروع الإسلام السياسي هو مشروع أممي يتخطى حدود الجغرافيا والقارات، ويتجاوز الهويات الوطنية أو القومية، ويقوم فكر هذا المشروع على مبدأ الولاء والبراء ومعاداة كل ما لا يشبهه، والتصادم مع كل من يختلف معه. وينظر للصراع العربي الصهيوني على إنه صراع ديني محض.

هذا المشروع يقف اليوم في مواجهة مشروع آخر، تمثله القوى الوطنية والقومية واليسارية، وهو المشروع الوحدوي/ التحرري الذي بدأ أواخر القرن التاسع عشر على يد رواد النهضة العربية، وتواصل على امتداد الأرض العربية، وخاض خلال أكثر من قرن المعارك والثورات في مواجهة الاستعمار وأدواته، وتعمّدَ بدماء الشهداء وتضحيات الجماهير الشعبية، ويحْمِلُ

في طياته قيم الحداثة والتنوير، ويسعى لترسيخ أسس الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة بمحتواها التقدمي والتحرري القائم على التعددية، الذي يضمن حقوق الإنسان واحترام إنسانيته، ويناضل لإرساء دعائم مجتمع حضاري تتعايش فيه الطوائف دون تعصب ودون كراهية، وتتعايش فيه الطبقات دون استغلال لبعضها البعض، وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة وتقاسمها وتداول السلطة السلمي، ويسعى هذا المشروع لبناء المستقبل بعقلية منفتحة على العالم، ومنسجمة مع الحضارة الإنسانية، ومتصالحة مع إرثها الثقافي والفكري. صحيح أن هذا المشروع لم ينجح في تحقيق أهدافه، وأنه تراجع لصالح تقدم الإسلام السياسي، لكن مبادئه تظل قائمة.

وهذا لا يعني أبداً أن قوى الإسلام السياسي لم تقدم التضحيات، ولم تخض المعارك، خاصة في وجه الأنظمة الاستبدادية، أو أنها لا تحترم حقوق الإنسان، ولا تسعى للعدالة الاجتماعية.. لكنها تعترف وبصراحة أنها لا تؤمن بالديمقراطية والتعددية، وعلاقتها بالمجتمع الدولي وبالحضارة الإنسانية علاقة ملتبسة؛ حيث ترفض الكثير منها التعاطي مع المؤسسات الدولية، بما فيها هيئة الأمم المتحدة، ولا تعترف بما يسمى الشرعية الدولية، ولديها بعض المفاهيم الطائفية، ولديها أيضاً مفهومها الخاص لحقوق الإنسان والحريات العامة، أما مساهمتها في الصراع العربي الصهيوني – باستثناء الخطابات – فهي محدودة جدا، أو معدومة، باستثناء سِجِل حماس الجهادي، وكذلك الجهاد الإسلامي في فلسطين.

ولكن خصوم «الإخوان المسلمين» لا يكتفون بانتقاد المضامين الأيديولوجية التي يحملها برنامجهم؛ بل يشككون في تحالفاتهم، وفي مواقفهم السياسية، ويعتبرون أن لهم دورا وظيفيا محددا، يتجسد في محاربة القوى الوطنية والتقدمية، والتحالف مع الأنظمة الرجعية، ولإثبات ذلك يوردون بعض الأمثلة: فعندما انطلقت الجماعة في أواخر العشرينات من مدينة الإسماعيلية - التي كانت مركزا للقوات الإنجليزية - كان من المفترض أن تركز الجماعة على مقاومة الاحتلال الإنجليزي، وأن يكون ذلك مبرر وجودها، ولكنها بدلا من ذلك ركزت على الجوانب التربوية وبعض النشاطات الاجتماعية، الأمر الذي جعل من الإنجليز يغضّون النظر عن تنامي قوتها، وفي الثلاثينات تحالف الإخوان مع الإنجليز ضد الملك وحزب الوفد، وفي الأربعينات تحالفوا مع الملك والإنجليز ضد الوفد وباقي القوى الوطنية، وفي الخمسينات تحالفوا مع الأميركان والإنجليز ضد عبد الناصر، وفي الستينات، تحالفوا مع السعوديين ضد عبد الناصر، وفي بداية السبعينات تحالفوا مع السادات ضد الناصريين والشيوعيين، وبعد تنصيب الحكومة (الأميركية) في العراق بعد الإطاحة بصدام ارتضوا أن يكونوا جزءًا منها، وفي العقد الأخير تحالفوا مع قَطَر، وبعد ثورة يناير 2011، عقدوا صفقة ثلاثية تجمعهم مع

المجلس العســكري والأميركان لحكم مصر، ووثقوا علاقاتهم مع إدارة الرئيس الأميركي السابق «أوباما».

من المؤكد أن للجماعة تفســيراتها وإجاباتها على هذه الأمثلة، ولكن ما يدعم هذا الرأي أن الجماعة في دول أخرى كانت تتخذ نفس المنحى؛ ففي الأردن كان الإخوان جزءًا أساســيا من النظام، وحليفا قويا للقصر، وفي دول الخليج وخاصة السعودية والكويت كانوا أيضا متحالفين مع النظام وداعمين له.

حتى في فلسطين، كانت جماعة الإخوان التنظيم السياسي الوحيد الذي يعمل علانية ودون مضايقات من سلطات الاحتلال، بل أنه حصل على ترخيص رسمي للعمل من وزارة الداخلية الإسرائيلية تحت اســم "المجمع الإســلامي" عام 1973، وكانت إسرائيــل تغض الطرف عنهم لأنهم كانوا يرفضون الكفاح المســلح، وجلّ نشــاطهم في المجال الاجتماعــي والدعوي، وكانوا في حالة صِدام مع القوى الفلســطينية، الأمر الذي اســتفادت منــه إسرائيل في زعزعة مكانة منظمة التحرير الفلســطينية، باعتبارها ممثلا للشعب الفلســطيني، وعنوانا للهوية الوطنية الفلسطينية.[6]

المشروع الوطني الفلسطيني

قبل الحديث عن المشروع الوطني الفلسطيني، لا بد من طرح السؤال بداية: هل فعلا تجسد «فتح» المشروع الوطني الفلسطيني؟ الكاتب «إبراهيم أبراش» يجيب على هذا السؤال في مقالته على موقعه الإلكتروني، من خلال طرح مبررات ومسوغات وجود المشروع الوطني، فكتب: «لا يوجد شعب يستطيع أن يمارس فيه أبناؤه حياتهم الطبيعية، ويحققوا ذواتهم، دون أن يكون لهم وطن، يطورون فيه ثقافتهم وهويتهم الوطنية، ولا وطن بدون فكر وأيديولوجيا وطنية تعزز انتماء أبناء الشعب لوطنهم، ولا فكر وطني بدون مشروع وطني يحدد أهداف وطموحات الشعب وآليات تحقيق هذه الأهداف، ولا مشروع وطني بدون ثوابت ومرجعيات تعبر عن القواسم المشتركة والحقوق الوطنية محل التوافق الوطني بغض النظر عن الدين أو اللون أو الطبقة، وتحشد من خلفها الشعب في مواجهة النزعات والارتباطات ما قبل الوطنية، وفي مواجهة التحديات الخارجية. إذا كان الوطن متجسدا بدولة مستقلة ينتفي مبرر الحديث عن مشروع وطني؛ لأن المشروع هو الفكرة قبل التحقق، وعندما يُنجز المشروع بقيام الدولة يتم التعبير عن الفكرة والثوابت الوطنية من خلال الثقافة ورموز الهوية والقانون الأساسي أو الدستور، أو من خلال أحزاب أو قوى وطنية قد تدخل في حالة صراع مع أيديولوجيات ذات امتدادات عابرة للوطنية كالأممية الاشتراكية أو الشيوعية والأيديولوجية القومية والأيديولوجيات الدينية، وفي مواجهة النزعات الانفصالية التي تهدد وجود الدولة الوطنية ووحدة الأمة، ولكن عندما تغيب الدولة – كما هو الحال في فلسطين - ويصبح الوطن كهوية وثقافة مهددا (وجوديا) بسبب الاحتلال؛ يصبح المشروع الوطني ضرورة (وجودية)، وينتفي مبرر وجود أيديولوجيات عابرة للوطنيات، أو ما قبل الوطنية، إلا كتوظيف وسائلي وغائي لخدمة المشروع الوطني، بمعنى أنه في حالة وجود أحزاب وحركات في إطار حركة التحرر فعلى هذه القوى توطين إيديولوجياتها واستراتيجياتها ضمن ثوابت وطنية لا يجوز الاختلاف عليها، فتوظف امتداداتها القومية أو الأممية أو الدينية لصالح المشروع الوطني وليس العكس، وإلا سيصبح الاشتغال على هذه الأيديولوجيات على حساب العمل الوطني ومتطلبات تحقيق الوطن كهوية ودولة.»[7]

وعند الحديث عن المشروع الوطني يجدر بنا التمييز بين ما هو وطني، وما هو سياسي؛ حتى لو كان بين المفهومين قدر كبير من التداخل والتشابك؛ الوطني أكثر عمقا وأبعد مدى، بينما السياسي محكوم بمعطيات اللحظة التاريخية والفرص المتاحة والمناورات السياسية.. في

هذا السياق، يمكن القول أن المشروع الوطني الفلسطيني يقوم على ثلاث مرتكزات أساسية، هي: وحدة الشعب الفلسطيني، الانتماء لفلسطين أولا، وضرورة إبراز الهوية الوطنية الفلسطينية في أبعادها التاريخية والسياسية والثقافية كنقيض مركزي للاحتلال الصهيوني.. وهذه المرتكزات الثلاثة (الوطن، الشعب، الهوية) تمثل المنظومة الوطنية الجامعة لكل أبناء الشعب الفلسطيني بصرف النظر عن السياقات التاريخية والسياسية التي تطورت فيها كل مجموعة، وتشكلت فيها مصالحها السياسية (الضفة، غزة، القدس، داخل الخط الأخضر، المنافي والشتات)، لكنها تجتمع على هذا المشروع، لا سيما وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، مع ضرورة النظر إلى المصالح والتصورات السياسية المتباينة للمجموعات الفلسطينية على أساس التكامل لا التناقض. وضمن هذا المنظور يتم التعامل مع التصورات السياسية المختلفة كتصورات ديناميكية متكاملة. (العلاقة بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، التقرير الإستراتيجي، مركز مدار، تموز 2017).

وبناء على ما سبق؛ فإن المشروع الوطني الفلسطيني يعني باختصار: الكفاح من أجل حق تقرير المصير، والتحرر من الاحتلال، وتحقيق الاستقلال الوطني، وإقامة الدولة الفلسطينية، وضمان حق العودة، وبناء المجتمع الفلسطيني المدني التقدمي، وفقا لما نصت عليه وثيقة الاستقلال، والميثاق الوطني، والقواسم المشتركة بين النظام الداخلي لفتح وبقية القوى والأحزاب الفلسطينية، واستنادا للثوابت الوطنية التي حظيت بالإجماع الوطني الفلسطيني، وعلى أساس وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لكل الشعب الفلسطيني.

وهذا المشروع لا بد أن يتكامل مع دعم صمود وكفاح الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، والذي يتلخص بثباتهم فوق أرضهم، وبتحقيق المواطنة الكاملة والمتساوية التي يعبر عنها بتحقيق الحقوق الفردية والجماعية.

هذا المشروع الوطني بسماته العامة يتباين في أوجه عدة عن المشروع الذي تمثله "حماس"، والذي يعترف بشكل أو بآخر بالتقسيمات الطائفية للشعب الفلسطيني، ويقوم على تصنيف المجتمع بين مؤمن وكافر.. وينظر للصراع العربي الصهيوني من منظور ديني، ويدعو لإقامة دولة دينية، ويقدم في أولوياته "الأيديولوجي" و"الديني" على "الوطني"..

وانطلاقا من هذا المفهوم للمشروع الوطني اعتبرت "فتح" أن المرحلة التي يمر بها الشعب الفلسطيني مرحلة تحرر وطني، وذلك على ضوء فهم الحركة للخصوصية الوطنية للقضية الفلسطينية، وعلى فهمها للبعد المحلي للدور الوظيفي للكيان الإسرائيلي، وعلى فهمها للصراع وركائزه الحضارية الحقيقية، وبالتالي رأت أن أداة الحل يجب أن تكون وطنية، من خلال حركة تحرر وطني بمحتوى وأسلوب وطني وأداة وطنية، وتلتقي من خلالها كافة القوى والشرائح الفلسطينية على برنامج واحد وهدف واحد، هو التحرير والعودة؛ لذا، لا يجوز

وجود أكثر من مشروع وطني لنفس الشــعب وفي نفس مرحلة التحرر، وإلا ســتتصارع هذه المشــاريع مع بعضها البعض، والتاريخ يخبرنا أن القوى المعادية كانت تعمل دوما على شــق وحدة الشعب، بخلق تيارات وأحزاب بمسميات عديدة، وتوريطها في مواجهات مع الوطنيين الحقيقيــين أصحاب المشروع الوطني التحرري. وعندما كان المشروع الوطني واحدا موحدا في إطــار منظمــة التحرير، حققت الثورة أهم إنجازاتها؛ حيث حولت الفلســطينيين من جموع لاجئين إلى شــعب يناضــل لنيل حريته واســتقلاله، وأحيت القضية وطرحتهــا بقوة في كافة المحافل الدولية، وانتزعت اعتراف العالم بالمنظمة ممثلا شرعيا للشــعب الفلسطيني. وعندما تشــظّى المشروع الوطني، حصل الانقسام، وتراجعت القضية الفلسطينية إلى أدنى مستوياتها.

كــما اعتبرت فتــح أن البُعد الوطني للقضية ليس اســتمرارا لثقافة التجزئــة الُقطرية - التي رفضتهــا - بل هو تأكيد على أهمية إبراز الهوية السياســية للشــعب الفلســطيني بمحتواها النضــالي الثوري في الحقل الــدولي كنقيض مركزي لإسرائيل من الناحيــة التاريخية والقانونية والسياسية، وأن هذا لا يتعارض ولا يتناقض مع الارتباط المصيري مع الأمة العربية والإسلامية.

ولكــن المشروع الوطني الذي تتبناه فتح لا يقتصر على المواجهة العســكرية والسياســية مع المــشروع الصهيــوني، بل يمتد لمــا هو أبعد من ذلك، وفي هذا الســياق تقول فتــح بأن لديها برنامجها الســياسي والاجتماعــي، ورؤيتها لطبيعة الكيان الفلســطيني الذي تناضل من أجل تحقيقه، وتعتبر أنه ينتمي إلى مرحلة الحداثة وما بعدها، لأنه حسب ما تراه برنامجا تقدميا تحرريا، يقوم على أسس ديمقراطية، ويسمح بتداول السلطة سلميا وبشكل حضاري، ويسعى لبنــاء دولة مدنية مؤسّســاتية تلتــزم بالقانون والدســتور، وتعامل جميــع مواطنيها بعدالة دون تمييز على أســاس اللون أو الجنس أو الدين (دولة المواطَنة)، وليس فيها أي شــكل من أشــكال الحكم الثيوقراطي أو الاســتبدادي أو الوراثي، وتضمن هــذه الدولة حقوق الأقليات، وحريــة العبادة، وحرية الفرد وحقوقه المدنية والشــخصية، وتحترم المــرأة، وتلتزم بالشرعية الدوليــة، وتقيــم علاقاتها مع العالم على أســاس حُســن الجوار ووفق المواثيــق والمعاهدات الدولية (أنظر الميثاق الوطني الفلســطيني، وثيقة الاســتقلال، والنظام الداخلي لحركة فتح).

صحيح أنَّ المشروع الوطني الفلسطيني يعاني من أزمة الانقسام، وتآكل الشرعيات، وعدم تجديد الهيئات القيادية، ومن انسداد الآفاق أمام خياراته المعتمدة.. وأنَّ "فتح" وبعد مرور أكثر من نصف قرن على انطلاقتها لم تنجز غايتها، ولم تحقق التحرير الكامل الذي وعدت به؛ بل وأصابها الترهل، وتراجعت عن بعض أهدافها، وغيرت كثيرا في إستراتيجياتها. وهذا لأنها تعمل في ظل ظروف بالغة التعقيد والصعوبة، وتخوض أصعب وأطول صراع في التاريخ، ومع ذلك ما زالت تعلن في أدبياتها ومؤتمراتها الحركية أنها لم تحد عن هدفها الأساسي ومبرر وجودها، وهو تحرير فلسطين.

صراع بين مشروعين

اليوم، تشــهد العديد مــن البلدان صراعات بين القوى الوطنية والإســلاموية؛ وهذه الحالة مفتعلــة، وهي أقرب لصراع نُخب على الســلطة والمصالح، أكثر مــما هي تعبير عن تناقضات بــين هذه الانتــماءات؛ ففي الوضع الطبيعــي يفترض ألا يكون هناك تناقــض ما بين الانتماء الوطني والانتماء القومي والانتماء الإســلامي، ولكن تبرز المشــكلة عندما يتم أدلجة الهويات والانتماءات، من خلال أحزاب تصادِر الفكرة والانتماء، وتُنصِّب نفسها صاحبة الحق في التعبير عنها.

إلا أنه من غير المقبول أن يمتد هذا الصراع إلى فلســطين؛ ذلك لأنها تحت الاحتلال، وبالتالي فإن الأولوية يجب أن تكون لمواجهة هذا الاحتلال، ولأنها صراعات فكرية ســابقة لأوانها وفي غير محلها، ومن المفترض أن يحســمها الشــعب - بعد التحرير والاســتقلال - وعبر صناديق الاقتراع. والســاحة الفلسطينية – تاريخيا – تسمح بالتعددية الفكرية والسياسية، وتستوعب الخلافات والتناقضات مهما كانت درجتها.

ومن ناحية ثانية فإن شعوب تلك البلدان حققت مشروعها الوطني (نسبيا)، وصار بإمكان المواطــن العــربي أن يمارس حياته فيهــا، وبالتالي تصبح الدعوة لمشروع إســلامي أو قومي أو اشــتراكي شــأنا عقائديا طوباويا يســتمد شرعيته أو مبرراته من البعد العقائدي للمنادين به، أكثر من تأسيســه على حقائق تاريخية وسياســية واقعية، فإذا تحقق فلا بأس بذلك، وإن لم يتحقق يبقى المواطن فوق أرضه في وطنه الصغير، وهناك ما يمنحه تعويضا نفسيا وماديا عن فشــل تحقُّق حلمه الكبير، أيضا يمكن للديمقراطية أن تعالج بعض أوجه الخلاف، وتجد بعض القواســم المشتركة بين القوى الوطنية والإســلامية والقومية. وإذا كان هذا المواطن يعيش في ظل نظام اســتبدادي وفاسد، يحرمه حقوقه ويدوس على كرامته - وهذا شأن معظم البلدان العربية - فإن الشــعوب تســتطيع أن تنتفض وتثور على حكامها، كما حصل في ثورات الربيع العربي، ولكن ماذا بالنســبة للفلســطيني الذي لا يملك وطنا خاصا بــه، وهويته الوطنية، بل وجوده الوطني ككل مهدد بعدوٍ يؤسس وجوده على أساس نفي الوجود الوطني الفلسطيني، ويرتكز في مشروعه الاحتلالي على شطب هويته السياسية؟![8]

إذن، فالمشروع الوطني الفلســطيني يرتكز على مقاومــة الاحتلال، من أجل دحره وإنهائه، ومن ثم بناء الدولة الفلسطينية المستقلة (الديمقراطية والمدنية)، وينطلق في رؤيته من اعتبار المرحلة التاريخية الحالية مرحلة تحرر وطني، تقتضي بالضرورة إبراز وتعزيز الهوية السياسية

والوطنية للشعب الفلسطيني، في مواجهة المشروع الصهيوني الذي يرتكز على مبدأ إلغاء ونفي أي وجود للشعب الفلسطيني..

وربما كان هذا أهم بنود الخلاف الإستراتيجي بين فتح، وحماس، خاصة في المراحل المبكرة من انطلاقة حماس.. حيث كانت حماس تنتمي فكريا وأيديولوجيا لتيار الإسلام السياسي الذي لا يؤمن بالحدود والهويات الوطنية، ويعتمد على تعميمات خطابية وشعارات عريضة حول «وحدة الأمة الإسلامية»، ويرفض الانتماء إلى كيانات قومية أو وطنية محددة، وهذا الخطاب كرر ويكرر دائماً مقولة أن فلسطين ليست وطنا قوميا للفلسطينيين (فلسطين أرض وقف إسلامي)، وأن «الشعب الفلسطيني» شعب مختلق أساساً، وأن السكان الذين وُجدوا في فلسطين قبل قيام إسرائيل هم مسلمون (أو عرب)، وليس لهم هوية «فلسطينية» مستقلة، ومعنى ذلك فإنه بإمكان هؤلاء السكان الانتقال إلى أجزاء أخرى من العالم الإسلامي الشاسع. على ذلك بدا أن خطاب «الوحدة» الإسلامي (أو العربي) يذيب الهوية الوطنية الفلسطينية في الهوية الإسلامية الأكبر (أو القومية العربية) بكل عمومياتها وسماتها الفضفاضة، وهذا الطرح يخدم الادعاءات الصهيونية في المقام الأول، ويصب في صالح الخطاب الصهيوني.[9]

لكن حماس، وبرغم انتمائها إلى هذا التيار ومع غموض أفكاره حول الحدود القومية والوطنية، فإنها تطورت بشكل متسارع وحاولت إعادة تعريف نفسها من حركة إسلامية دينية ذات بعد أممي، إلى حركة تحررية وطنية بمرجعية دينية. وقد تجسد هذا التطور المتسارع مؤخراً في "وثيقة المبادئ والسياسات العامة" التي أصدرتها حماس في نيسان 2017، وفيها أعلت من البعد الوطني على حساب الديني، من خلال التوكيد المُلفت على "الجغرافية الفلسطينية" على حساب "التاريخية الدينية الفلسطينية"، ومن خلال التوكيد المُتجدد على تحديد نشاط وأهداف وغايات حماس ضمن هذه "الجغرافية الوطنية" فقط. بكلمات أخرى، تطورت حماس ضمن سيرورة وطنية وكولونيالية ضاغطة وتحت اشتراطات الأمر الواقع ودخلت في عملية توطن تدريجية، انتهت بها إلى تقديم القومي بحدوده الوطنية على حساب الديني المُتجاوز للحدود الوطنية.

ولا شك أن مثل هذا التطور في الخطاب الحمساوي مهم جدا، ومن شأنه جسر الهوّة بينها وبين فتح، وإذا ما ترجمت حماس فعليا هذا التطور إلى برنامج سياسي، فإنها بذلك تتماهى إلى حد ما مع فتح بشأن تعريفها للمرحلة التاريخية، ومتطلباتها، والتي من أهمها إبراز الهوية السياسية للشعب الفلسطيني.

ومثل هذا التقارب، يتطلب في المقابل من فتح أن تنهض من سباتها، وأن تتوحد مع حماس، وبقية الفصائل على برنامج مقاومة واحد، ببساطة لأن الوحدة الوطنية هي بوابة الانتصار، وشرطه الأساسي.

دور حماس وإستراتيجيتها غير المعلنة

بالعودة إلى السؤال المطروح: هل حماس حركة مقاومة فلسطينية، أم هي أداة للإخوان المسلمين؟! وهل تنفذ أجندة وطنية، أم أجندات أخرى لمصلحة أطراف خارجية؟! سنجد صعوبة في الإجابة؛ لأن حركة حماس تختلف عن غيرها في آليات صنع القرار، حيث نجد عندها تعدداً وتشعباً وتداخلاً في مؤسسات صنع القرار؛ فهناك المؤسسات السياسية والعسكرية والشورية والفقهية والدعوية والمالية؛ وهناك تباين بين الداخل والخارج، وتكتم وسرية تكتنف الكثير من قراراتها الإستراتيجية، وهذا يصعّب من قدرة أي باحث على فهم حقيقة توجهات الحركة ودوافعها.

ولكن من الواضح أن حماس قبل العام 2006 تختلف عنها بعد هذا التاريخ، فإذا كانت حماس قد انطلقت مع اندلاع الانتفاضة الأولى، ورفعت شعارات المقاومة والتحرير، وبدأت تمارسها فعليا، وهذا ما أكسبها الشرعية، ومنحها تعاطفا وتأييدا شعبيا لم تحظ به طوال مراحلها السابقة – أي في مرحلة الإخوان المسلمين – فإن حماس وبدءًا من العام 2005 قد اختطّت لنفسها إستراتيجية مختلفة؛ فقبل هذا التاريخ بعام توفي «ياسر عرفات» وفقدت فتح بوفاته أحد أهم عناصر قوتها، لما كان يمثله من رمزية، وزعامة تستوعب تحت عباءتها تناقضات فتح الداخلية، بل وأغلب تناقضات الشعب الفلسطيني بأكمله. ثم بعد ذلك انسحبت إسرائيل من قطاع غزة (انسحاب من جانب واحد، دون اتفاق مع السلطة)، وتمت الدعوة لعقد انتخابات تشريعية جديدة؛ وجدت حماس في هذه المتغيرات فرصتها السانحة للانتقال للخطوة التالية: وهي قيادة السلطة الفلسطينية تمهيدا للظفر بمنظمة التحرير، وقيادة المشروع الفلسطيني برمته، بمعاييرها وتوجهاتها الخاصة.

وبدأت حماس تنفيذ مخططها بخطوات سريعة، كانت أحيانا أسرع من قدرتها على استيعاب نتائجها، فبعد عام ونصف من فوزها الكاسح في الانتخابات التشريعية، وتشكيلها أول حكومة حمساوية، لجأت للحسم العسكري لإقصاء منافستها التاريخية (فتح) في قطاع غزة. ولكن طريقتها في إدارة القطاع، والحصار (الظالم) الذي تعرضت له غزة، وانحسار شعبيتها، إلى جانب بعض حقائق الجغرافيا السياسية، وطبيعة المعادلات السياسية التي تحكمها، وجملة من الأحداث السياسية الكبرى التي حصلت في المنطقة خلال سنوات حكم حماس لغزة أخّرت وعطّلت فرصتها في الوصول لمبتغاها وهدفها الأهم: وراثة فتح والسلطة والمنظمة.

في مقالتــه على موقع فتح الإلكتروني اقتبــس الكاتب «يونس الرجوب» مقاطع من التقرير الســياسي الصادر عن التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المســلمين بتاريخ 2011/12/31، حيث ورَدَ في القسم الخاص بحركة حماس النصوص التالية :

"حققت حماس العديد من الانتصارات الإســتراتيجية على الصعيد الســياسي والعســكري، حيــث اســتطاعت الفوز في انتخابات عام 2006، وتشــكيل الحكومة الفلســطينية، ثم أتمت انتصارها بالحســم العســكري عام 2007، وانتصارها في حرب الفرقان عام 2009، وانتصارها الأمنــي في عملية تبــادل الأسرى عام 2011، وهذا التدرج في إســتراتيجية الحركة أدى بها لأن تصبح لاعباً رئيســا في صُنع القرار الفلســطيني، وبالتالي فان المنطق يقتضي أن تكون الخطوة التالية هي قيادة المشروع الفلســطيني برمته، وليس الاكتفاء بدور اللاعب الرئيس". ويضيف التقرير: "من المعلوم أن "ياسر عرفات" كان يشكل العقبة الكئود أمام تقدم حماس على هذا الخط، ولكن رغم زوال هذه العقبة فما زالت الســلطة الفلسطينية بقيادتها التقليدية تشكل العقبــة الأخيرة التي لا بد لحركة حماس من إزالتها لتحقيق القفزة الإســتراتيجية الثانية نحو قيادة المشروع الفلســطيني برمته، وأمام هذه الحقائــق كان لا بد لحركة حماس من التوازن بين الانجازات التي تحققها، والإخفاقات التي ترتكبها سلطة أبو مازن، وهذا ما تم فعلا خلال الأعوام الفائتة، وكان أمامها فرصة سانحة لتخطّي عقبة السلطة، والانتقال إلى قياده المشروع الفلسطيني برمته، لولا بعض المترددين في قيادتها".

ويتضــح من هذا التقرير أن الجماعة وضعت على جــدول أعمالها لمعالجه ذلك أحد ثلاثة خيارات: مشاركة حماس عبر بوابة المصالحة، والانخراط في منظمة التحرير الفلسطينية وصولاً إلى قيادة المشروع الفلســطيني، أو خيار إسقاط الســلطة عبر ثورة شعبية في الضفة الغربية، يكون الشــعب أداتها، ولكن بعد عزل القيادة عن الشعب وتشويه صورتها، وجعلها في وضع المتهَّــم عمّا آلت إليه الأوضاع، وقد عاونها في ذلك قناة "الجزيرة" عبر سلســلة من الحملات التحريضية ضد السلطة، (إبان العدوان على غزة نهاية 2008، حملة تقرير جولدستون خريف 2009، حملة كشف المستور مطلع 2011، إلى جانب نشر العديد من الفضائح كلما سنحت لها الفرصة). والخيار الثالث هو اســتثمار المناخ الذي وفرته ثورات الربيع العربي، وصعود الإسلام السياسي إلى قيادة المنطقة في أكثر من دولة عربية.

وترى أوســاط عديدة من فتح أن هذا المخطط قد يؤدي لإنهاء القضية الفلســطينية، من خــلال تقويض أركان الــصراع، وتغيير صفات وعناوين المشروع الوطني التحرري، واســتبداله بمشروع افتراضي ليس لفلسطين فيه ناقة ولا بعير.

وتعتبر أن محاولات الإخوان لاختزال الصراع في بعده الديني هو تساوق مع الطرح الصهيوني الذي يسعى لتصوير الصراع العربي الصهيوني على أنه صراع ديني طائفي كغيره من الصراعات الطائفيــة الإثنيــة في المنطقة، والتي عادة ما تنتهي بتقاســم الأرض وتثبيت حدود سياســية

بــين الطوائف المتنازعة. وتعتبر فتح أن هذا الطرح ســيدخل العــالم في متاهة الجدل الديني والتاريخي بحيث تضيف مزيدا من الغموض والأكاذيب على حيثيات الرواية الصهيونية، الأمر الذي سيؤدي إلى زعزعة ثقة العالم بعدالة القضية الفلسطينية، وبالتالي ستبدو إسرائيل بمظهر الضحية المغلوب على أمرها، أي دولة الأقلية اليهودية التي يتربص بها العالم الإســلامي ويريد أن يرميها في البحر.

وتعتبر فتح أن إسرائيل ســاهمت في إغــراق المنطقة في دوامة الحــروب الطائفية، لتفريغ الصراع العربي الصهيوني من مضامينه السياســية والقانونيــة، وتقويض الأركان الحقيقية التي يقــوم عليهــا من حيث كونه صراعــا تاريخيا حضاريا سياســيا بين مشروع الأمــة العربية في الإنعتــاق والتحرر ضد مشروع الهيمنة الإمبريالية على حاضرها ومســتقبلها ومقدراتها، ومن أجل إخفــاء طبيعة الحركة الصهيونيــة العنصرية، والتمويه على دورهــا الوظيفي في خدمة المشروع الإمبريالي.

وتعتــبر فتح أن تحميل الشــعب الفلســطيني وقضيتــه تبعات مشروع عالمــي ليس لهم قدرة على تحمل تكاليفه ســيضر بالقضية الفلســطينية، وســيحمّل الشعب ما لا طاقة له به، وســيضيف عليه أعباءً جديدة، وســيحرف مســار النضال الوطني عن بوصلته التي يجب أن تشــير نحو القدس فقط، ولهذا اعتبرت فتح أن الوجود الفلســطيني على الأرض الفلســطينية وعلى الخارطة السياســية الدولية، هو الأهم، لأنه يمثــل النقيض المركزي للمشروع الصهيوني، لذلك ركزت نضالها الســياسي والعســكري على تثبيت هذه الحقيقة، والتــي اعتبرتها الركيزة الأساسية للمشروع الوطني الفلسطيني الذي تتبناه، وبالتالي ستعتبر أن تفتيت الهوية الوطنية الفلسطينية، أو إضعاف شخصيتها السياسية سيضعف من قوة النضال الفلسطيني، وسيصيب المشروع الوطني في مقتل، وســيحرم الفلســطينيين من استخدام أدواتهم السياسية والقانونية والإعلامية في المحافل الدولية، وسيصب بالضرورة مباشرة في المصلحة الإسرائيلية، وفي هذا أكبر خطر على مصير القضية الفلسطينية.

ومــن جانب آخر تــرى فتح أن حماس وخاصة بعد انفرادها بحكــم غزة، أقامت تحالفات سياسية أضرت بالقضية الفلســطينية، وجعلت فلسطين جزءًا من محاور إقليمية: تارة محور قطر تركيا، وتارة محور سوريا إيران حزب الله، بل وتتهمها أنها تنفذ أجندات سياسية لصالح قوى خارجية (إيران وســوريا وقطر)، وأنها أجّرت القضية الفلســطينية لتلك القوى، ورهنت قرارهــا الوطنــي بيدهم. وفي المقابل توجه حماس نفس التهم لفتح، ولكن باســتبدال المحور الإيراني السوري، بالمحور الأميركي الذي تدور في فلكه ما يسمى بدول الاعتدال العربي.

حماس وتبعيتها للإخوان

في الرابــع عشر من كانون الأول 2008، وقبيل العــدوان الإسرائيلي على غزة، أحيت حماس الذكــرى الحادية والعشرين لانطلاقتها، وفي هذا الحفل جرى الطلب من أقدم أعضاء الإخوان المســلمين في قطاع غزة الشــيخ «عبد الفتاح دخان» إلقاء كلمة الحركة، وأمام الحشــود التي تَصدّرتها رموز الصف الأول من قادة حماس، نهض «دخان» وأعلن بصوت جهوري يردد وردد وراءه الحاضرون قَسَــم الولاء لجماعة الإخوان المســلمين، قائلا: «أعاهد الله أن أخلص لدعوة الإخوان المسلمين، والقيام بشرائط عضويتها والثقة التامة بقيادتها والسمع والطاعة....»[10]

وفي نفس المهرجان قال رئيس الحكومة المقالة "إســماعيل هنية": "إن الجهاد في سبيل الله مقــدم على الحج، وبما أنه لم يُكتب لكم يوم عرفة هذه الســنة، فــكان أن كتب الله لكم أن تشهدوا يوم «حماس» الأكبر على أرض فلسطين، ولكم ما لكم من الأجر". وسنترك الحكم على استبدال فريضة الحج بحضور مهرجان تأييد لحماس لرجال الدين، وسنركز على تحليل معنى ذلك سياسيا.

وهــذا معناه أن حماس كشــفت عن وجهها الحقيقي، وعن أن قائدها الفعلي هو المرشــد العام للجماعة، الذي تدين له بالسمع والطاعة ويحظى بثقتها التامة. ويعني أن حماس تعلن بوضوح أن قضيتها الأساســية هي قضية الإخوان، ومشروعها هو مشروع الإخوان، ويكشــف أيضاً أن الحركة تضع نفسها وتضع قطاع غزة إلى جانب التحالف الإيراني/ السوري (الذي صار التركي/ القطري) اللذين كانا وما زالا يخوضان ضد مصر معركة قيادة الإقليم بكامله.[11]

وتجدر الإشــارة هنــا، إلى أن جماعة الإخــوان كانت تلزم جميع فروعها بقــرارات مركزية، ولكنها أصبحت تعطي كل فرع حرية نســبية في التصرف حســبما يقتضيه الموقف، وبناء على ذلك دخلت حماس في الانتخابات وانخرطت في الســلطة، وكانَ قَسَــم الولاء الذي أدته عبارة عن رسالة لقيادة الإخوان تقول فيها رغم إعطائكم لنا حرية القرار، فنحن ملتزمون بالجماعة وندين لها بالسمع والطاعة..

الخلاصة

من المعروف أن جماعة الإخوان المسلمين تسعى لنشر الدين الإسلامي كأيديولوجية في المجتمعات الإسلامية تمهيدا لتحقيق هدفها الأعلى، وهو الوصول للسلطة وإقامة دولة الخلافة؛ وهذا حق طبيعي لها. ولكنها ومن أجل تحقيق هذا الهدف تناست القضية المركزية للأمة الإسلامية؛ فلم تكن معنية بالدخول في صراعات تعتبرها جانبية مع القوى الإمبريالية، ولم تعلن الجهاد لتحرير فلسطين. وجعلت هدف تغيير الأوضاع الداخلية وتعزيز مكانتها أسبَق وأكثر أهمية من الجهاد المسلح ضد إسرائيل، وأصبح الصراع على السلطة في كل بلد تتواجد فيه الجماعة هو قضيتها الأساسية، ولكن هذا لم يمنع الجماعة أن تقوم بدعم حماس، ليس بهدف التحرير، بل لتعزيز موقع الإخوان المسلمين في النظام السياسي الفلسطيني، وتوظيف المقاومة لخدمة أهدافها، وكسب تأييد الشعوب الإسلامية لمشروعها السياسي.[12]

وما يدل على أن عداء الإخوان لإسرائيل يقتصر على الخطابة، موقفها المعلن (أثناء حكم مرسي) عن تأييدها لاستمرار الاتفاقيات التي تربط مصر بإسرائيل!

وجماعة الإخوان كغيرها من القوى الخارجية تسعى للإمساك بالورقة الفلسطينية لتحسين موقعها، واستخدامها كأداة ضغط في مواجهة الأطراف الإقليمية الأخرى، من خلال خلق أو دعم جهات فلسطينية موالية لها. وعندما لجأت حماس لما أسمته بالحسم العسكري، والذي نجم عنه الانفصال، ورغم أنه شكل ضربة قوية للمشروع الوطني الفلسطيني، إلا أن جماعة الإخوان اعتبرته نصرا إستراتيجيا؛ فعملت على تثبيته كقاعدة ومنطلق لتأسيس المشروع الإسلامي الذي طالما حلمت به منذ تأسيسها، فبعد أن فشلت في إنجازه في أية دولة عربية، وجدت ضالتها في قطاع غزة، لتجعل منه حقل تجارب، ومنطلقا لتنفيذ مشروعها.

الخطأ الذي وقعت فيه حماس أنها أرادت استنساخ تجارب الإسلام السياسي في البلدان الأخرى، دون أن تراعي خصوصية الحالة الفلسطينية. بحيث تعيد ترتيب الأولويات تحت إحساسها بالخطر المباشر المُحدق بفلسطين، ولم تعمل على توطين أيديولوجيتها وإخضاعها للواقع الفلسطيني كما فعل القوميون والماركسيون الفلسطينيون من قبلها، وأنها أرادت الاستفراد بقيادة المشروع الفلسطيني والهيمنة على القرار الوطني دون شراكة مع أحد، وأنها ظلت تعمل خارج منظمة التحرير. بمعنى أنها عملت لخدمة مصالح وأهداف الجماعة الأم،

أكثر من عملها كفصيل وطني فلسطيني مستقل، يسعى للتحرر والاستقلال..

من حق حماس بل ومن واجبها أن تقاوم الاحتلال، وأن تمارس النضال السياسي بطريقتها الخاصة، لأنها جزء أساسي ومهم من النظام السياسي الفلسطيني، ومكوِّن أصيل من مكونات الشعب الفلسطيني؛ ومن حقها أيضا أن تبشِّر بأفكارها، ولكن يتوجب عليها أن تجعل من مواجهة الاحتلال أولويتها الأولى، وأن تغلِّب الصراع مع العدو على تناقضاتها الفكرية مع الآخرين، وأن لا تجعل من الأيديولوجية سببا لتشرذم الموقف الفلسطيني؛ حيث أن معركة التحرير تفرض على جميع التيارات السياسية والفكرية أن تجمّد خلافاتها العقائدية، وأن تتوحد على أرض المعركة ضمن برنامج سياسي واحد، وأن يكون لها موقف موحد، وعلى جميع القوى أن تتحرر من تبعيتها لأي طرف خارجي، وأن يكون عملها الحزبي ضمن أطر الشرعية الفلسطينية لا خارجها، وأن يصبّ مباشرة في خدمة المشروع الوطني، وأن تكرس نفسها لخدمة الشعب، لا أن تكرس الشعب لخدمة أيديولوجياتها، أو أن تجعله رهينة لأجندات خارجية، وأن تشير بوصلتها نحو القدس فقط.

الفصل الثاني

صراع الأخــوة بين
فتــح وحــماس

إشكالية العلاقة بين فتح وحماس[13]

بدأت جولات الحوار بين حركتي فتح وحماس في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وكانت أولى جلسات الحوار قد عُقدت في الخرطوم؛ حيث ترأس وفد فتح آنذاك المرحوم ياسر عرفات. اليوم يكون قد مضى على بدء هذا الحوار أكثر من عقدين ونصف من الزمن، دون أن يبدو في الأفـق أي نهاية له، وما يدعو للإحباط أن الحركتين للآن لم تتوصلا لأي اتفاق حقيقي، وجميع الاتفاقات التي كان يتم التوصل لها كانت سرعان ما تختفي ويتم التراجع عنها، الأمر الذي يثير عاصفة من التساؤلات والشكوك، سنطرحها في سياق هذا البحث.

لنتفـق بدايـة أن للحركتين تاريخ مشرِّف مـن النضال الوطني، وماضٍ زاخـر بالتضحيات، وقد قدمت كل منهما كوكبة من قادتها وكادرها على مذبح الشـهادة، فيما غيّبت السـجون والمعتقلات أفواجاً غفيرة من خيرة شبانها، الأمر الذي يؤكد إخلاصهما لفلسطين، ولا يدع مجالا للتشـكيك في وطنيتهما وغاياتهما.. كما أنهما لا تحتاجان لنصائح وعظات عن أهمية الوحدة الوطنية وضرورة إنهاء حالة الانقسام؛ فكلاهما يدركان خطورة هذا الوضع ليس على القضية الفلسـطينية وحسب، بل وحتى على قدرة التنظيمين على الصمود في وجه المتغيرات القادمة. ولدى الحركتين من المنظّرين من لديه القدرة على التحدث لساعات طويلة عن هذا الموضوع، ومع ذلك فإن هذه الحقائق وإن بدت بدهية إلا أنها تضفي مزيدا من الغموض على المشهد، وتضيف أسـبابا أخـرى للإحباط، وتعمق من حيرة المراقب في أسـباب تعثر الحركتين في خلق إستراتيجية واحدة موحدة، أو حتى الاتفاق على برنامج مشترك.

ولفهم هذه الإشـكالية ينبغي تصويرها من مختلف الجوانب دون تسطيح أو تهويل، ولأن عوامـل كثيرة متداخلـة تؤثر عليها، فلا ينبغـي أن نهمل أيٍ منها، مع الالتـزام برفض منهج التخويـن والتكفير، وإطلاق التهـم والتوصيفات والأحكام المسـبقة، فليس الهدف من هذه الدراسة الحكم على صوابية أحد من عدمها، أو تصنيف الآخرين في خانتي الخيانة أو الوطنية، ليس لأن هذا المنهج عقيم وحسـب، بل لأن هـذه المهمة عادة ما يضطلع بها التاريخ، ولكن مـع هذا كله من حـق الجماهير أن تطلع وتعرف الحقائق، فهي دوما بحاجة لمن يرشـدها، ومؤكد أن الكتابة في موضوع شـائك ومعقد كهذا مسـألة ليست هينة بالمطلق، حيث تتباين فيه وجهات النظر إلى مستوى التخوين والتكفير، وأبعد من ذلك ربما الاغتيال.

هل هو خلاف سياسي أم أيديولوجي؟

من المؤكد أن البعد الشخصي لبعض القيادات قد ترك آثارا سلبية في تأسيس وتعميق إشكالية العلاقة بين الفصيلين، بحيث يصعب تجاوزها، وأن التعصب الحزبي لأبناء التنظيمين قد شكل الوقود الحيوي لإشعال الخلاف وإدامته، إلا أن الشخصنة والتعصب ليسا سوى الشكل الظاهري للمشكلة، وهناك في العمق ما هو أهم وأكثر تأثيرا.

يعتقد الكثيرون بأن الخلاف الأيديولوجي بين الحركتين يأتي في مقدمة أسباب الخلاف، وطالما اتفقنا على عدم تفسير أي ظاهرة بالاستناد إلى عامل واحد، فإننا لن نسلم بصحة هذه الفرضية قبل تمحيصها.

الأيديولوجية، كما يعرفها كثيرون، هي: نسق علمي يفسر الكون والحياة والإنسان، ويصيغ نظاما اقتصاديا سياسيا لمجموعة من الناس تلتقي على هذا الفهم المشترك. فيما اعتبر آخرون أن الأيديولوجية لا تغدو عن كونها التقاء مصالح مشتركة لمجموعة من الناس، ولكن على المدى الطويل، ضمن نفس الحقبة التاريخية. أي بمعنى آخر هي مجموعة من المعتقدات والقيم التي تبرر هيمنة المجموعات الحاكمة والتي تسعى لفرضها على الناس.

قد لا يتعارض التفسيران كما يبدو للوهلة الأولى، إلا أن التفسير الثاني بالنسبة للأول يمكن تشبيهه بحال قوانين نيوتن مقارنة بقانون أينشتاين في النسبية، فالأخير لم ينفِ الأول، بل قدم تفسيرا أعمق وأشمل وأبعد مدى، وبالتالي فهو يقترب أكثر من العلمية والواقع.

عموما، يمكن القول بأن الأيديولوجيات تتشابه في منحاها العاطفي وطبيعتها المحركة للجماهير وتعبيرها عن أفكار يعجز العلم التجريبي عن إثبات صحتها، وتاريخيا لم تتورع كل الأيديولوجيات عن استخدام كل وسائل الاستقطاب لما يوصلها مبتغاها، ولم تتوانَ لحظة عن توظيف الدين والطائفة والشعار السياسي لتحقيق هدفها ومسعاها الرئيس، وهو الظفر بالسلطة، ولم تشذ عن هذه القاعدة إلا مجموعات هامشية من المتصوفين والطوباويين الذين غرقوا في تأملاتهم الوجدانية، وانتهوا كظاهرات تاريخية دون أن يحدثوا جلبة، سوى ذكريات غامضة عن أحلامهم ومصائرهم، كما صار مع الحلاج وإخوان الصفا، لأنهم ببساطة ظنوا واهمين أن قوة الفكرة وأخلاقيتها كفيلة لإظهارها وسيادتها، وأنها لا تحتاج للقوة المادية.

سقنا هذه المقدمة البسيطة لنتوصل إلى فهم مشترك، بأن الأيديولوجية وكل ما يتفرع عنها

مــن نظريات، يُراد لهــا غالبا أن تصل مرحلة التابو، وكل ما ينبثق عنها من شــعارات يحرص مطلقوها على إحاطتها بهالة من القداسة، هي في حقيقتها قضية سياسية بامتياز، وما المقدس والمطلق في كل هذه الأيديولوجيات إلا ساتراً كثيفا من الدوغما يُراد منه منع الآخر من رؤيتها على حقيقتها الدنيوية المجردة، وبالتالي حرمانه من سلاح النقد، لا بل تكفير وتخوين كل من تسول له نفسه الاقتراب من هذا المقدس.

وتبعا لذلك فالمقدس يتغير بتغير الظروف في كل مرحلة من التاريخ؛ بل ويتغير ضمن نفس المرحلــة، ولكن من أيديولوجيا لأخرى ومن طائفة إلى طائفة، لأن المقدس في حقيقته المجردة ليس مقدسا، بل نُصّب على هذا العرش أو ذاك لخدمة الهدف السياسي.

حماس كحركة إســلامية تحمل أيديولوجيا دينية تعتقد أنها تمثل الدين نفسه، وبالتالي فإن سياســاتها وممارساتها وإدارتها للصراع، ما هي إلا تعبير عن فهم ديني يستمد قوته من القوة التي يمثلها الدين نفســه؛ وعليه فإنها ســتعمل على أرض الواقع وفق هذه الرؤية، باعتبارها حركة ربانية وامتدادا لرســالة الإســلام العظيمة، ومن هنا ســتكون حماس في بنائها الداخلي وتكوينها الســياسي تمثل بنــاءً ثيوقراطيا يؤمن أنه يحتكر الصواب، ويمثــل الحقيقة المطلقة، وينظر إلى من يخالفه على أنه مفارق للجماعة وخارج عن شرع الله.

وقد رأينا كيف ســفّهت أيديولوجية «حماس» أيديولوجية «جند أنصار الله» بزعامة «عبد اللطيــف موسى» في رفح، حينــما اعتبرت الأخير مصابا بلوثة عقلية، فكل ما دعا إليه الشــيخ موسى، وما كان من وجهة نظر أتباعه مقدسا صار مذموما في أعين حماس!! ولم تكتفِ حماس بتجريم أفكاره، بل حاصرته مع جماعته في المســجد وقتلتهم، وعلى إثر مقتلهم هبَّ التنظيم العالمي للســلفية الجهادية وكفّر حماس وأخرجها من ملة الإسلام، متبعاً في ذلك نفس قواعد لعبة «الأيديولوجية والسلطة».

وهــذا النمط مــن تبادل الأدوار تجده في مســتويات أخرى ضمن أمثلــة واضحة للعيان، فإذا أخذنا غزة مثالا ســنجد كيف تتبادل التيارات الفكرية الإســلامية التهم والادعاء باحتكار الحقيقة، وكيف تقوم بحملات التكفير تجاه بعضها البعض، فما تقبل به حماس يرفضه الجهاد، وما تؤمن به الســلفية الدعوية ترفضه السلفية الجهادية، وما تريده حماس يختلف كليا عما يريــده حزب التحرير، علما بأنهم جميعا متفقون عند المســتوى الدينــي، ولكنهم مختلفون عند المســتوى الأيديولوجي والســياسي، وهذه الممارسة تنســحب أيضا على الأحزاب الوطنية والحركات العلمانية، مع فرق في استخدام المصطلحات، حيث يستبدل التكفير بالتخوين.

وكمثال، سنرى كيف أن التوظيف الدوغمائي للأيديولوجية يبدو جليا في سلوك حماس تجاه المقاومة، حيث تُعلي حماس من جانبها النظري وتضعف الجانب العملي، فمثلا هي تُكثر من

الحديث عن برنامجها المقاوم، ولكنها عمليا ومنذ سـنوات عدة كفت عن الممارسـة الفعلية للمقاومـة، وهي حاليـا تمنع المقاومين الآخرين من المقاومة، أو تقيـد حركتهم، وتنظر إليهم كعائق سياسي، أي أن حماس تمارس أيديولوجية السلطة كي تخدم نظريتها السياسية، فالسلطة وممارستها هي الهدف النهائي لها، التي تسعى للاستحواذ عليها بكل قوة.

وإذا كانـت "حـماس" قد جعلت من الإسـلام مَعينا لهـا لبناء "أيديولوجيتها السياسـية" والتي أحاطتها بتراث طويل من المقدس، يمتد عبر خمسـة عشر قرنا من الزمان، وسـعت لأن تستمد شرعيتها السياسـية من هذا التراث، وأقحمت نفسها في صلب تاريخ الإسلام، وربطت نفسـها بكل ما هو رباني ومقدس؛ فإن "فتح" أيضا قد اسـتمدت "أيديولوجيتها السياسـية" من "فلسـطين" بكل ما يحيطها من هالات القداسـة، وجعلت نفسها جزءاً من حركة النهضة العربية وامتداد للثورة العربية والنضال القومي، وسعت بكل قوتها للاستفادة من هذا الإرث النضالي، ومن عدالة القضية الفلسـطينية وقوتها الأخلاقية وقدرتها على الجذب، وجعلت من كل هذه القيم ما يشبه المقدس، وحاولت توظيفه لتحقيق هدفها السياسي.

بعد كل هذا التوظيف الناجح للمقدس، صار من الصعب وضع الأمور في نصابها وتسـمية الأشياء بمسمياتها المجردة "دون تقديس"، وصرنا بحاجة إلى جرعة زائدة من الجرأة والصراحة للإقرار بأن "حماس" وكل تيارات الإسـلام السـياسي إنما تسعى للسـلطة "الدنيوية" بكل ما تعنيه الكلمة، وما تحتاجه السـلطة لنجاحها، وأنها في سبيل هذا الهدف قد صنفت العالم إلى فسطاطي الحق والباطل، والخير والشر، وكفرت كل من يعترض طريقها بما في ذلك أبناء ملتها، أي أنها وظفت الأيديولوجية لخدمة مآربها بعد أن كسـتها برداء القداسـة والمطلق الذي لا يأتيه الباطل من أمامه ولا من خلفه.

وبحاجة أيضا إلى نفس الجرعة للإقرار بأن "فتح" وكل الأحزاب الثورية والعلمانية والوطنية إنما تسـعى للسلطة والحكم، أي السـيطرة على قطعة من الأرض وإقامة كيان سياسي عليها، وأنها في مبتغاها هذا شأنها شأن كل النظريات الثورية في العالم، وعلى مر التاريخ، ستحط من شـأن العدو وتجعله معتديا وغاشما ويتوجب مقاتلته، ومن ثم ستعلي عاطفيا ووجدانيا من شأن التضحيات في سبيل هذا الهدف.

وهـذا لا يعني قطعا بـأن حماس لا يحق لها النضال لتحقيـق أهدافها، أو أن أهدافها غير مشروعـة، أو أنهـا غير صادقة في نواياها، فهي فعلا تناضل لإقامة حكم إسـلامي وفق رؤيتها الخاصة، ولكن الحقيقة أن هذا الحكم الذي تسعى للوصول إليه في جوهره ومضمونه وحتى في معظم جوانبه الشـكلية لا يختلف عن أي نظام حكم آخر، أو أي سـلطة أخرى أُقيمت أو ستُقام على أي جزء من الكرة الأرضية، وبالذات الأنظمة الثيوقراطية.

ويبدو سـعي حماس إلى السـلطة الدنيوية واضحا في الفرق الكبير بين طرحها النظري قبل أن تتولى الحكم في غزة، وسـلوكها الإجرائي بعدها؛ فعلى سـبيل المثال كانت السجائر محرمة في شرعهـا قبـل أن تحكم، ثم أصبحـت فجأة محللة، لأنها تدر دخلاً جيـدا على خزينتها من الضرائب المفروضة على السجائر.

كـما لا يعني بالمطلق بأن ما وصفـت "فتح" أعداءها به بأنهم معتدون وظالمون ويتوجب مقاتلتهـم هو وصف غير صحيح، بل هـو كذلك دون ريب، ولا يعني أيضا أن أهداف "فتح" غـير مشروعة أو أنها غير صادقة في نواياها، فهي بدون شـك تناضـل من أجل تحرير الأرض الفلسـطينية، وتحرير شعبها من نير الاحتلال، وإقامة دولة فلسـطينية مستقلة وفق رؤيتها الخاصـة، وطالما عبرت عن ذلـك جهارا نهارا وبمنتهى الوضوح، وهـو هدف من وجهة نظرنا يمثل قمة العدالة الإنسـانية، ولكنه في نهاية المطاف سـعي لإقامة نظام حكم وكيان سـياسي في جوهره ومضمونه وحتى في معظم جوانبه الشـكلية، لا يختلف عن أي حكم أو أي سلطة أخرى أُقيمت أو ستُقام على أي جزء من الكرة الأرضية، وبالذات الأنظمة الوطنية.

هل هنالك خلاف سياسي بين الحركتين؟

لن نجري مقارنات بين أهداف ووسائل حركات الإسلام السياسي من جهة وبين الحركات والأحزاب الوطنية والعلمانية من جهة أخرى، من حيث سعيهم للسلطة ومحاربتهم خصومهم، وسنركز أكثر على تبيان الفرق بين حماس وفتح، والبحث في أسباب خلافهما، لكونهما تتنافسان، وأحيانا وللأسف تتصارعان في السيطرة على نفس الأرض (فلسطين)، أو أي جزء منها، ولكن دون أن نغفل عن حقيقة أن حماس هي امتداد طبيعي لجماعة الإخوان المسلمين، وبل وجزء منها وتابع لها على المستويات الفكرية والتنظيمية، وأن فتح رغم استقلاليتها تنظيميا وحركيا، إلا أن أيديولوجيتها السياسية ونظريتها الثورية امتداد طبيعي لحركة النهضة العربية، التي بدأت في بدايات القرن العشرين بكل ما تتضمنه رؤى هذه النهضة من فلسفة علمانية، وأنها تنتمي في أدائها السياسي إلى المدرسة البراغماتية.

حماس تختلف مع فتح وبقية فصائل العمل الوطني بشكل عام في رؤيتها للحل والأسلوب والأدوات وفهم المرحلة وترتيب الأولويات وبناء التحالفات... وهذا حق طبيعي لها، ولكن جميع هذه المسميات هي ممارسات سياسية بامتياز؛ وطالما أن الحركتين "فتح وحماس" قد وضعتا نصب أعينهما هدفا أعلى وغاية كبرى، هي إقامة كيان سياسي على فلسطين، أو أي جزء يتاح لهما منها (وهو هدف سياسي محض)، حماس تريده كيانا إسلاميا وفق أحكام الشريعة، وفتح تريد دولة فلسطينية مدنية ذات نظام ديمقراطي، فإن الغاية الكبرى هذه ستنقسم تلقائيا إلى هدفين، لكل هدف منها أساليبه وأدواته ونظريته الثورية وبناؤه التنظيمي، إلا أنه من البدهي أن الهدفين سيصطدمان بعدو واحد مركزي وهو الكيان الإسرائيلي، الذي يحتل كل فلسطين، ويمنع (طالما هو قادر على ذلك) إقامة أي نظام حكم فلسطيني مهما كانت تسميته، هذا العدو المركزي من المفروض بداهة أن يوحد الحركتين في مواجهته، وأن يدفعهما لتأجيل خلافاتهما إلى ما بعد حسم صراعهما معه، ولكن ما حصل هو أن هذا العدو كانت تتاح له في كثير من الأحيان فرصة الإمساك بزمام الأمور، فكان يوجه عداء الحركتين له باتجاه بعضهما البعض، وأحيانا كان يقوّي طرفا على الآخر، وطبعا لإضعاف الطرفين.

الآن، وبعد أن جردنا الحركتين من هالة القداسة، وفرغنا أيديولوجيتهما من محتوياتها الغيبية والدينية والشعاراتية، وبعد أن تخلصنا من تأثير الشحن العاطفي، يمكننا القول بأن

الأيديولوجي في تاريخ الحركتين كان يتماهى مع السياسي للحد الذي صار من المتعذر الفصل بينهما، سيّما وأن الحركتين دأبتا – ولكن بطرق وبدرجات متفاوتة – على توظيف الأيديولوجي لخدمة السياسي، ولكن وللأمانة التاريخية لا بد من الإقرار بأن حماس ولأنها حركة دينية كانت تفـوق وبمراحل حركة فتـح في التوظيف الأيديولوجي وفي الممارسـة الدوغمائية، خاصة وأن رجال الدين لديهم إمكانيات أكبر بكثير في هذا الشأن، في حين أن "فتح" كحركة لا دينية ليس في أدبياتهـا شيء من الغيبيات والمطلقات، كان أداؤها الإعلامي يتسـم بالبراغماتية التي كثيرا ما كانت تبدو للجماهير تبريرات بائسـة غير مقنعة لتنازلات سياسية غير مطلوبة، على عكس "حماس" التي بنت رصيدها الجماهيري اسـتنادا إلى أدائها الإعلامي الدوغمائي الذي يخاطب العواطف والوجدان.

وثمة عنصر هام، يصب في صالح حماس، من حيث قدرتها على توظيف الأيديولوجي لخدمة السـياسي؛ وهو البنية التنظيمية التي تتمتع بهـا الحركة، والتي تعمل بطريقة خضوع المرتبة التنظيمية الأدنى للمرتبة الأعلى، حسب مبدأ الطاعة، والفتوى، التي لا يمكن النقاش فيها، على عكس حركة فتح، التي تفتقر للبنية التنظيمية المتماسـكة، والتي تضم عدداً هائلاً من حاملي النظريات المختلفة سياسيا وأيديولوجيا، والتي لا تعرف مبدأ الطاعة..

ولكـن هـذا لا ينفي وجود جانب أيديولوجي نظري لدى حـماس، فهي، كما هو معروف، حركة دينية، وبالتالي فإن كل ما يناسبها من نظريات سياسية واقتصادية واجتماعية وعقائدية من التراث الإسلامي ستجعله في صميم أيديولوجيتها، وأيضا فإن حماس ككل التيارات الفكرية والسياسـية التي نشـأت عبر تاريخ الدولة الإسـلامية، وأيضا ككل حركات الإسلام السياسي في العـصر الحديث، سـتعتبر أن أيديولوجيتها هذه هي الحقيقة المطلقة، ومـا عداها إما كافر يجـب قتاله، وإمـا مخطئ يتوجب عليه أن يثوب إلى رشـده، وينخرط مع الجماعة في جادة الصواب.

وإذا أردنـا التحقق مـن صحة هذا الادعاء فلندع كل التصريحـات الإعلامية جانبا، بالرغم مما تفيض به في هذا المجال، ولنفتش في أدبيات الحركة وتوجيهاتها الداخلية للأعضاء وأنماط تربيتها الحزبية، ومع ذلك ورغم المسـاحة الشاسعة للجانب النظري العقائدي في أيديولوجية حـماس، إلا أنهـا لم تكن هي السـبب في خلافاتها مع فتـح، حيث أن فتح لا مشـكلة لديها مـع الدين، ولا تتناقـض مع أي طرح فكري/ فلسـفي/ فقهي، ولا تعتبر هـذه الأمور ضمن مجـال اهتمامها، بـل إنها احتوت تاريخيا على تيار فتحاوي متديـن عريض.. والشيء الوحيد الذي يثير خلافا أو اتفاقا معها هو ما يتعلق بالجانب السـياسي، ومفاهيم الصراع، والمفاهيم الاجتماعيـة والاقتصادية لمرحلـة النضال وما بعد التحرير، ومن هنـا إذا أردنا تحديد مواقع الاشـتباك والالتقـاء بين الحركتين يتوجـب علينا التفتيش فقط في هـذه الجوانب بمعزل عن القضايا الفقهية والنظرية والفلسفية الأخرى.

نقاط الخلاف والالتقاء بين الحركتين

يمكننا – ومن أجل التبسيط - تحديد مستويين رئيسين نشخص فيهما نقاط الخلاف والالتقاء بين الحركتين: المستوى الإستراتيجي العام، ونجد فيه تبايناً طفيفاً وأحيانا تطابقاً شبه تام في رؤية الحركتين وموقفهما من القضايا الكبرى كالتسوية السياسية، ومشروع الدولة الفلسطينية، وموقفهما من المقاومة وممارستهما لها، والمفاوضات المباشرة، وكذلك موقفهما الملتبس من الاعتراف بإسرائيل. وفي المستوى الثاني سنجد قضايا وعوامل سياسية وميدانية ذات بعد تكتيكي، ولكنها مهمة ومؤثرة، ومنها تأثير العامل الخارجي، وبناء الثقة بين الطرفين والمرجعيات المؤسسية، إلى جانب القضايا التفصيلية الشائكة والتي نجمت عن الانفصال أو كانت سببا له، كالأجهزة الأمنية والمحاصصة والتقاسم الوظيفي والحكومة وإصلاح منظمة التحرير، قانون الانتخابات...

وقد نتفق في النهاية أن كل ما تقدم عبارة عن الشكل الظاهري لتناقض الحركتين، وأن جوهره عبارة عن تناقض بين مشروعين: المشروع الوطني القومي في مواجهة المشروع العالمي للإسلام السياسي، ولن نستعجل في الحكم على المشروعين قبل دراسة وتحليل كل مستوى لنقاط الالتقاء والخلاف بينهما، لنتابع:

1. الدولة الفلسطينية على حدود الـ67

في عالم السياسة لا توجد محرمات ولا مطلقات ولا ثوابت، وكل القضايا التي تخضع للسياسة تصبح نسبية ومتحركة، وتخضع لقوانين الصراع، وتقدير الظروف المحيطة، وتحليل موازين القوى، وتلمّس الدرب نحو الهدف البعيد بشتى الطرق، وإذا ما تحررنا من أَسر الشعارات، ورأينا الأمور بمنظار الواقعية والنسبية سنجد أنه لا فتح ولا حماس ولا أي فصيل آخر لديه مرجعية فكرية وأيديولوجية ثابتة ومقدسة ولا يحيد عنها قيد أنملة، وأن العمل السياسي والنضال الوطني يحتم عليها العمل بواقعية سياسية، وتحديد ما هو ثابت ومقدس ولا يقبل المساومة وإلى أي مدى، وما هو خاضع للتكتيك والمصلحة والتقدير السياسي وظروف الزمان والمكان وموازين القوى وبيئات العمل وغيرها، وبالطبع، فإن ذلك سينعكس على البرنامج الوطني والسياسي لكلا الطرفين، وعلى تحديد الأولويات، وعلى ما يمكن تقديمه من تنازلات، وعلى رؤية الطرفين الإستراتيجية والتكتيكية لمشروع التسوية.

ولو دققنا النظر في أيديولوجية حماس لنفرز منها ما هو سـياسي، أو في برنامجها السـياسي لنفرز ما هو أيديولوجي، سـنجد مجموعة من الشـعارات والنصوص العامة، سـيما بعد أن قطعت الحركة شوطا طويلا في العمل السياسي، وبشكل خاص بعد أن تولت السلطة في الضفة وغزة ثم انفردت بها في غزة، لو ألقينا الضوء على هذه الشعارات لاستطعنا بكل سهولة تبيان الفرق بين ما كان أيديولوجيا يأخذ شـكل المقدس، ثم صار سياسيا يأخذ صفة السياسي، لنرى بجلاء لا يعتريه الشك كيف تحول بين ليلة وضحاها ما كان ثابتا إلى متغير، وما كان مطلقا إلى نسبي، وما كان محرما إلى مباح؛ بل وصار واجبا شرعيا!!

عند هذا المستوى من القراءة سنجد شعار حماس الشهير بأن "فلسطين أرض وقف إسلامي لا يجـوز التنازل عـن أي جزء منها مهما طال الزمن أو اشـتدت الضغـوط، والمعركة معركة أجيال، كما لا يوجد ما يُبرر التنازل، حتى عندما يكون الفلسـطينيون والعرب والمسـلمون في أشـد حالات ضعفهم" (ميثاق حركة حماس، الفصل الأول)، وعندما كانت فتح وبقية فصائل منظمة التحرير تدعو لإقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران 1967، كانت حماس تعتبر هذا تنازلاً عن ثلاثة أرباع فلسـطين، وكانت تعد ذلك في منـزلة الخيانة العظمى، ولكن في مرحلة لاحقة وافقت حماس على إقامة دولة فلسـطينية مستقلة على أراضي أل 67 خالية من المستوطنات وعاصمتها القدس مع حل عادل للاجئين، وهذا لا يختلف في شيء عن برنامج فتح الذي كانت تعتبره كفرا بواحا وتفريطا بأرض المسـلمين (كما جاء في وثيقة حماس نيسان 2017).

وفي نفس السياق نتابع موقف حماس من الانتخابات التشريعية والرئاسية للسلطة الوطنية، لنرى كيف انتقلت من موقف التحريم إلى المقاطعة، إلى الموافقة السلبية، ثم القبول الإيجابي الذي جعل من المشـاركة في الاقـتراع واجبا دينيا، ثم لنرى كيـف اختفت من برنامج حماس الانتخابي كل الفقرات والشـعارات التي تضمنها ميثاق حماس، والتي تدعو لإزالة إسرائيل من الوجود، لتستبدل ببرامج انتخابية لها صلة أكثر بالواقع.

هـذا التغير الواضح في موقف حماس من الدولة الفلسـطينية ومن المشـاركة السياسـية، يعكـس تطورا إيجابيا في أدائها السـياسي، ويدل على درجة معينة مـن النضوج، وأن قراءتها للمعطيات والظروف المحيطة باتت أكثر واقعية، لكنها وخلافا لفتح التي لا تجد حاجة لتبرير مواقفها السياسية لسوق حجج ومسوغات دينية، أو استصدار فتاوى تحدد لها مجال حركتها؛ فـإن حماس مـع كل تغير في مواقفها – حتـى لو كان جذريا - كانت تضطـر لتبريره بفتاوى وبراهـين فقهية، ثم تسـندها بالقياس بأمثلة من التاريخ الإسـلامي، لأنهـا كانت تجعل من القضايا السياسية قضايا دينية بحتة.

أما بالنسبة لفتح فباســتثناء مراحل تكونها وصعودها المبكرة، والتي اتسم برنامجها آنذاك بالشعارات والعاطفية والتشدد، سنجد أنها ومنذ تبنيها البرنامج المرحلي عام 1974 قد دخلت في مــا يمكــن وصفه بالنضوج الســياسي، أو البراغماتية، التي كانت تصــل مديات غير مقبولة أحيانــا، ومن هنــا فإنها لا تجد صعوبة في التكيف مع أي ضغوطــات تتعرض إليها، أو بإبداء المرونة إزاء أي تحرك سياسي، الأمر الذي يعفيها من التبريرات الأيديولوجية وإصدار الفتاوى، فالأمر بالنســبة لفتح مرتبط بتقدير المصلحة، ودراســة الواقع وموازيــن القوى، وتحصيل ما يمكن تحصيله وفق قرارات الشرعية الدولية، لأنها ترى الإصرار على كل فلسطين الآن قد يؤدي إلى خســارة كل فلســطين وللأبد، كما أنــه لا يمكنها المراهنة على عامــل الزمن الذي لم يعمل لصالح القضية طوال السنوات المائة الماضية.

2. مفهوم المقاومة في برامج الحركتين

تعتبر حماس شــأنها شــأن الكثير من حركات الإسلام الســياسي أن مقاومة إسرائيل والدفاع عن فلســطين باعتبارها أرضاً للمسلمين مســألة تندرج في صلب الجهاد المقدس، الذي فرضه الإســلام كواجب شرعي، وفرْض عيْن على كل مســلم ومســلمة.. ولن نتســاءل هنا لماذا تأخر الإخوان المســلمون 40 عاما كاملة قبل الشروع في تطبيق هــذا الفرض! وهي الفترة الفاصلة مــا بين قيام إسرائيل وانطلاقة حماس (1948~1988)، ولن نســأل أيضا لماذا تأخرت المقاومة المســلحة بعد ذلك أربع ســنوات إضافية لتنطلق فعليا مع بدايات انطلاقة العملية السلمية في العام 1992! ولن نسأل أيضا لماذا اقتصر أسلوب حماس في المقاومة على شكلين فقط، هما العمليات التفجيرية والصواريخ محلية الصنع، وبالكاد مارســت أشكالا أخرى! فالتصدي لتلك الأسئلة يحتاج إلى بحث منفصل.

مع التذكير بأن ضباطا ومتطوعين من جماعة الإخوان المســلمين ســبق أن شاركوا في حرب 1948 من خلال الجيش المصري، كما ســاهمت الجماعة مع الشــيوعيين في إفشــال مشروع التوطين في سيناء عام 1955.

وطــرح هذه الأســئلة بهذه الصورة المقتضبــة هو من أجل تخيل إجابــات عامة على تلك التســاؤلات، وحتى نخلق فضاءً للفكرة يمكن من خلاله التعرف مباشرة على فلســفة حماس الحالية للمقاومة، خاصة بعد أن اختطت لنفسها أسلوبا مميزا وراكمت تجربة مهمة في هذا الشــأن، وبتتبع مسار ممارســة حماس للمقاومة المسلحة، ســنلاحظ كيف صعدت من هذه العمليــات في الأعوام 1992~1994 وهي الأعوام التي شــهدت ميلاد اتفاق أوســلو، وموجة ثانية من التصعيد 1996~1998 وهي السنوات الأولى من عمر السلطة الوطنية، التي شهدت بدايات تطبيق أوســلو 2. ثم موجة أخرى أكثر عنفا في الســنوات الأولى من انتفاضة الأقصى،

وأخيرا الوقف شبه التام للمقاومة المسلحة بعد تفرد حماس في حكم غزة ونزوعها نحو دخول الحلبة السياسية وانتزاع اعتراف عالمي بها، ما يدل على أن تصعيد العمل العسكري أو إيقافه كان دوما يخدم رؤية حماس وموقفها من التسوية السياسية.

ولا شــك أن توظيف المقاومة المسلحة لخدمة هدف سياسي هو أسلوب مشروع من حيث المبدأ، بل أن البندقية التي ليس لها هدف ســياسي هي قاطعة طريق، ولكن لا يجب أن يتم هذا التوظيف بأســلوب دوغمائي، فحركة فتح مثلا كانت واضحة في هذا المجال، ففي المراحل المبكرة من نشــأتها مارست العمليات العسكرية عبر الحدود، وفي مرحلة أخرى تصادمت مع إسرائيــل في معارك طاحنة (العرقــوب، أو فتح لاند، اجتياح الليطــاني، حصار بيروت 1982)، واستخدمت العمليات العسكرية من الداخل، حتى أنها في مرحلة ما لجأت لخطف الطائرات (أيلول الأســود) وفي انتفاضة الأقصى قدمت نموذجا فريدا عبر عمليات كتائب شهداء الأقصى، وهي الآن في حالة تهدئة وتوقف شبه تام عن العمليات المسلحة، ولكنها تؤمن وتدعو لأشكال المقاومة الشعبية المدنية، وفي مؤتمري فتح السادس والسابع أكدت على تمسكها بخيار المقاومة الشعبية، بمعنى أنها مارست أشكالا مختلفة ومتنوعة من المقاومة حسب طبيعة كل مرحلة.

وفي المحصلة نرى أن فتح التي اعتبرت الكفاح المسلح في صلب عقيدتها العسكرية، وحرّمت التخلي عن الســلاح في سنواتها الأولى، نرى أنها تخلت عنه فعليا أو كادت في سنواتها الأخيرة، أو أبقته كامنا، وآمنت أكثر بجدوى العمل السياسي والمفاوضات والمقاومة السلمية.

أما حماس فقد امتنعت عن ممارسة الكفاح المسلح عندما كانت جزءًا من جماعة الإخوان المســلمين، ثم مارســته بقوة في مراحل مختلفة كما أســلفنا ثم توقفت عنه، لكنها لم تنخرط في فعاليــات المقاومة الشــعبية، ولم تتبنــى هذا الخيار.. وفي كل مرة كانت تجد المســوغات والتبريرات المختلفة.

والحقيقة التي يغفل عنها البعض أن الكفاح المسلح بحد ذاته يمر بأزمة تاريخية، ليس محليا وحســب، بل وعلى المســتوى العالمي، ولم تعد ممارسته بنفس الظروف والسياقات والأدوات، ولا حتى في النتائج كما كان في السابق.

ولو تأملنا في الهدف الســياسي الإستراتيجي لحماس من عملياتها العسكرية لوجدنا أنه كان يبــدو أحيانــا غامضا أو كامنا، في حين تظهر بوضوح الأهــداف المرحلية، والتي تكاد أن تكون مقتــصرة على تحقيق أهداف تكتيكية آنيــة تتعلق بمعالجة حدث معين، وهو حدث غالبا ما يكون ميدانياً وذا طابع عسكري أو أمني، وقلما نسمع تصريحات تشير أن الهدف من العملية العسكرية هو مثلا الضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان، أو إجبارها على وقف بناء الجدار، أو التصــدي لإجراءات تهويد القدس، وفي العدوان الغاشــم على غــزة (2008، 2012، 2014)

لم ترفع حماس في أية مرة شــعارا سياســيا يدل على أن لها هدفا سياسيا استراتيجيا من خوض الحــرب، فــكل المؤشرات تدل على أنهــا أُجبرت على خوض الحرب، وأنهــا حُشرت في وضعية الدفــاع، وكل الأهــداف التي حددتها قيادات حماس تنحصر في فتــح المعبر، ووقف العدوان، وفك الحصار وتحســين شروط التهدئة، وإنشاء ميناء ومطار، وهي نفس الأهداف المعلنة لها منذ أن انفردت بحكم قطاع غزة؛ بل وقبلت بالهدنة دون تحقيق أيٍ من هذه الأهداف، عدا عن تعثر إعادة الإعمار الذي كان جزءاً من شروط الهدنة.

وبتحليــل لبعض تصريحات قادة حماس ومتابعة ممارســات حماس على الأرض نتوصل إلى اســتنتاجين: الأول أن حــماس اختزلت جميع أشــكال المقاومة ضمن قالــب واحد، وصادرت وأنكرت كل الأشــكال الأخرى، ففي مرحلة ســابقة كانت العمليات الاستشهادية هي الشكل الوحيد الذي تمارســه، ومن لا يؤمن بهذا النوع من العمليات كانت تصنفه على أنه مستسلم وخانع، ولما توقفت هذه العمليات استبدلته بالصواريخ محلية الصنع، وصار كل من لا يؤمن بجدوى إطلاق الصواريخ هو أيضا مستسلم ومعادٍ للمقاومة!!

وأعتقد أن حصر أشــكال المقاومة في نمط واحد سيؤدي في نهاية المطاف إلى إصابة المقاومة نفســها في مقتل، فالعمليات الاستشــهادية مثلاً توقفت لأســباب معينة، إما أنها اســتنفذت أغراضها، أو أنها صارت غير ممكنة لأســباب عملياتية فنية، أو لأية أســباب أخرى، المهم أنها توقفــت رغم حاجة قوى المقاومة الملحّة لها، ورغم تهديداتها المتكررة بأنها تنوي تنفيذها في عمق إسرائيل، وعلى ما يبدو أن المقاومة قد اســتبدلت هذا النمط من العمليات بالصواريخ، واســتبدال أساليب المقاومة هو أمرٌ جيد ومطلوب من الناحية التكتيكية، ولكن ماذا سيكون مصير المقاومة فيما لو تمكنت إسرائيل من منع إطلاق الصواريخ، ســواء من خلال الســيطرة الميدانية على أرض المعركة، أو من خلال قرار مجلس الأمن على غرار القرار 1701 الذي فَرَضَ على حزب الله التوقف عن إطلاق صواريخه؟!

وبشأن الصواريخ، يتوجب علينا رؤية ردة الفعل الإسرائيلية العنيفة على إطلاق الصواريخ، حتــى لو كان ذلك مجرد ذريعة تتمترس من ورائها إسرائيــل، إذ أن كمية الدمار الهائلة التي لحقــت بغــزة في الحروب الثلاثــة، جعلت حماس تفكــر مليا قبل أن تقــدم على إطلاق أي صــاروخ.. وفي الحرب الأخــيرة، هددت صواريخ حماس مطار اللــد (بنغوريون)، فما كان من إسرائيل إلا أن أعلنت أنها ســتدمر برجا ســكنيا في غزة مقابل كل صاروخ يطلق تجاه المطار، وهذا ما حصل بالفعل، الأمر الذي جعل من إطلاق الصواريخ مسألة خاسرة.

أما الإســتنتاج الثاني فهو وضع حماس لنفســها ومعها قوى المقاومة في موقف الدفاع، حتى لــو كانت الأهداف التي تصيبها في عمــق أراضي العدو، فهي تأتي كرد فعل على عدوان قوات

الاحتلال، تدافع عن نفسها، ترد القوات الغازية، تنتقم لاغتيال قائد ميداني، تتصدى للدبابات المهاجمــة... فإذا افترضنا مثلا أن قيــادات إسرائيل تحلت بالحكمة وتخلت عن عقلية المحتل المتغطرس، وكفّت أذاها عن الناس، وأوقفت عمليات الاغتيال والتصفيات والتوغلات... فماذا سيكون جواب المقاومة؟! وعلى ماذا سترد؟! وماذا سيكون مبرر وجودها؟!

قــد يجيب البعض بــأن إسرائيل لن تخلع ثوبهــا العنصري، ولن تغير طبيعتهــا العدوانية، وبالتالي فهي لن توقف يوما مسلسل اعتداءاتها، وفي هذا القول قدر كبير من الصواب، ولكن هل من الحكمة أن تكون إستراتيجيتنا مجرد ردات فعل لتصرفات العدو! وأن نبقى في موقع الدفاع العاجز عن رد آلة العدو العســكرية! وفي حالة كهذه وفي ظل الخلل الفادح في ميزان القوى فإن الحكمة تستدعي الانتقال مباشرة إلى ساحة أخرى، أي الانتقال إلى مرحلة الهجوم الســياسي، الأمــر الذي بدأته فتح منذ زمــن وما زالت حماس غير قادرة عليه، ســيما بعد أن أثقلت نفسها بحمولات أيديولوجية وقيدت حركتها بشعارات كبيرة.

وفي هذا الســياق أيضا، نلاحظ أن حماس كانت تتحدث عن نفسها بوصفها حركة المقاومة الوحيــدة في ســاحة غزة، بما يوحي أن حــماس وحدها هي صنو المقاومــة.. مع العلم أنه في الحروب الثلاثة التي شنتها إسرائيل على غزة سقط شهداء وجرحى من الجهاد الإسلامي، ومن فتح، ومن الجبهة الشــعبية، والديمقراطية، وألوية الناصر صلاح الدين.. ومن النادر أن تشــير حماس في بياناتها إلى ذلك.

والخلاصة التي نصل إليها أن وضع المقاومة في موقف الدفاع وحصر عملياتها في دائرة ردات الفعل، هو وقوع في الفخ الإسرائيلي واللعب في الساحة التي يستدرجها إليها في الوقت والمكان الذي يحدده، ويعني ســد أي أفق ســياسي لأي انتصار حقيقي - كبيرا كان أم صغيرا - ممكن تحقيقه؛ فالانتصار الحقيقي الذي يؤدي إلى تغييرات إســتراتيجية لا يمكن أن ينجم عن عمل دفاعي محض، بل يحتاج هجوماً اســتراتيجياً، وطبعا هذا الهجوم لا يشــترط أن يكون هجوما عســكريا بالمعنى التقليدي، بل هو الهجوم السياسي الذي تُستعمل فيه كافة أشكال المقاومة الوطنية.

3. المقاومة والمفاوضات

المفاوضــات المبــاشرة بين الأطــراف المتصارعة ليســت اختراعا فلســطينيا، فقد مورســت المفاوضــات في جميــع الحروب والنــزاعات على مدار التاريخ، وعــادة عندما كان يعجز طرفا الصراع على فرض أهدافهما بالقوة فإنهما يلجئان للتفاوض للتوصل إلى نقطة في الوسط، بهذا المعنى فإن المفاوضات ليســت بديلا عن القوة العســكرية، بل هي شكل مهم وأحيانا حتمي من أشكال ممارسة القوة، وبين ممارسة القوة أو المقاومة المسلحة والمفاوضات علاقة جدلية لا

تقبل الانفصال، من المفترض أن تأخذ هذه العلاقة شكل التكاملية، حتى تكون هذه التكاملية في خدمة المسارين معا، فكما أن الكفاح المسلح بحد ذاته ليس هدفا وغاية؛ فإن المفاوضات أيضا مجرد وسيلة لتحقيق غاية عليا، والفصل القاطع بين المفاوضات والمقاومة إنما هو أسلوب دوغمائي وعدمي تلجأ إليه عادة الجهة التي تعتمد أحد الأسلوبين دون الآخر.

وفي هذا السياق لدى حماس مقولة جاهزة طالما رددتها وهي أن الفلسطينيين جربوا المفاوضات (العبثية) عشر سنين كاملة دون طائل (متى بدأت هذه السنوات العشرة ومتى انتهت؟ وأين جرت هذه المفاوضات؟!)، وهنا يمكن توجيه نفس السؤال إلى حماس؛ فعشر سنوات من المقاومة (العشوائية) أيضا لم تحقق شيئا..

ولدى فتح أيضا اتهام جاهز لحماس بأن عملياتها المسلحة وتوقيتها الخاطئ هي التي تسببت بفشل المفاوضات، والحقيقة أنه لم يكن هنالك أي تنسيق أو تناغم أو تكامل بين العمل العسكري وبين العمل السياسي، فلم يأخذ أي منهم فرصته في النجاح، لأن اعتماد المفاوضات أو المقاومة دون أن تُبنى علاقة تكاملية بينهما أمر يخرج عن سياق المنطق والعقل، فالمفاوضات بدون قوة تسندها تصبح ضربا من التسول، والمقاومة التي لا تتوج بمفاوضات تصبح صنما ثم تتحول إلى هدف فكري وثقافي، علما بأنه في ظل المعطيات الحالية فإن المقاومة الشعبية المدنية هي النمط الوحيد من المقاومة القادرة على التعايش مع مفهوم المفاوضات.

وتفسر حماس إصرار فتح على المفاوضات لأنها تخلت عن المقاومة، فيما تقول فتح بأن حماس تنبذ المفاوضات لأنها لا تملك إمكانية الدخول فيها، أو لأن المعروض عليها مقابل دخولها المفاوضات لا يرقى إلى مستوى طموحها السياسي، بمعنى أن حماس لا ترفض المفاوضات من حيث المبدأ، وهذا ما أكده العديد من قادة حماس، حيث قالوا أن المسألة بالنسبة لهم مرتبطة بتفاصيل واشتراطات معينة يجب توفرها حتى تستطيع الحركة من خلالها تحقيق ما تصبو إليه.

التطور اللافت في هذا الشأن، تصريح «موسى أبو مرزوق» عضو المكتب السياسي لحماس، الذي قال فيه أن المفاوضات من حيث المبدأ ليست محرمة شرعا، وهو تصريح أعاده «خالد مشعل» في سياق تقديمه وثيقة حماس في الدوحة. وفي مقال للقيادي «أحمد يوسف»، وصف فيه المفاوضات السرية التي جرت بين حماس وإسرائيل بأنها مجرد «دردشات».

4. الاعتراف بإسرائيل

من بين أكثر المسائل إثارة للجدل والخلاف على الساحة الفلسطينية، وحيث يلعب سحر اللغة والتلاعب بالكلمات دورا خطيرا، تبرز قضية الاعتراف بإسرائيل، حيث ظلت هذه القضية

ساحة حرب كلامية وموضع سجال خطابي بين الحركتين لم يُحسم حتى الآن.. فتح قبل دخولها عملية التسوية بشـكل عملي كانت تعتبر الاعتراف بإسرائيل من المحرمات السياسية، وبعض منظريهـا صنفوا الاعتراف في خانة الخيانة الوطنية، وبعد أن أخذت العملية السـلمية أبعادا جديـة وملموسـة تغير الوضع ولينت موقفهـا، ثم من خلال مؤسسـات منظمة التحرير تم الاعتراف المتبادل في اتفاقية أوسـلو، ومع ذلك لم يصدر عن مؤسسـات فتح وأطرها الحركية أي اعـتراف رسـمي بإسرائيل، حماس منذ البداية رفضت الاعـتراف وما زالت مصرة على هذا الموقف.

إذاً، نظريا ترفض الحركتان «فتح وحماس» الاعتراف الرسمي بحق إسرائيل في الوجود، فعليا وافقـت فتح على جميع القرارات الدولية التي تتضمن الاعتراف بإسرائيل وأهمها 242، 338، أما حماس فلحداثة تجربتها في العمل السياسي لم تعترف رسميا بهذه القرارات، ولكنها وافقت عليها ضمنيا من خلال حكومتها سـواء في الضفة وغزة أم في غزة لوحدها، وما يدل على ذلك هو خطابات وتصريحات قادة حماس خاصة المتعلقة بمستقبل الصراع وبأهدافها من المقاومة.

فباختصـار، وبكل وضوح، يقـول قادة حماس بشـأن عمليات المقاومـة: «إن الهدف من إطـلاق الصواريخ هو الدفاع عن شـعبنا من بطـش الاحتلال»، «هـدف العمليات هو الرد على اعتداءات الاحتلال»، «المقاومة مسـتمرة ما دام الاحتـلال باقٍ»، «إذا كفَّ الاحتلال عن الاغتيالات والتوغلات سنوقف العمليات»...

ولنـا هنا أن نتسـاءل: ما هو المقصـود بالاحتلال بالضبط؟! هل هـو التواجد غير الشرعي للقوات الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس؟! أم هو وجود دولة إسرائيل بحد ذاتها؟! والسـؤال لا يفتش عن النوايا والقناعات بل يسعى للتدقيق في مغزى ومدلولات تصريحـات قادة المقاومة حينما يقولون «المقاومة مسـتمرة حتى دحر الاحتلال»، «المقاومة هـي دفاع عن النفـس ضد الاحتلال»،»إذا توقف الاحتلال عن ممارسـاته الوحشـية توقفنا عن العمليات».. فإذا توقف بطش الاحتلال وامتنع عن الاغتيالات والتوغلات وانسـحب من الأراضي المحتلة فهل سينسـحب الجيش الإسرائيلي ومعه عائلاته إلى أميركا وأوروبا وسـتنتهي دولة إسرائيل من الوجود؟! أم أن الاحتلال سينسـحب إلى داخل الخط الأخضر، أي إلى داخل حدوده التي يعترف بها العالم؟!

حماس تقول أن إسرائيل ليسـت خيالا، وأن جيشها ليس مجرد أشباح، وهي حقيقة واقعة – هكـذا قالت فتح مـن قبل – وأن التعامل مع إسرائيل لا يعنـي الاعتراف بها أو بشرعيتها، فيما تقول فتح أن من حق حماس أن تصر على موقفها هذا، وأنه لم يطلب منها أحد الاعتراف بإسرائيل، إنما مطلوب من الحكومة التي تمثل السلطة الوطنية القبول بقواعد اللعبة السياسية

والاشـتراطات الدولية، بما في ذلك الاعتراف بإسرائيل، لأن السـلطة نفسها هي محصلة اتفاق سياسي ثنائي بين منظمة التحرير وإسرائيل، يسانده توافق دولي وإقليمي، وبالتالي ليس مطلوبا من حماس كحزب سياسي الاعتراف بإسرائيل لأنه لا فتح ولا أي فصيل فلسطيني فعل ذلك، بل هذا ما هو مطلوب من السلطة الوطنية وأي حكومة تعينها.

وفي وثيقة حماس (2017)، أعلنت بوضوح أنها لن تعترف بإسرائيل، وهذا الموضوع سـنأتي عليه لاحقا في فصل حماس من الميثاق إلى الوثيقة.

5. موقف الحركتين الحقيقي من التسوية مع إسرائيل

على مسـتوى البرنامج المعلن للحركتين (فتح وحماس) يرد مرارا وتكرارا على لسان قادتهما مقولة بأنهما مع السـلام الشامل العادل الذي يضمن حقوق الشعب الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران 67 شريطة أن تكون خالية من المستوطنات وعاصمتها القدس الشريف مع ضمان حل عادل لمشكلة اللاجئين.. وبالنسبة لفتح فقد أثبتت الأحداث جديتها وتمسـكها بهذه الثوابت، وخير دليل على ذلك هو فشـل مفاوضات كامب ديفيد في تموز عام 2000، وصمود الشهيد ياسر عرفات في حصاره في المقاطعة، ورفضه الرضوخ للمطالب الإسرائيلية وللضغط الأميركي، وتمسك الرئيس أبو مازن بنفس الثوابت وقد مضى على اسـتلامه رئاسة السلطة أكثر من اثنتي عشرة سنة دون أن يبدي تنازلا حقيقيا بهذا الموضوع.

أما حماس فقد وافقت على إجراء الانتخابات عام 2006 بدون القدس، وفي تصريح لمحمود الزهار قال فيه «إن فتح تتذرع بشرط القدس للتهرب من استحقاق الانتخابات».. واقترحت حماس هدنة طويلة الأمد دون الاعتراف بإسرائيل، حيث أكد «إسماعيل هنية» بأنه إما أن يكون حلا عادلا كاملا وإما فلا، بمعنى أن حماس لا مشكلة لديها مع موضوع الوقت، وتقول في هذا الصدد أن الاحتلال الصليبي (الفرنجة) لفلسطين دام مائتي عام ثم انتهى واندحر، وبالتالي فإن إبقاء الوضع على ما هو عليه، وانتظار الأجيال القادمة أفضل من الدخول في تسوية لا ترتضيها حماس.

وفي وثيقة أعدها «أحمد يوسـف»، وكان حينها المستشـار السـياسي لرئيس الوزراء المقال إسـماعيل هنية، وافق على دولة فلسـطينية بحدود مؤقتة، واقترح صيغة للتسوية مع بعض المبعوثين من النرويج، وسويسرا، وبريطانيا. وحول هذه الوثيقة طرحت "فتح" النقاط التالية:

أولاً: توفـر الوثيقـة هدنـة مع إسرائيـل مـن دون أي مقابل، وقبل تطبيـق أي حل على الأرض، وهـذه الهدنة مدتها خمس سـنوات تنسـحب إسرائيل خلالهـا إلى خط متفق عليه داخـل الضفة الغربية، (ليـس الخط الأخضر بالضرورة) وهي نفـس الخطة التي دعت إليها إسرائيـل وأمـيركا (دولـة ذات حدود مؤقتـة) والتي وردت إشـارة عامة حولهـا في المرحلة الثانيـة من خطة خارطة الطريـق كاحتمال وليس كضرورة، ورفضتها قيادة السـلطة آنذاك.

ثانيــاً: هذه الدولة ذات الحدود المؤقتة لا تشــمل القــدس، وكل ما تطالب به مجرد حرية الحركــة من وإلى القــدس، وفي موضوع حق العودة فإن الوثيقة تتناوله بشــكل غامض دون أن تحدد المكان الذي ســيعود إليه اللاجئون، هل هو الدولة الفلســطينية أم داخل إسرائيل، وتسقط مرجعية حق العودة المتمثلة في القرار 194.

ثالثــا: تتعهد الوثيقة بالتعاون مع إسرائيل في إقامة مناطق اقتصادية مشــتركة واســتمرار العلاقــات التجارية، وهــو أمر يتجاوز حدود الاعــتراف بدولة إسرائيل إلى مســتوى التعاون والوحــدة الاقتصاديــة معها، كما تتعهد الوثيقــة بأن تعمل لتحقيق حــل الدولتين والوصول إلى اتفاق ســلام نهائي، وهي أمور تتجاوز حدود مجرد الاعتراف الدبلوماسي، وتكشــف مدى هشاشة شعارات حماس الرافضة للاعتراف.

والنتيجة التي توصلت إليها فتح من قراءتها للوثيقة أن حماس أبدت اســتعدادها لتقديم هــذه التنازلات مقابــل أن يتم الاعتراف بحكومتهــا، لتصبح لاعبا أساســيا في المنطقة وجزءًا مــن المعادلة السياســية القائمة، حتى لو كان ذلك على حســاب المصالــح الوطنية وعكس ما كانت تدعيه، وتعتقد فتح بأن حماس قادرة على تسويق هذا الحل أمام جمهورها وعناصرها وفرضها على الشعب بأي شكل تراه مناسبا.

وتقول فتح أن هذا الحل إذا ما تحقق حســب رؤية حماس فإنه سيوفر لها دويلة بلا أرض وبلا ســيادة حقيقية، ولكنه ســيوفر لها ما تحتاجه من أدوات لفرض برنامجها وأيديولوجيتها على الجماهير، أي إقامة إمارة إســلامية تحكم وفق الشريعة الإسلامية، لتكون أول وربما أهم تجربة سياســية للإخوان المســلمين، تمكنهم ليس من فرضها على المنطقة وحســب، بل وبين حركات الإســلام السياسي نفســها، لتؤكد تفوقها وانتصار إستراتيجيتها عليهم، وكذلك لتحسين شروط مشــاركتها السياســية مع بقية الدول العربية والإســلامية، ما يؤكد أن مشروع حماس ليس مشروع تحرر واســتقلال وطني، بل هو مشروع ســلطة تضمن السيطرة للتيار الإسلامي في فلسطين بأي ثمن وضمن أي حدود جغرافية، باعتبار أن حماس هي امتداد لحركة الإخوان المسلمين أولاً وقبل أي شيء.

والفرق بين التســويتين من وجهة نظر كل منهما جوهري، فالحل الذي تطرحه فتح يضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ويثبت الاعتراف الدولي به كشعب له حقوقه الطبيعية والسياســية، وهو حل يثبت الهوية الوطنية الفلســطينية كنقيض مركزي للمشروع الصهيوني، ويضعها في مواجهته تماما ليحد من توســعه، ويقــوض الركائز الموضوعية والادعاءات المزيفة التــي قام عليها. بينما التســوية التي تقترحها وثيقة أحمد يوســف تعني تحويل الشــخصية الوطنية للشعب الفلسطيني إلى مجرد هوية دينية، وبالتالي تفتيت حق تقرير المصير، وتجيير

النضال الفلسطيني على مدى قرن لصالح مشروع أيديولوجي حزبي لا يخدم المصالح الوطنية العليا.

بينــما نفت حماس صلتها بالوثيقة، بل وأنكرت وجودهــا في تصريحات أخرى، وقالت أنها متمســكة بالثوابت الوطنية وبالحل العادل حســب ما أعلنته من قبل، وتزعم فتح بأن هذا الأســلوب من الادعاء بشيء ثم التنصل منه هو ممارســة دأبت عليها حماس كنوع من اختبار ردات الفعل ودراســتها ثم البناء عليها في المرة القادمة، وقد ســبق لفتح أن مارست فرقعات إعلامية من هذا النوع.

فضمن سياسة إطلاق بالونات الاختبار، اعتادت حماس على إعلان مواقف معينة على لسان قيادات ليست من الصف الأول، تتعلق بالموقف من إسرائيل، المفاوضات، الهدنة، الاعتراف... وبعد أن تأخذ ردود الفعل عليها من الشارع ومن الأوساط السياسية المختلفة ومن العواصم الأخرى تقوم غالبا بنفيها، أو تبريرها، أو إعطائها تفسيرا مختلفا..

الخلاف لا سياسي ولا أيديولوجي! فما هو إذاً؟

لــو تأملنا قليلا في مضمون البرنامج الســياسي لحماس، ســواء من خــلال تحليل تصريحات قادتها وناطقيها الإعلاميين أو من خلال ما تكتبه وتبثه وسائل إعلامها، سنجد بكل وضوح وبما لا يدع مجالا للشــك أن برنامجها وأهدافها لا تختلف عــن برنامج وأهداف الفصائل الأخرى التي تصنفها على أنها مستســلمة وتخلت عن المقاومة واتبعت نهج المفاوضات وفي مقدمتها فتح.

الهدف الاســتراتيجي العام الذي تكرره باســتمرار والمتمثل بالمطالبــة بإنهاء الاحتلال، فهو نفــس الهدف الذي تعلنه فصائل منظمة التحرير، وقد توضح الهدف الســياسي لحماس أكثر بعد أن أعلنت صراحة استعدادها للقبول بدولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس وخالية من الاســتيطان ضمن حدود الرابع من حزيران، مع ضمان حــق العودة، وهو نفس البرنامج السياسي لمنظمة التحرير والفصائل المنضوية تحتها.

ولــو قمنا بعمل مقارنة لكافة بنود البرامج السياســية لكل من حماس ومنظمة التحرير لما وجدنــا فرقا ذا أهمية، والحديث هنا عن البرامج السياســية المعلنة (البرنامج الانتخابي لكتلة الإصلاح والتغيير، خطاب التكليف الذي على أساسه استلمت الحكومة، البرنامج السياسي لأول حكومة حمساوية، وثيقة الاتفاق الوطني التي وافقت عليها، برنامج حكومة الوحدة الوطنية التي ترأســتها، مشــاركتها في قمة الرياض، موافقتها على مبادرة السلام العربية، موافقتها على احــترام المعاهدات التي وقعت عليها منظمة التحريــر، وأخيرا وثيقة حماس التي أعلنتها من الدوحة) بل إن المتتبع ســيجد أن الســقف الســياسي لحماس تبين في أكثر مــن مرة أنه أقل بكثير من الســقف الذي حددتــه منظمة التحريــر (موافقتها على إجــراء الانتخابات بدون تمثيــل القدس، موافقتها عــلى دولة ذات حدود مؤقتة، مبادرة أحمد يوســف، موافقتها على هدنــة مع إسرائيل طويلة الأمد وقابلة للتجديد، التزامها الحديدي بالتهدئة) وطبعا الحديث هنا ليس عن أهداف حماس الإســتراتيجية التي لها علاقــة بطبيعة تركيبتها ودورها الوظيفي وأيديولوجيتها وارتباطها مع جماعة الإخوان المسلمين وتحالفاتها الإقليمية وعلاقتها بجماعات الإسلام السياسي..

بما أن الحركتين اتفقتا على مبدأ قيام دولة فلســطينية وفــق ما تقره الشرعية الدولية، وأن

الأهداف السياســية المعلنة لهما تلتقي بل تكاد أن تتطابق، وإن كانت فلســفة كل منهما في موضــوع المقاومة تختلف في بعــض الجوانب عن الأخرى إلا أن ممارســتهما لها وتحديدا في المرحلة الحالية متطابقة أيضا، وبالذات موقفهما المعلن والمطبق من التهدئة، وبالتالي لا يوجد مبرر موضوعي لأن يزاود أحدٌ على الآخر، وكذلك تفسيرهما الملتبس لمسألة الاعتراف بإسرائيل والتي في المحصلة ستكون عبارة عن سجال لغوي وفقهي لن يغير من الواقع شيئا، إلا بتسجيل مواقف للتاريخ ليس أكثر، فهل خلافاتهما على القضايا التفصيلية والتكتيكية كافية لتكون سببا في صراع دموي تســفك فيه أرواح كثيرة، وتسال خلاله دماء غزيرة، وتقسم فيه البلاد والعباد، ويهدد مصير القضية برمتها؟!

وطالما أن الهدف السياسي المعلن لكل من فتح وحماس يكاد يكون متطابقا، فهل ما يجري من خلاف واقتتال بين التنظيمين هو نوع من الصراع على السلطة؟! وصراع على من سيفاوض إسرائيــل ومن ســيوقع معها الحل النهــائي؟! أم صراع على الكراسي والمــوارد والثروة ومناطق النفــوذ كــما يجري في الكثير من بلدان العالم؟! وطالما أن الســلطة التــي يجري الصراع عليها هي ســلطة تحت الاحتلال وبــلا صلاحيات ولا تمتلك موارد ولا ثــروات حقيقية، فهل هؤلاء المتصارعون مجانين وعميان؟! الحقيقة أنهم ليسوا كذلك بالمطلق، ولكن الموضوع له علاقة بما هو بعد السلطة وبما هو أبعد من البرنامج السياسي.

صراع بين مشروعين

صار واضحا لدينا من خلال ما تقدم بأن صراع فتح وحماس هو صراع بين مشروعين مختلفين، المشروع الوطني الذي تمثله فتح ومعها فصائل منظمة التحرير ذي الطبيعة الوطنية والساعي لبناء دولة فلسطينية ومجتمع مدني، ومشروع الإسلام السياسي الذي تمثله حركة حماس وحلفاؤها ذي الطبيعة الدينية والساعي لبناء دولة إسلامية، وفرض القضايا الأممية الكبرى (المشروع الإسلاموي العالمي) على حساب المشروع الوطني.

قد يرى البعض أن انتصار أحد المشروعين يعني خسارة الآخر، وهذه حقيقة نسبية، ولكن السؤال الذي يبرز فورا هو انتصار من على من؟ انتصار فتح على حماس أو العكس؟ أم انتصار أحد الطرفين على إسرائيل؟ والفرق كبير جدا بين الحالتين، فقد يتمكن فصيل من إلحاق هزيمة عسكرية بالآخر كما فعلت حماس في غزة في صيف 2007، ولكن هذا لم ولن ينهي الصراع لا بين الفصيلين الشقيقين ولا مع الاحتلال، بل هو حتما يؤخر أو يعطل بل ويمنع انتصار أي من الطرفين على الاحتلال، لأنه من البدهي أن الانتصار على الاحتلال يتطلب أولا وقبل أي شيء آخر توحد الفصيلين على أرض المعركة في مواجهة الاحتلال، وتوظيف كل إمكاناتهما التنظيمية والعسكرية والجماهيرية والسياسية، ضمن إستراتيجية موحدة تذوب فيها كافة التناقضات الفرعية والهامشية.

ولكن ما يجري فعليا على أرض الواقع هو إيمان كل فصيل بأن السلطة من خلال حكومتها وأجهزتها الأمنية والاعتراف السياسي الدولي بها هي التي ستوصل كل فصيل إلى هدفه الأعلى (الكيان السياسي وفق رؤيته الخاصة)، لأن السلطة ستوفر له الأرض – لا يهم إذا كانت شبه محررة أو تحت الاحتلال – وستوفر القوة والنفوذ والمال والإعلام، وكل ما يلزم لحكم الناس وفرض أنماط اجتماعية واقتصادية عليهم، فالاحتلال لن يمانع إذا ما فُرض على الناس نظام حكم إسلامي، أو إذا ما تدفقت الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية التي ستخدم مصالح الجهات الحاكمة.

كما أنه في رؤية الحركتين لما بعد التسوية، أو لما بعد تثبيت حكم أي منهما على الأرض سواء على الضفة وغزة، أم اكتفاء كل فصيل بحكم الأرض التي يسطر عليها، هنالك تصور لدى الحركتين لطبيعة المرحلة آنذاك، من حيث طبيعة الحكم والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتحالفات الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق تزعم فتح بأن برنامجها بمضامينه السياسية والاجتماعية ينتمي إلى مرحلة الحداثة وما بعدها، لأنه حسب ما تراه برنامج تقدمي تحرري يقوم على أسس ديمقراطية يسمح بتداول السلطة سلميا وبشكل حضاري، ويسعى لبناء دولة مدنية مؤسّساتية تلتزم بالقانون والدستور، وتعامل جميع مواطنيها بعدالة دون تمييز على أساس اللون أو الجنس أو الدين، وليس فيها أي شكل من أشكال الحكم الثيوقراطي أو الاستبدادي أو الوراثي، وتضمن هذه الدولة حقوق الأقليات وحرية العبادة وحرية الفرد وحقوقه المدنية والشخصية وتحترم المرأة، وتلتزم بالشرعية الدولية وتقيم علاقاتها مع العالم على أساس حسن الجوار ووفق المواثيق والمعاهدات الدولية.

فيما تقول حماس أنها تسعى لبناء دولة فلسطينية إسلامية تلتزم بقواعد الشورى وتطبق الشريعة الإسلامية، وتعتبر القرآن الكريم دستورها، وتنظم علاقاتها بالمواطنين وفق أحكام الشريعة التي تنصف المرأة وتحترم الأديان السماوية وتعلي من شأن الإنسان، وتلتزم هذه الدولة بأحكام الإسلام بكل ما يتصل بعلاقاتها الداخلية والخارجية.

وبينما تتهم حماسُ فتح بأن كل ما تطرحه بشأن الدولة العتيدة مجرد تصريحات، وأن تجربتها في الحكم كانت بائسة، وأنها قدمت نموذجا من الفساد والترهل والفوضى، وفي المقابل تقول فتح بأن اختباء حماس خلف شعارات ومفاهيم الإسلام العظيمة هو نوع من التضليل، وأن التجربة التاريخية للدولة الإسلامية كانت تفضي على الدوام إلى حكم ثيوقراطي وراثي، وأنه لا توجد ضمانات بأن تلتزم حماس بتعاليم الإسلام السمحة، بل أنها ستبدأ بتطبيق فهمها الخاص ورؤيتها «الرجعية» لطبيعة الحكم، وأن العصر الحديث والعالم المتحضر قد تجاوز الكثير من أطروحات حماس بشأن العلاقات الداخلية والخارجية والقانون والحريات... وأن تجربة حكم حماس لغزة قد كشفت عن طبيعتها الاستبدادية وعن تنكرها للديمقراطية وخنقها للحريات وأنها مجرد حزب سياسي يسعى للسلطة...

الخلاف على التفاصيل

1. إصلاح منظمة التحرير

قــد لا يكون تصنيفنا لموضوع إصلاح المنظمة في خانــة التفاصيل دقيقا، لأن منتهى غايات حــماس وحلمهــا الكبير هو الظفر بمنظمة التحريــر وقيادتها، ولكن في المرحلــة الحالية فإن الحديــث مقتــصر على إصلاحات معينة قد لا تُحدث تغيــيرات جذرية تمكّن حماس من نيل غايتها، طالما أن فتح ومعها بقية الفصائل قادرة على الدفاع عن مكتسباتها في المنظمة، ولكن هــذا الموضوع ظل موضــع خلاف كبير بــين الحركتين في جولات الحوار وعلى مدى ســنوات طويلــة، والوضع الحالي المترهــل للمنظمة جعل أطرافا عديدة كحــماس والجهاد لا تعترفان بشرعية تمثيلها، أو على الأقل تشــككان بها، وبالتالي وبســبب ضعفهــا لم تعد المنظمة قادرة على لعب دور الحكم والفيصل في ضبط آليات التداول السلمي للسلطة، والبت في الخلافات القائمة والمســتفحلة بين فتح وحماس تحديدا، ولم تعد تمثل مرجعية مؤسســية يحتكم إليها الطرفان، وتضبط آليات اتخاذ القرار الوطني.

ومع ذلك، ما زالت منظمة التحرير التي تســيطر عليها فتح منذ أكثر من 50 عاماً، تشــكل مظلة مقبولة لكل الأطراف، غير أن هذه المنظمة واجهت مشكلتين حقيقيتين:

1- منذ تأســيس الســلطة تراجع دورها وضعفت دوائرها، وقل تأثيرها في الواقع الشــعبي الفلسطيني، وتكلّست مؤسســاتها القيادية، ولم يعد المجلس الوطني ينعقد بصورة منتظمة، ولم تجدد هيئاتها القيادية، وذلك نتيجة هيمنة السلطة الفلسطينية على الحياة السياسية على حساب المنظمة التي «ولدت ربَّتها»!

2- صعود قوى فلسطينية جديدة - كحماس - غير ممثلة في المنظمة، وهذه القوى أصبحت تمثل ثقلاً كبيراً في الســاحة الفلسطينية، ولن ترضى بمجرد الدخول في المنظمة دونما إصلاحات جوهريــة تعكس الحد الأدنى من رؤيتها الأيديولوجية وبرنامجها الســياسي، وتعكس وزنها في الشارع، وبالتالي فإنها ستصر على إنهاء احتكار فتح وهيمنتها على مؤسسات المنظمة.

وقــد كان واضحاً من خلال الســنوات الماضية أن قيادة منظمــة التحرير لم تتخذ خطوات جــادة عملية لإجراء إصلاحات هيكلية على منظمة التحرير، بحيث تفســح المجال لمشــاركة فاعلــة وعادلــة للفصائل الأخرى، وذلــك لأنها أولا لن تتنازل بســهولة عن قيــادة المنظمة،

وثانيــا وربما هو الأهم لأنها ترى أن تســليم المنظمة لحماس يعني تســليمها للقرار الوطني الفلسطيني ولتمثيل الشعب الفلسطيني، سيما في ظل ارتباط حماس في حلف إقليمي يسعى منذ زمن وبكل قوة للســيطرة على القرار الوطني والإمســاك بالورقة الفلسطينية برمتها، وأن ذلك يعني العودة بالقضية لزمن الهيمنة والاحتواء والوصاية.

2. فقدان الثقة

الكثير من عناصر حماس وقياداتها لا تثق بقيادة فتح للمسار السياسي الفلسطيني، وتتهمها بتقديم التنازلات، والتنســيق الأمني مع إسرائيل، والتعاون مع الأميركان، وتســليم مطلوبين، والقيــام بحملات اعتقال متكررة بحق أبناء حماس، وأنها مــا زالت محكومة بعقلية الهيمنة واحتكار الســلطة، بالتالي فهي لا توفر أي فرصة لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني. وفي المقابل لا يثق الكثير من عناصر فتح بقيادة حماس للمســار السياسي الفلسطيني، إذ يتهمونها بعدم النضوج وبعدم الواقعية ورفع الشــعارات المضللة، وبالتســبب في حصــار قطاع غزة، وبعدم تقديم أية آفاق عملية لحل مشــكلاته وهمومه، وأن طريقتها الخاطئة في المقاومة تسببت في تعطيل مسار التسوية والحيلولة دون تحقيق حلم الدولة الفلسطينية، وأنها بسبب حساباتها غــير الصحيحة توفر الفرصة لإسرائيــل كي تتحجج بالذرائع الأمنية للهروب من اســتحقاقات السلام، واستمرار قمع الشعب الفلسطيني وبناء الجدار والمستوطنات وتهويد القدس.

وما يعزز فقدان الثقة بين الطرفين، أن حماس (وكثير من الشــعب الفلســطيني) يخلطون عمــدا، أو دون قصــد، بين فتح والســلطة الوطنية؛ فتــح تنظيم ثوري له مبادئ وشــعارات وسياســات وتاريخ كفاحي.. وهي شيء مختلف عن السلطة أو الحكومة التي يقودها بشكل مباشر أو غير مباشر قيادات فتحاوية.. مع الأخذ بعين الاعتبار أن فتح نفســها ســاهمت بهذا الخلط، ولم تضع حدودا واضحة بينها وبين السلطة..

3. العامل الخارجي

تتهم حماسُ فتحَ بأنها وضعت الســلطة الفلسطينية في الحلف المعادي للأمة والذي أسمته «فســطاط الباطل»، وأن هــذا الحلف الذي تقوده الولايات المتحــدة بالتحالف العضوي مع الإتحــاد الأوروبي إنما هو لحماية إسرائيل، ويــدور في فلكه بعض الأنظمة العربية التي تصف نفســها بالمعتدلة كالأردن ومصر والســعودية، وأن سياسات الســلطة بالتالي ستُسخر لخدمة أهداف هذا الحلف، ودليل ذلك تولي الجنرال «دايتون» مســؤولية إعادة بناء الأجهزة الأمنية وتســخيرها لحماية أمــن إسرائيل ولضرب المقاومــة، وأنها - أي فتح - وتحــت تأثير الضغط الأميركي والإسرائيلي لن توافق على مطالب حماس، ولن تعترف بحكمها وستعمل على إسقاط حكومتها...

ومن جهة أخرى ترى فتحُ أن حماس وضعت نفسها في لعبة المحاور الإقليمية، وقد أعلنت صراحة أنها في المحور السوري الإيراني لمواجهة المحور الأميركي، وخالد مشعل اعتبر نفسه الابن الروحي للخميني، وبررت حماس ذلك بأن الدول الأخرى تخلت عنها بينما احتضنتها إيران، وقدمت لها الدعم المالي والعسكري والسياسي، وأن هذا المحور يعلن عن عدائه للسياسة الأميركية والإسرائيلية وبالتالي لا غضاضة من دخوله، وتتهم فتحُ حماسَ بأنها مقابل هذا الدعم الإيراني غضت الطرف عن ممارسات ميليشيات المهدي الإيرانية ضد الفلسطينيين في العراق، وأنها بهذه الأموال أيضا تقوّت على فتح وعملت على إقصائها ووراثتها، تمهيدا للاستيلاء على منظمة التحرير لتحويلها إلى منظمة إسلامية (إيرانية).

وما يزيد من قلق قيادة فتح من الدعم السوري لحماس، أن في ذاكرة فتح الكثير من محاولات الهيمنة السورية على القرار الوطني والسيطرة على الورقة الفلسطينية، وبالتالي فإنها تخشى أن تسلم حماس هذه الورقة على طبق من فضة لسوريا أو لإيران، لأن في ذلك ضياع للقضية. وتنطبق نفس المخاوف من دخول حماس حلف قطر تركيا في مرحلة لاحقة.

ومن هنا يتبادل الطرفان الاتهامات بالتأثر بالعامل الخارجي والارتهان له وخدمة أجندات أجنبية على حساب المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني، وبغض النظر عن صحة ادعاء أي طرف، فإن العامل الخارجي يُعد واحدا من بين أهم أسباب تعثر الحوار وتكريس حالة الانقسام، ولو تتبعنا الأحداث التي وقعت في السنوات القليلة الماضية وربطناها بجولات الحوار لتوصلنا إلى نتيجة لا يعتريها الشك، ولكنها مفزعة ومقلقة للأسف، وهي أن أطرافا خارجية لا تريد للحوار أن ينجح، وتختلق الأحداث دوما لإفشاله أو لفرض رؤاها عليه بالقوة.

وبالنسبة لحماس، فإن الأمر يتعدى مسألة العامل الخارجي والأجندات الخارجية، وتدخل الدول في شؤونها الداخلية.. حيث أصبحت حماس ذاتها تتدخل في شؤون بعض الدول الأخرى، مثلما حصل في مصر، وفي سيناء تحديدا، وفيما يخص الموقف من الرئيس السابق «محمد مرسي»..

جولة في أروقة الحوار

رفضت حماس عرضاً من قيادة منظمة التحرير بدخول المجلس الوطني الفلسطيني وكان ذلك في العام 1989، حيث طالبت حركة حماس حينها بنسبة 40% من عدد مقاعد المجلس، الأمر الذي اعتبرته المنظمة طلبا تعجيزيا وغير واقعي، حيث أن حماس كانت حينها حركة صاعدة وليس لها هذا الحجم من الجمهور في الشارع الفلسطيني، وفي آب 1991 عُقد لقاء بين فتح وحماس في الخرطوم، حيث كانت لدى قيادة فتح رغبة ومصلحة في انضمام حماس للمنظمة، لأن المجلس الوطني المرتقب في الشهر التالي

كان بصدد اتخاذ قرار المشاركة في مؤتمر مدريد.

وبعد أن تشكلت السلطة الفلسطينية عام 1994 انشغلت في همها الداخلي وأهملت عدداً من القضايا الهامة من بينها الحوار مع حماس، إلا أن حماس لم تكن لتهمل نفسها، فبدأت بسلسلة من العمليات التفجيرية داخل إسرائيل، شعرت قيادة فتح بأن هدفها هو تخريب العملية السلمية وإحراج السلطة، حيث أدت هذه الموجة من التصعيد العسكري إلى تغيير نوعي في المشهد السياسي، فعاد حزب الليكود مرة أخرى للحكم، وهنا وجدت السلطة أنه لا مناص من التعامل مع حماس، وقد تعاملت معها آنذاك على ثلاثة مستويات متدرجة- بحسب ما تقتضيه الحاجة- وهي: الحوار، والاحتواء، والقمع والاعتقال.

وفي كانون الأول 1995 عقد حوار بين السلطة وحماس، حاولت من خلاله السلطة إقناع حماس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية، أو على الأقل الحصول على ضمانات بعدم سعي حماس لإفشال هذه الانتخابات، إلا أن حماس رفضت الدخول في الانتخابات، لكنها التزمت بعدم إفشالها.

وبعد ذلك انقطعت جلسات الحوار طوال السنوات التالية، بينما كانت «اللغة الأمنية» هي اللغة التي استخدمتها السلطة معظم الوقت للتعامل مع حماس، ولكن بعد انطلاقة انتفاضة الأقصى عام 2000 استطاعت حماس أن تفرض نفسها من جديد، وأن تستعيد دورها وتوسع شعبيتها، وصار واضحاً أنه لم يعد من الممكن تجاوزها سياسياً، ولذلك نشطت الدعوة إلى الحوار من جديد، وفي بداية الانتفاضة طلب المرحوم ياسر عرفات من جميع القوى السياسية ومن ضمنها حماس الدخول في صيغة تحالف، سميت حينها القوى الوطنية والإسلامية، ولكن مشاركة حماس في هذه الصيغة ظلت مقتصرة على الضفة دون غزة.

ثم عُقدت مفاوضات القاهرة في تشرين الثاني 2002 بين فتح وحماس، ثم في كانون الثاني 2003، وكانون الأول 2004 بمشاركة كافة الفصائل، وفي آذار 2005 انعقدت جولة أخرى من الحوار في القاهرة بمشاركة فتح وحماس وباقي الفصائل، حيث تم تبني برنامج فلسطيني ينصّ على الحق في مقاومة الاحتلال، وعلى الإعلان عن تهدئة تستمر حتى نهاية العام، كما تم الاتفاق على إجراء انتخابات تشريعية، وعلى القيام بإعادة تنظيم وتجديد منظمة التحرير وإصلاحها وفق أسس تُمكِّن جميع القوى الفلسطينية من الانضمام إليها.

بعد فوز حماس في الانتخابات وتشكيلها أول حكومة حمساوية فُرض حصار شامل على السلطة الفلسطينية، وعلى إثره تدهورت الحياة السياسية والاقتصادية في الأراضي المحتلة، فدعا الرئيس محمود عباس لتنظيم استفتاء شعبي الأمر الذي رفضته حماس بشدة، مما دعا رئيس المجلس التشريعي للبدء بحوار وطني شامل، وقد استغرقت جلسات الحوار هذه

ســاعات طويلة ونقاشــات مســتفيضة ومتعددة، أفضت في النهاية إلى الموافقة على «وثيقة الوفاق الوطني».

وفي حزيران من العام 2006، وعندما أنهى المتحاورون من فتح وحماس جولة حوار ناجحة، كان مقررا في صبيحة اليوم التالي أن يتم التوقيع على اتفاق مصالحة، فوجئ الجميع فجر ذلك اليوم بالعملية الفدائية التي انتهت بأسر «شاليط» وأدت إلى دخول السلطة وتحديدا في قطاع غزة في نفق مظلم، وتعرض القطاع لحرب عدوانية أودت بفرص التوافق الداخلي، ثم عقدت في العام التالي جلسات حوار جديدة برعاية سعودية، أدت إلى التوقيع على اتفاق مكة المكرمة وتشكيل حكومة وحدة وطنية.[14]

ومــع كل جولة حــوار وكلما اقترب الطرفان من بلورة صيغة حل نهائي يرضي الطرفين كانت تبرز في كل مرة أحداث مؤسفة، قد تكون مفتعلة وقد تكون مصادفة من حيث التوقيت، إلا أنهــا كانت تترك ظلالا كئيبة على إمكانيات نجاح الحوار، وفي كل مرة كانت عملية بناء الثقة تتعرض لضربات قاسية، وكان الطرفان يدخلان في جولة عنيفة من الاتهامات المتبادلة.

فقيــادة حماس ترى أن قيادة فتــح لا تلجأ إلى الحوار إلا عندما تكــون مضطرة لذلك، إما للظهــور أمام إسرائيل والمجتمع الدولي بأنها تمثل كل الفلســطينيين، أو لتوفير الغطاء لتمرير صفقات سياســية، أو لتهدئة الأوضــاع بانتظار اجتياز مرحلة أو اســتحقاق معين، بينما ترى قيادة فتح بأن حماس تستغل جلسات الحوار لكسب الوقت وبناء ما تريده على أرض الواقع، أي تحقيق هدف واحد، وهو تقدم «حماس» إلى الأمام، ثم تحميل الطرف المقابل مســؤولية الفشل.

وهكذا أخذ الحوار «المســلح» يغلب الحوار على «الطاولة» وتعقدت مظاهره وتجاوز كل الحــدود، في منتصف حزيــران 2007، تمكنت حماس من الســيطرة على قطاع غزة، وحســم خلافها مع فتح بقوة السلاح، وإقصائها كليا عن السلطة.

وهنا يجدر التأكيد أن كلتا الحركتين لا تتبنيان نفس الأســلوب في مسألة الحسم والسيطرة، فحركة حماس تؤكد على خيار الحسم العسكري، وهددت مرارا بأنها ستصلّي في المقاطعة برام الله تماما كما صلّت في المنتدى، ولكن حركة فتح حاولت قدر الإمكان تجنب الفعل العسكري في صراعها مع حماس داخل القطاع.

بعد ما سمي بالحسم العسكري، ظلت «فتح» تعارض بشدة الشروع بأي حوار قبل أن تلبي «حماس» شروطها الثلاثة (العودة عن الانقلاب، والاعتذار للشــعب، وإلغاء القوة التنفيذية)، ولكن بعد ســنة ونصف من الانقســام وتردي الأوضاع أدرك الطرفان خطــورة الموقف؛ فتح رأت أنه ســيودي تماما بحلم الدولة المســتقلة، وحماس أدركت هي الأخرى اســتحالة نجاح

مشروعها في حكم غزة إلا إذا أرادت تكريس حالة الانقسام وللأبد، فتخلت فتح عن شروطها وبدأ الطرفان بجولات جديدة من الحوار، ولكن، وللأسف فجميع جولات الحوار كانت إما أن تؤجل أو تُعقد وتفشل، الأمر الذي دفع بالشقيقة مصر – راعية الحوار الوطني – أن تعد وثيقة وطنية شاملة للمصالحة وإنهاء الانقسام، وحددت أكثر من مرة موعدا نهائيا للتوقيع عليها، وفي المحصلة وقعت عليها فتح، وتلكأت حماس، وكان لكل فصيل تبريره ورؤيته الخاصة ثم وقعت حماس لاحقا، الأمر الذي أفضى لتوقيع الطرفين على اتفاقية الشاطئ..

في جولات الحوار الأولى اعتبرت «حماس» ملف المعتقلين «السياسيين» في الضفة ملفاً أساساً ومركزياً، يجب حسمه وإنهاؤه قبل التقدم قيد أنملة في الحوار، واعتبرت فتح أن الملف بحد ذاته هو ملف فرعي ومصطنع لعرقلة الحوار، لأن حسم الملف الأمني، سيعني حكماً، حسماً لملف المعتقلين، وبالتالي فإن حماس أرادت كسب المزيد من الوقت، وهي تراهن، على حسم ملفين أساسيين، هما ملف صفقة «شاليط»، والثاني التوصل إلى هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل، وحسم هذين الملفين سيكفل لحماس عناصر قوة جديدة قد تمكنها من كسر الحصار ومن ثم الشروع بإعادة إعمار غزة، وهاتان المسألتان ستتيحان لحماس إدارة شؤون غزة دون الحاجة لأي اتفاق مع السلطة، وفيما إذا كانت مضطرة للاتفاق، فإنها ستقدم عليه من موقع القوة والتمكن، وليس من مواقع الضعف والحصار.

أما فتح، فلم تقبل بعودة الأمور وفق رؤية حماس وتطلعاتها السياسية؛ لأنها تؤمن أن المرحلة الراهنة لا تسمح لها بالمساومة تجاه التزاماتها الدولية، والمعطيات المحيطة لا تمنحها هامشا واسعا للمناورة، وهي تدرك أن الإقدام على أي خطوة غير مدروسة داخلية أو خارجية تتعارض مع إرادة المجتمعين العربي والدولي ستكون مغامرة قد تكلفها وتكلف الشعب الفلسطيني الكثير، فهي لن تقدم على تشكيل حكومة فيها حماس وبالتالي ستعيد الحصار، ولن تتبنى برنامجا لا يضمن فك الحصار وفتح المعابر، وهي لن ترضخ للقبول بأجهزة أمنية حزبية تمت إعادة هيكلتها على أرض الواقع ومن طرف واحد (القوة التنفيذية)، ولن تقبل بأي اتفاق يوفر ذريعة لإسرائيل للتملص من استحقاقات التسوية، أو يمكن أن يدمر فرص السلام الذي تسعى إليه، سيما بعد مؤتمر أنابوليس.

وخلال سنوات الانقسام خاض الطرفان جولات حوار في العديد من العواصم، واقتربا أكثر من مرة من التوصل لتفاهمات تنهي الانقسام، كما حصل في اتفاق صنعاء، والدوحة، وفي مباحثات موسكو وسويسرا وتركيا وغيرها..

ومن المؤسف أنه مع فشل كل جولة حوار، كانت تنشب معركة إعلامية من الطرفين تصل أحيانا إلى حدود الخروج عن كل القيم والأخلاق، الأمر الذي يدعو للتشكيك في نوايا القائمين

على هذه الحملات الإعلامية، بل الجزم بوجود نوايا مبيتة وقرار سـياسي لإفشـال الحوار، لأن مـن يريـد للحوار أن ينجح عليه أن لا يتهم الآخر بالخيانة، وإلا كيف سـيبرر اتفاقه مع هذا "الخائن" الذي لم يترك مسبة أو شتيمة إلا واستخدمها ضده!!

عناصر القوة الفلسطينية

إذا كان الشعب الفلسطيني غير قادر على فرض الحل الذي يلبي طموحه الوطني؛ فإنه قادر عـلى رفـض أي حل لا يريده، ولا يحقق أهدافه.. وربما كان هذا العنصر الأهم من بين عناصر القوة الفلسـطينية؛ والتي تكمن في النقاط التالية: المقاومة الشـعبية بكل أشكالها، يسندها أداء سـياسي واع وقوي، يصاحبه هجوم دبلوماسي وسـياسي على الساحة الدولية، واستخدام القوة الأخلاقية والمعنوية للقضية الفلسطينية، والاستفادة من عدالتها في كسب التأييد الدولي، وتوظيـف تضامن العالم الحر معها، والاسـتفادة أيضا من القانون الـدولي وقرارات الشرعية الدولية، بحيث يكون هجوما شاملا ومدروسا ومتناغما، بلغة سياسية واحدة وبخطاب سياسي موحـد ضمـن برنامج وطني تتفق عليه جميع القوى الوطنية والشـعبية وتشـترك في تنفيذ فعالياتـه، أي بمعنـى توظيف كل إمكانات الجماهير، وفتح جميع جبهات الصراع السياسـية والإعلاميـة والثقافية والمقاومة الشـعبية.. ولكن بوحدة وطنيـة متحققة على الأرض وتحت قيادة واحدة تخاطب العالم بلغة واقعية يفهمها ويتعاطى معها.

هذه عناصر القوة الفلسطينية والتي ثبت أنها قادرة على قلب الطاولة وفرض رؤيتها للحل، وقدرتها على رفض أي حل لا يناسبها، ولكن استخدام هذه العناصر بقوة ونجاعة يتطلب أولاً إنهاء حالة الانقسام والتشرذم على الساحة الفلسطينية.

ومن أجل إنهاء الانقسام وإعادة الُلحمة إلى شطري الوطن وعقد المصالحة الحقيقية، يجب عـلى الطرفين الشروع بإجراءات بنـاء الثقة: على فتح توفير المناخ المناسـب للحوار الوطني، مـن خلال وقف كل عمليات الاعتقال ضد كوادر وعناصر حماس في الضفة، ووقف التحريض الإعلامي، وعلى حماس الرجوع إلى جادة الصواب والسماح بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية تعيـد القضية إلى حضن الشـعب وتعطيه حق التعبير عن رأيه بحريـة، بعد أن صادرته منه أيديولوجيا الفصائل.

وطالما أن مشروعي فتح وحماس متناقضين في المنطلقات والأهداف وأسـلوب إدارة الصراع وبناء التحالفات، فإن كل منهما سـيَحُدُّ من تقدم الآخر، واسـتمرار هذا الوضع سيلحق أفدح الخسـائر بالشـعب الفلسطيني وبقضيته وبحاضره ومسـتقبله، وبما أن أي منهما عاجز تماما عن إلغاء الآخر أو محوه عن الخارطة - ولا ينبغي له أن يفكر بهذا الاتجاه - فلا حلَّ أمامهما ألا بالحـوار وقبول كل منهما الآخـر، أي الالتقاء على برنامج الحد الأدنى والاتفاق على طريقة

موحدة لإدارة الصراع، إلى أن يتحقق هدفهما المشــترك وهو دحر الاحتلال، وما بعد ذلك فلا ضير من وجود صراع ســياسي، لأن هذا من طبيعة البشر، ولكن ليكن بطريقة حضارية تستند إلى دســتور وقوانين وآليات النظام الديمقراطي التعددي، بحيث يكون للشعب الدور الأساسي والــرأي الأول والأخــير، أي بجملة واحدة لا حــل إلا بإجراء الانتخابات، والاحتكام لشــعب، وإعادة صياغة المشروع الوطني على أسس الشراكة الوطنية.

الفصل الثالث

غـــزة .. حـــصاد عشـرة أعـــوام
من حُـــكـم حـــماس

يقــدم هــذ الفصل دراســة تحليلية لتجربة عشر ســنوات من حكم حــماس في قطاع غزة منــذ العــام 2007. يقــوّم تجربة حماس من زاويــة حكمها داخليا، لا مــن زاوية الصراع مع إسرائيــل، وذلك عــبر تتبع تجربتها في الحكم في قضايا الحريات العامة، وفي معالجة الشــأنين الاقتصــادي والأمني، إضافة إلى أدائها الحكومي. مــع مقاربة وجهات نظر مختلفة، تلك التي تتعلق بحماس، أو عبر باحثين متابعين للتجربة، أو عبر تقارير منظمات مدنية. تنطلق دراسة هذا الفصل من سؤال مركزي: هل قدّمت حماس نموذجا ناجحا في الحكم؟[15]

تقـديم

في حزيــران 2007 وصل الاقتتال الفلســطيني الداخلي ذروة غير مســبوقة، انتهى بحدوث الانقسام. آنذاك، قالت حماس إنها اضطرت لهذه الخطوة لحسم صراعها مع فتح بالقوة، بعد أن اســتنفدت الوسائل الأخرى. لتُحكِم بذلك ســيطرتها الكاملة على قطاع غزة، ولتبدأ بعدها أعوام من القطيعة بين غزة وبين رام الله.

وهكذا حدث الانفصال، وتشكلت حكومتان؛ الأولى في الضفة الغربية يرأسها د. سلام فياض، والثانية في غزة يرأســها إسماعيل هنية. وبذلك تعمق مأزق النظام السياسي الفلسطيني أكثر، فبعد أن كان يعاني من أزمة وجود ســلطة برأسين (الرئاسة والحكومة)، أصبح يعاني من أزمة الانقسام ووجود سلطتين. ومن ناحية ثانية فإن هذا التحول أوصلَ الحركة الإسلامية إلى مربع الحُكم والســلطة، وهو المربع الذي وضعها بين مطرقة القيود الدولية واشــتراطاتها، وسندان الحصار. وأدخل هذا الانتقال غزة بأكملها عهدا جديدا ومختلفاً.

اليوم، وبعد مرور أكثر من عشر ســنوات على تشــكيل أول حكومة حمساوية، وبعد توقيع اتفــاق المصالحة بين طرفي النـزاع (فتح وحماس) في القاهــرة، ربيع العام 2012، (تلاه توقيع اتفاقية الشــاطئ نيسان 2014، الذي بموجبه تم تشكيل حكومة التوافق المرحلية، التي أوكل إليهــا مهمة التحضير للانتخابات العامة) ويفترض بهذه الاتفاقيات أن تنهي الانقســام، لذلك، تتزايــد الحاجة لتقييم تلك المرحلة، وأخذ العِبر منها. وعلى المســتوى العــربي تتزايد الحاجة لدراســة تجربة حماس، خاصة وأن قطاعات واســعة من الجماهير المنتفضة - وكذلك النخب - في بعض البلدان العربية اختارت الحركات الإســلامية كبديل عن حكامها الذين تحرروا من سطوتهم. ودراسة تجربة «حماس» يمكن أن تكون جزءا من دراسة وصول الإسلاميين للحكم.

في البدايــة، لا بــد من الإقرار بأن تجربة حماس فريدة مــن نوعها، بل هي أكثر من تجربة مجتمعــة معــاً، فهي تجربة إدارة دويلة صغــيرة تخضع لحصــار دولي، وتجربة المزاوجة بين مقتضيات الحكم وشــعارات المقاومة، وتجربة صمود لقطاعٍ صغير المساحة ومكتظ بالسكان أمام عدوان عسكري كاسح. وتجربة حُكم أول حركة إسلامية تنجح في الوصول للسلطة بطريقة ديمقراطية، وأول نجاح عسكري للإخوان المسلمين في إقامة إمارة إسلامية شبه مستقلة، وهي امتحانٌ لشعارات حماس التي رفعتها في وجه السلطة فيما يخص الفساد وطريقة الإدارة.

ترصد هذه الدراســة أهم التطورات السياســية والاقتصاديــة والاجتماعية التي طرأت على

قطاع غزة بعد العام 2007، أي سـنوات حكم حماس. وقبل دراسـة هذه التجربة، لا بد من وضع مجموعة معايير والتنويه لها، أولها النظر لتجربة حماس كتجربة بشرية لا كحالة مثالية، من الطبيعي أن نجد فيها بعض الأخطاء. ومن ثم يجدر تفهّم الظروف التي تولت فيها حماس الحكـم، وما تخللها مـن معوقات وعراقيل، مع الأخذ بعين الاعتبـار ضعف الإمكانيات التي اعتمدت عليها حماس في حكمها، والحصار الخانق، والعدوان العسـكري المستمر، والمتطلبات الكثيرة والمعقدة لتركيبة سـكانية كثيفة، وتعاني من أزمات عديدة.[16] ثم بعد ذلك علينا النظر إلى الصورة بشمولية، ورؤية النتائج النهائية والتراكمية.

كذلـك فـإنّ أي تقييم لتجربة حماس في الحكم يجب أن يكون اسـتنادا لأهدافها ومبادئها المعلنة، وحسـب ممارسـاتها على أرض الواقع، وبالذات في قضايا الحريات العامة، والمصالحة الوطنيـة، موقفهـا من التعدديـة الحزبية، والمجتمـع المدني، وهي قضايـا تخضع لتصورات أيديولوجية ورؤى حزبية خاصة، مثّلت فرصة لحماس لتختبرها وتطبّقها فعليا.

ونسـعى من خلال هذه الدراسة للإجابة على السـؤال المركزي: هل قدّمت حماس نموذجا ناجحا في الحكم؟! ومن هذا السؤال ستنبثق ثلاثة أسئلة فرعية، وهي:

هـل يمكننا المجازفة بالقـول أن نجاح حماس في التفرد بحكم غزة جاء على حسـاب الدم الفلسـطيني والوحـدة الوطنيّة؟ وهل جاء هذا النجاح على أنقاض صورة فلسـطين المشرقة، وأودى بوضوح عدالة قضيتها؟ وهل تتحمل حماس مسـؤولية ضرب السِّلم الأهلي، وإضعاف الديمقراطية الفلسـطينية، ومسؤولية الحصار، ومعاناة الشعب، وجوعه، وصبره، ودماء أبنائه، وجدران بيوته التي هدمها الاحتلال؟

وبالإجابة على هذه الأسئلة، نسعى لمناقشة الفرضية القائمة على أن حماس، نجحت كحزب يناضل من أجل أيديولوجيا معينة، ونجحت كحركة سياسـية وصلت للسـلطة وتشبّثت بها، وبرهنت على تماسـك بنيانها الداخلي، ونجحت كحكومة متمسّـكة بخطابها السياسي المعلن، بالرغـم من حجـم الضغوطات الواقعة عليها. ولكنها أخفقت كسـلطة، من المفترض أن تمثل الشـعب بكل أطيافه، ولم تتمكن من تحقيق معظم ما وعدت به، وفشلت في جلب الازدهار والتنمية.

وتقـوم مقاربـة هذه الدراسـة لموضوعها على تقسـيمها إلى محاور (سياسـية واقتصادية واجتماعية وأمنية)، وسـتناقش الدراسـة أطروحات ووجهات نظـر أصحاب العلاقة في حركة حـماس، ووجهـات النظر المضادة من حركـة فتح والفصائل المعارضـة، وكذلك وجهات نظر الكتّاب والمحللين، وكذلك توجهات الرأي العام الفلسـطيني، بالاسترشـاد ببعض اسـتطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسات متخصصة محايدة.

التحديات والصعاب التي واجهتها حكومة حماس

في كتاب «قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007»، توصلت مجموعة من الباحثين إلى أن «حركة حماس حققت شرعية شعبية لنفسها ولبرنامجها في المقاومة، من خلال فوزها بأغلبية مريحة في الانتخابات، إلا أن النموذج الإصلاحي والتغييري الذي وعدت به اصطدم بتحديات الصراع الداخلي، وحقائق الاحتلال، وبالحصار الدولي الظالم والخانق.»[17]

الكاتب المقرب من حماس «محمد عرفة» حدّد خمسة تحديات واجهت الحركة: أولها التحدي السياسي، حيث اعتبر أن حماس تعرضت لضغوط عربية وخارجية لتعلن اعترافها بإسرائيل، ولكنها لم تذعن لهذه الضغوطات. التحدي الثاني هو الوضع الاقتصادي: وهو، حسب الكاتب، لا يشمل فقط تحدي الحصار الخانق الذي أدى لتعثُّر الخطط الاقتصادية الحكومية (البنك الإسلامي كمثال)، ودفعها إلى الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي (اقتصاد الأنفاق) لتوفير حاجات المجتمع الأساسية، وإنما يشمل أيضا تحدي تدمير البنية التحتية، وحصار منتجات غزة، وتدمير مناطق صناعية ومصانع، بالإضافة إلى دفع رواتب الموظفين.

أما عن التحدي الداخلي فقد اعتبر الكاتب أن تحدي المصالحة مع فتح هو الأهم، ثم تحدي حركات السلفية الجهادية، التي دخلت في مصادمات مع حماس. وهو تحدٍّ نجحت الحركة في التعامل معه بواسطة القوة والتفاهم معا. وأيضا من أبرز التحديات التي واجهت حماس، تحدي الحكم كحركة تحرر وطني والتمسك بالمقاومة، وفي الوقت نفسه لعب دورِ السلطة الحاكمة.[18]

في ندوة تحت عنوان «قراءة في تجربة حماس في الحكم والسياسة" نظّمها المركز الفلسطيني للدراسات والتنمية بغزة أوضح "ناجي شراب" أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر، أنّ الحكومة الفلسطينية في غزّة "تعيش ظروفاً خاصة واستثنائية، بسبب الضغوط والحصار المفروض عليها، وبالتالي لا يمكن تقييم حكومة حماس بنفس المعايير المطبقة على تجارب أخرى في العالم". كما عرض "شراب" بعض النتائج التي جاءت في تقرير مجموعة الأزمات الدولية، الذي أكّد على أنّ "سياسة عزل حماس أثبتت فشلها، وأدّت إلى عكس النتائج المرجوة."[19] (أي عكس النتائج التي كان يريدها من فرض الحصار).

واعتبر رئيس المكتب الإعلامي في حكومة حماس "حسن أبو حشيش" أن وقوع غزة بين فكي

كماشــة العدوان الإسرائيلي والحصار الدولي، فرض على "ســلطة حماس" نوعا من "التهدئة" الإجباريــة. ومن البدهي أن هذه التهدئة ســتفرض بدورها تحديــات داخلية وخارجية على حــماس، منها الدخول في صدامات مــع باقي حركات المقاومة لمنعها من خرق اتفاق التهدئة، هذه الصدامات أدت في بعض الأحيان لسقوط قتلى، وتشويه صورة حماس، وظهورها كسلطة قمعية تدافع عن التهدئة مع الاحتلال."[20]

حماس.. والخط الفاصل بين النجاح والفشل

حتى نتعرف على طبيعة التطورات والتغيرات التي ألمت بقطاع غزة خلال فترة حكم حماس، وكيــف كانت أوضاع الناس؟ وهل نجحت حماس في حكمها، أم أخفقت؟! سنســتعرض أهم الآراء التي تناولت مختلف القضايا في هذا الشأن، من خلال المحاور التالية:

أ. الوضع الأمني

يكاد يكون إجماع بين المراقبين، على أن غزة - بعد سيطرة حماس - استتب فيها الأمن بشكل ملحــوظ، وأن هذا مــا تعتبره حماس إنجازها الأهم، حيث يؤكــد "ناجي شراب" أن "حماس استطاعت فرض النظام، وضبط السلاح، وخفض دور القيادات العشائرية، والأنشطة الإجرامية والعدائية." مضيفاً: "على الرغم من فرض الأمن، إلا أن قطاع غزة غلبت عليه النـزعة الأمنية؛ حيث صار أشبه بالثكنة العسكرية."[21]

وفي معرض وصفه لنجاحات حماس، تحدث «أبو حشيش» عن ترسيخ الأمن، وهو لم يكتف بوصــف حالة التدهور الأمني التي ســادت في عهد الحكومات الســابقة، بل اعتبر أن أجهزة الأمن كانــت تفتقر للعقيدة الوطنية، بل كانت «عصابات كاوبــوي، وقادتها أمراء حرب، إلى أن جاءت حماس بالتطهير الأمني، وقضت على التمرد، وأعادت الأمن للشــارع، وذلك بعد أن نشرت مفهومها للعقيدة الأمنية، وطبقته على أجهزتها الأمنية.»[22]

ولكن، وبالرغم من تحســن الحالة الأمنية، إلا أن الهيئة المســتقلة لحقوق الإنسان، أشارت في تقريرها الســنوي إلى وقوع 244 حالة قتل في غزة خلال العامين (2009~2010)، بســبب ضعف ســيادة القانون، منها وفيات الأنفاق، ووفيات بسبب مشاجرات عائلية وحوادث قتل غامضة.[23]

وبســبب الأوضاع الصعبة والاستثنائية التي يعيشها القطاع، ونتيجة انغلاق الأفق السياسي، شــهد قطاع غزة في ســنوات حكم حماس بروز عدد من الجماعات الســلفية المتشددة، مثل: ســيوف الحق، وسيوف الإســلام، وأنصار جند الله، وحزب الله الفلســطيني، وجيش الإسلام، وتنظيم الصابرين، ومجموعات أخرى من التيارات الســلفية ارتبط اســمها بتنظيم القاعدة، ومجموعات أخرى تربطها علاقات مع داعش. وأغلب هذه الجماعات متشــددة في أفكارها، ومارست أنواعا مختلفة من الفوضى والخروج عن القانون. واعتبرت الباحثة «بيسان عدوان»

أن هذه الجماعات استفادت من المناخات الأصولية التي تخيم في الأجواء، وأضافت قائلة: «إن بروز هذه التيارات كان بسبب تحول حماس من المقاومة الفعلية للاحتلال، إلى الجلوس على مقاعد الحكم، والانشغال في العمل السياسي، حيث ترى بعض هذه التنظيمات أن حماس غير جادة في أسلمة المجتمع، وأنها لا تطبق الشريعة الإسلامية على النحو الصحيح.»[24]

وقد أثارت هذه التنظيمات الكثير من مظاهر الفوضى وأخْذ القانون باليد، سيّما وأنها تسعى لتنفيذ برامجها الإقصائية والتكفيرية. ففي مدينة رفح أعلنت «جماعة أنصار جند الله»، عن إقامة إمارة إسلامية في رفح، الأمر الذي تسبب بمذبحة. وكذلك قامت «سرية الهمام محمد بن مسلمة» بخطف وقتل المتضامن الايطالي «أريغوني»، وكذلك أصدرت بعض تلك الجماعات بيانات تحذر فيها بلهجة شديدة الفتيات الفلسطينيات بضرورة ارتداء الزي الإسلامي، حفاظًا على سلامتهن من أي اعتداء قد ينفذه أنصارها. وجماعات أخرى أعلنت مسؤولياتها عن عشرات الاعتداءات في مناطق مختلفة، كعملية إلقاء مواد حارقة في وجه فتاة، وتفجير مقاهي الانترنت، ومحلات الفيديو، واعتداءات ضد محال الإكسسوارات، وحرق محل للعب البلياردو، وتفجير صيدلية، ومحلات لبيع الهواتف.. وغيرها.[25]

ومن التنظيمات التي أثارت قلق حماس بشكل خاص، تنظيم «جلجلت»، وهو تشكيل مؤلف من مقاتلين، معظمهم من كتائب القسام، ويقول الباحث «يزيد صايغ» أن «جلجلت تسعى إلى فرض مفاهيمها الدينية على المجتمع الفلسطيني في غزة، وتعارض انشغال حماس في تلبية متطلبات الحكومة وخدمة الناس، عن الهدف الأسمى والأهم، وهو أسلمة المجتمع، وترى أن حماس بهذا الانشغال تكون قد عرضت نزاهتها الإسلامية للخطر، وأساءت لتعهدها بخوض المقاومة ضد إسرائيل.»[26]

وباستعراض عدد من الحوادث الأمنية التي وقعت في غزة، سواء كانت بدوافع سياسية أم جنائية، سنعرف كيف تعاملت معها حماس بطريقتها الخاصة، ومن الأمثلة على ذلك:

- في 1-10-2006 اندلعت مواجهات عنيفة بين أفراد القوة التنفيذية ومنتسبي الأجهزة الأمنية الذين كانوا يتظاهرون مطالبين بدفع رواتبهم، ما أدى لسقوط تسعة قتلى من المتظاهرين، إضافة إلى طفل، وجرح 115 شخصا.
- وفي الذكرى الثالثة لرحيل ياسر عرفات (11-11-2007) حاولت أجهزة حماس تفريق الجماهير المحتشدة في ساحة الكتيبة، وفي المحصلة قُتل برصاص الشرطة تسعة مواطنين، وأصيب 105 مواطنين آخرين بجروح متفاوتة.
- وفي 1-8-2008 حاصرت الشرطة مساكن عائلة حِلّس لاعتقال مطلوبين تشتبه بتورطهم

في انفجار غامض أودى بحياة خمسة نشطاء من حماس، واستخدمت خلال اقتحامها للحي مدافع الهاون والرشاشات الثقيلة، ما أسفر عن مقتل تسعة مواطنين بينهم طفل، بالإضافة لمقتل ثلاثة من عناصر الشرطة، وإصابة أكثر من 95 مواطناً.

- وفي منتصف أيلول 2008 اندلعت مواجهات عنيفة بين أجهزة حماس، ومسلحين من عائلة دغمش استخدمت فيها الرشاشات والقذائف الصاروخية، وأسفرت عن مقتل عشرة مواطنين بينهم طفلان، ومقتل أحد أفراد حماس.

- وفي منتصف آب 2009، اعتلى منبر مسجد ابن تيمية في رفح الشيخ عبد اللطيف موسى، وهو من قادة تيار السلفية الجهادية، وخلال خطبة الجمعة التي ألقاها محاطاً بعدد من المسلحين، أعلن عن قيام إمارة إسلامية، وخلال ساعات هاجمت عناصر القسام المتحصنين في المسجد، فبدأت الاشتباكات وسمع خلالها دوي إطلاق نار عنيف، وشوهدت قذائف الآر بي جي تنهمر على المسجد، وباتجاه بيت الشيخ موسى المجاور له، وكانت المحصلة سقوط 27 قتيلا، منهم اثنان من القسام، بالإضافة لإصابة 120 مواطنا بجراح.

- في 15-3-2011 تم قمع نشاط جماهيري عرف بتحرك 15 آذار، والذي حمل شعار "الشعب يريد إنهاء الانقسام" وأصيب حينها عدد من المواطنين بجروح وكسور، وبعضهم تلقى طعنات بالسكين.

- في شهر أيار 2017، كشفت داخلية حماس عن اعتقال 45 متعاونا مع إسرائيل، أبرزهم (أ.ل) وهو قيادي ميداني في حماس، ومتورط في اغتيال القيادي في كتائب القسام "مازن فقها" في 24 آذار 2017، وأوضح المتحدث باسم الداخلية "أبو نعيم" أن العملاء (وأكثرهم من تنظيمات دينية متشددة) اعترفوا بتلقيهم تعليمات مباشرة من ضباط الاحتلال لتنفيذ الجريمة، وأنهم متورطون في جرائم أخرى أدت إلى استشهاد مواطنين ومقاومين وقصف وتدمير كثير من المباني والمؤسسات الحكومية والمدنية، وسبق أن شاركوا في أحداث محلية وقتل مواطنين أبرياء.[27]

- وفي عام 2012، نشرت «حماس» فيديو تضمن تفاصيل عمالة عدد من الجواسيس الذين تم ضبطهم، اعترفوا بضلوعهم في اغتيال عدد من أبرز قادة حركة «فتح» و»حماس»، على السواء، وأن من بين مهامهم نشر الإشاعات، والفتن. واللافت أن هؤلاء الجواسيس كانوا يلعبون دوما دور المتشدد والمتزمت، وهذا يعني أنّ بعضا ممن تورطوا في عمليات اتهام وتخوين وقتل فلسطينيين آخرين، خصوصاً من حركة «فتح»، باسم المقاومة، هم عملاء وجواسيس، سواء تقنعوا بقناع أنّهم من «حماس»، أو أنّهم من الجماعات السلفية الأخرى، مثل «القاعدة» و«داعش.»[28]

- أفادت تقارير صحافية وقوع عمليات إعدام ميداني وقتل في غزة، دون محاكمة، خاصة

أثنــاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في الأعــوام 2008، 2012، 2014، حيث جرى قتل أو إطلاق النار على أرجل العشرات، وأشير من مصادر حركة «حماس» أنّ من نفذ الإعدامات هي «المقاومــة» وليس الأجهزة الأمنية، وأن ظروف الحرب تبرر قيام المقاومة بهذه التصرفات وأنّ هذا الظرف انتهى بانتهاء الحرب، وعادت الأمور ليد الأجهزة الأمنية.[29]

- في عدوان 2008~2009، كان ســجن غزة المركــزي ما زال قائما، وفيه مجموعة من العملاء والمعتقلين، ومنهم محكومين بالإعدام، وعندما فُتح باب الســجن بعد تهديد إسرائيل بقصف المبنى، خرج هؤلاء العملاء مع من خرج من السجن، لكن أحداً منهم لم يصل إلى بيته، جميع العملاء الذين كانوا محكومين بالإعدام قُتلوا بالرصاص قبل أن يصلوا بيوتهم.

وهناك ملفات غامضة، لم يمط اللثام عنها بعد، مثل إعدام محمود اشــتيوي، العضو السابق في "القسّــام" عام 2016، وإعدام القيادي السابق في الحركة أيمن طه، وإعدام العشرات ممن اتهمتهم حماس بالتخابر مع العدو، فمثلا أعدم مســلحون كانوا يضعون على رؤوسهم عصبة كتائب القســام 18 رجلا متهمين بالتخابر مع إسرائيل في مدينة غزة في 23-8-2014، بحســب قناة الأقصى التابعة لحركة حماس وشهود عيان.

وفي كل مــرة كانت حماس تلجأ للقوة والعنف والإعدامــات والقتل في تعاملها مع القضايا الأمنية، كانت تبرر ما حصل بأنه فرض للنظام والقانون. فمثلاً اعتبر الســيد إســماعيل هنية أن «ما جرى في مســجد ابن تيمية من تداعيات وإطلاق نار، ومقتل العديد من عناصر الأمن الفلســطيني والمدنيين، وما ســبق تلك الأحداث من حرق لبعض المقاهــي ومحلات الحلاقة وبعــض المؤسســات، وغير ذلك من الأعــمال المنافية للشريعة الســمحة؛ يدفع الحكومة لأن تكون في لحظة حازمة وحاسمة من أمرها لأجل شعبها وقضيتها، ولتحافظ على الفكر الوسطي للشــعب الفلسطيني، الذي يرفض هذه الأمور كلها». واعتبر هنية أن «العلاقة مع الجماعات السلفية في فلسطين علاقة طيبة ومبنية على الاحترام المتبادل.»[30]

ب. الوضع الاقتصادي

التقارير الواردة من غزة تشير إلى أنه بسبب الحصار وتردي الأوضاع الاقتصادية نزلت شرائح اجتماعية عديدة تحت خط الفقر،[31] فيما زادت معدلات الجرائم، وكذلك حالات التسرب من المدارس، وتراجع الوضع الصحي والغذائي،[32] وشهدت الأسواق في أوقات كثيرة حالة من الركود، وبسبب غلاء المعيشة - الذي شمل المنطقة بأسرها - انخفضت القوة الشرائية للمواطن. ومن ناحية ثانية وبســبب الحصار أيضا تدهورت أحوال الزراعة التي كانت تشكل ما نسبته 70% من إجمالي الصادرات الزراعية للأراضي الفلســطينية، وصارت المنتجات الزراعية بالكاد تكفي الســوق المحلية، عدا عن توقف وتعطيل 85% من المنشآت الصناعية والمشاريع الصغيرة عن

العمل، كما سجلت نسبة البطالة أعلى معدل لها، فتجاوزت نسبة 50%، كما انخفضت حركة الواردات بنسبة 75%، عدا عن النقص الحاد في الوقود والكهرباء والأسمنت والحديد والكثير من المواد الأساسية. وأيضا شهد القطاع تراجع حجم الاستثمارات الداخلية وانعدام الخارجية. بالإضافة إلى توقف معظم المشاريع الممولة من الدول المانحة.[33]

وتشير الإحصائيات إلى تراجع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني من 35% إلى 10%. بسبب استفحال التجارة غير الرسمية الواردة من الأنفاق، حيث أتت نتائج هذا النمط من التجارة مدمّرة، ولعل من أخطرها مقتل المئات من الشبان في حوادث متفرقة داخل الأنفاق، فضلا عن أسوأ مظاهرها الاجتماعية والمتمثلة بنمو فئات جديدة تعيش على هامش الاقتصاد الفلسطيني، دون إمكانية ضبطها أو السيطرة عليها، بالإضافة إلى نزوح عدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين.

وعن أثر هذا الحصار قال السيد إسماعيل هنية: «كان للحصار آثار كبيرة على مناحي الحياة في قطاع غزة، وقد عانى الناس أشد المعاناة بفقدهم لاحتياجاتهم اليومية الأساسية. لكن كنا على ثقة كاملة بالله تعالى بأن الحصار زائل لا محالة، وكان للدور العربي والإسلامي أثر كبير في كسر هذا الحصار تدريجياً رغم أنف الاحتلال وحلفائه.»[34]

أما رئيس المكتب الإعلامي لحماس «أبو حشيش»، فقد أوضح أن «حماس سلَكَت نهج الاكتفاء الذاتي، فتحركت الحكومة لتحرير القضية الاقتصادية، وشهد قطاع غزة طفرة عمرانية في المدارس والجامعات والمستشفيات والميادين والمنشآت الحكومية والسياحية، وحرّكت عملية الاقتصاد المحلي، وأبدعت في إدارة أزمة الحصار، من خلال رعاية ودعم المواطن، وإيجاد آليات التجارة الخارجية، ووضع الإستراتيجية الزراعية.»[35]

الكاتبة «نادية عيلبوني»، تقدم رؤية مختلفة، وتستند في مقالتها على دراسة مقارنة قام بها مركز الإحصاء الفلسطيني بين سنتي 2008~2009 شملت مختلف قطاعات الحياة، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وحسب هذه الدراسة فإن «الضفة الغربية شهدت تحسنا في الأداء الاقتصادي على كافة الأصعدة، ولكن في قطاع غزة، كانت الأمور مختلفة، فقد بينت الدراسات الصادرة عن غزة تراجعاً ملحوظاً على هذه المستويات.»[36]

وفي تصريح للدكتور أحمد يوسف، مستشار هنية، جاء فيه: «نعم، غالبية الناس يريدون التغيير، فهم غير راضين عن الطريقة التي تحكم بها حركة حماس قطاع غزة. أينما نظرتم تجدون مشاهد حياة بائسة، فأربعين في المائة من سكان قطاع غزة يعيشون في فقر، ومعدل البطالة يقترب من 50%، وهو من بين أعلى المعدلات في العالم، ومن المرجح أن تزداد الأمور سوءاً، حيث عدد السكان 1.6 مليون، وسيتضاعف في السنوات الـ20 المقبلة.»[37]

ويــبرر قادة حماس تدهور الأحوال المعيشــية في غزة بســبب إغلاق معبر رفح، وبســبب مؤامرة تحيكها الســلطة لإســقاط حكومتها، في المقابل قال د. ســلام فياض في لقاء مع كتّاب وصحافيــين: «إن حكومتــه تخصص 58% مــن ميزانيتها لغزة»، وأكد فيــاض أنه «بدون هذا الدعم ستتفاقم مشكلة غزة في وجه حماس.»[38]

واعتبر صايغ أن سياســة حماس في الشــأن الاقتصادي كانت تعتمد منهج التجربة والخطأ، ويقول: «إن الحكومة في غزة طورت اقتصادا فريدا من نوعه، يستند إلى امتزاج ثلاثة مداخيل أساســية: التهريب عبر الأنفاق، المســاعدات والمعونات الشــهرية التي تدفعها حكومة سلام فيــاض، والبالغة بحــدود 65 مليون دولار شــهري، تُدفع رواتب لآلاف الموظفين، ولتشــغيل محطــات الطاقة والميــاه، بالإضافة للخدمات والرواتب المقدمة مــن قبل المنظمات الأجنبية وغير الحكومية وعلى رأســها وكالة الأونــروا.» واعتبر صايغ أن هذه المداخيل خفّفت الضغط كثيرا على كاهل حكومة حماس.[39]

ولكن حماس لديها مصادر تمويل أخرى، فهي تجني من عائدات الضرائب أكثر من خمســة ملايين دولار شهريا، وهناك إسهامات جماعة الإخوان المسلمين، وأموال لجان الزكاة، والمشاريع الإنتاجيــة والمنتجعات الســياحية التي تملكها حماس والتي تقــدر أرباحها بحوالي 95 مليون دولار سنويا،[40] والأهم من هذا، الأموال المباشرة التي تأتيها من قطر ومن إيران.[41]

وفي تقريــره بــيّن صايغ أن التجارة عبر الأنفاق تشــكل أكثر من 80% مــن حصة الواردات والإيــرادات المدنية للقطاع بأكملــه، ويقدر مصرفيون محليون أن ســلطة حماس تجني من تجارة الأنفاق ما بين 150~200 مليون دولار بالســنة.[42] على ســبيل المثال تبلغ تكلفة رخصة النفق الواحد عشرة آلاف دينار أردني، بينما تجبي بلدية رفح عشرة آلاف شيكل رسوم توصيل الكهربــاء للنفق. وجاء في تقريــر للعربية نت، أن تقارير أمنية مصرية بينت أن حركة حماس تســتثمر نحو 140 مليون دولار ســنويا لحفر الأنفاق التي يعمل بها ما لا يقل عن 12 ألف فلسطيني، وتبلغ تكلفة النفق الواحد 100 ألف دولار.[43]

وجميــع الأنفاق (وصلت في حدها الأقصى 1500 نفق) مضبوطة ومســيطر عليها من قِبَل حــماس، من أجل مراقبة ما يدخل وما يخرج منها، ومــن أجل الضرائب المفروضة على المواد التي تدخل عبرها، حتى أن الأنفاق كانت تأخذ ترخيص كهرباء من البلدية.

والأنفاق لم تعد عملا نضاليا يؤديه فدائيون لتهريب الســلاح، أو تؤديه الحكومة نيابة عن الناس لتأمين احتياجاتهم ولمواجهة الحصار، أو يؤديه تجار يخاطرون بحياتهم لسد النقص في السلع الأساسية؛ بل هي عملية تجارية رائجة لإنتاج الأثرياء، ومصدر الضرائب الأول للحكومة. بعض التقارير غير المؤكدة أشــارت لوجود أكثر مــن 650 مليونيراً في قطاع غزة معروفين لدى

الأوساط المتابعة، (في تقاير أخرى قدرت العدد بنحو 1300 مليونير مستحدث) بالإضافة لمئات الأثريـاء غير المعلن عنهم، وهؤلاء أثروا من تجارة الأنفـاق. بينما نفى «رزقه» هذه التقارير ووصفها بالأساطير.[44]

ويكلف النفق الواحد حوالي 70 ألف دولار، وهو مبلغ قليل نسـبة إلى ما سـيجنيه لاحقا، وفي أغلب الحالات يتم تأجير النفق لسـاعات مقابل مبلغ معين، ومعظم الأنفاق لا يعمل بها مالكوها، وهناك أنفاق مملوكة لحماس خصيصا، وهي ذات طبيعة مختلفة ومستوى مختلف من حيث طريقة بنائها والمواد التي تدخل فيها.

علما أن كثيراً من البضائع التي تأتي عبر الأنفاق ليسـت بضائع مهربة بالمعنى القانوني، بل هي بضائع مسـتوردة، ومسـتوفية للشروط ومطابقة للمواصفات وذات جودة عالية، ولكن بسبب الحصار يتم إيصالها إلى غزة عبر الأنفاق.

ويؤكد صايغ، أن هذا النوع من الاقتصاد (الموازي) يفتح المجال للفسـاد والتلاعب، ومع أن حماس تنفي بشـدة وجود حالات فسـاد، وأن كل ما يقال عن الـثروات التي كونتها قيادات حمسـاوية من تجارة الأنفاق ما هي سـوى دعاية مغرضة من الخصوم، وبالذات من أطراف معينة في فتح، بل إن حماس تؤكد أن النشاطات التجارية في القطاع لا تخضع لأي ابتزاز، على عكس ما كان عليه الوضع في عهد الحكومة السابقة. غير أن ذلك لا ينفي تكوّن طبقة جديدة قوامها أكثر من خمسة آلاف من مالكي الأنفاق، وأكثر من 50 ألف ما بين تاجر وموزع ومهرب يعملـون في نطـاق تجارة الأنفاق التي تسـيطر عليها حماس، بالإضافة لقيادات ومسـؤولين في الحكومـة، حتى أن القطاع الخاص ونسـبة كبيرة من رجال الأعـمال الذين بات يتهددهم خطر الإفلاس من جراء الحصار، وانسـداد بوابة التجارة الخارجية، باتوا هم أيضا مشـدودين للعمل في إطار تجارة الأنفاق، في محاولة منهم للتأقلم مع الظروف الجديدة، والاستفادة من التسـهيلات التي تقدمهـا حكومة حماس لتجار الأنفاق. وهـؤلاء جميعا إلى جانب الموظفين المدنيين، ومنتسبي الأجهزة الأمنية، والعاملين في لجان الزكاة والمستفيدين منها، يشكلون معا القاعدة الانتخابية لحماس.[45]

ت. الحريات العامة

سـعت حماس، قبل وبعد توليها مقاليد السلطة، لفرض مفاهيمها الاجتماعية والاقتصادية عـلى المجتمع، باتجاه أسـلمته، ولكنها حرصـت في نفس الوقت عـلى أن لا تُظهر ذلك على نحـو يثير حفيظة الناس، وتقول دائما أن نموذجها في الأسـلمة هو النموذج الأردوغاني التركي، لا النمـوذج الطالبـاني، ولكن البعض يشـككون في ذلـك، ويرون أن الصدامـات العنيفة بين حـماس والتيارات الجهادية والسـلفية المتشـددة تأتي في إطار السـباق والتنافس على فرض

أســلمة المجتمع، ولكن كلٌ من وجهة نظره، وحسب أسلوبه. وفي هذا السياق، سعت حماس وبخطوات حثيثة للســيطرة على البنية التحتية الإســلامية، أي السيطرة على المساجد، وتعيين خطبــاء ووعاظ ينتمون لها، والإمســاك بلجــان الزكاة. حــماس أرادت أن يتم ذلك بخطوات متدرجــة تراكمية يتقبلها المجتمع، بينما أرادت الحركات الســلفية والجهادية فرض الأســلمة بالقوة ودفعة واحدة، فلجأت إلى تفجير الأماكن السياحية، وحرق المخيمات الصيفية، وتفجير صالونــات التجميل، ومحلات الإنترنــت، والمقاهي، ومحلات بيع أســطوانات الأغاني والأفلام، وتفريق حفلات الأعراس الغنائية بالقوة، وضرب المغنّين أو منعهم من الغناء، أي محاربة كل ما يعتبرونه مخالفاً للشريعة.[46]

وعن مناخ الحريات في غزة، يقول إلياس خوري، في مقالته المعنونة «الحجاب والنكبة»: «لا تســتطيع وأنت تقرأ أخبار فرض الحجاب في غزة، سوى أن تشعر بعبثية الأشياء. كأن الحصار الخارجي لا يكفي، لذا قررت حكومة حماس، فرض حصار داخلي اســمه الأخلاق. والأخلاق في عرف زعماء حماس، تتجسد في الحجاب."[47]

ويضيف خوري: «إن الأمر لن يتوقف عند فرض غطاء للرأس، بل سيشــمل إجبار النســاء عــلى لبــس الجلباب - حتى المحاميات - وســيطال الضحك بصوت مرتفــع، ومانيكان المحال التجارية (المودیل المصنوع من البلاســتيك). بل إنه وصل إلى حد ســؤال صحافية فلســطينية كانت تســبح على الشاطئ مرتديةً بنطلونا وقميصا، كيف تســبح وحيدة من دون محرم."[48]
ويضيــف خوري: «حتــى الآن لا نزال في المتوقع، لكن الجديد هو تحجيب الرجال. إذ لا يحق للرجل أن يسبح بالمايوه، لأنه يكشف عورته، كما أن الانترنت صارت آفة يجب مراقبتها، هذا مــن دون أن نتكلم عن الكتب الممنوعة، ومجموعات ما يشــبه الأمر بالمعروف، التي تتجول مهدِّدةً في أسواق غزة".

وفي واقع الأمر، تراجعت قبضة حماس في هذا الشأن، وخفت قليلا خاصة في الآونة الأخيرة، كما أن هناك بعض الجماعات والأفراد كانوا يحاولون فرض ذلك خارج سياق حماس وحكومتها. وفي شــهادات حية قال البعض أن عناصر مســلحة من حماس كانت تسأل أي زوجين يمشيان معــا في مكان عام عن عقود الــزواج، وذلك قبل الانتخابات، وفي فترة الفلتان الأمني، حتى أن فتاة كانت بصحبة خطيبها على الشاطئ قُتلت بالرصاص.

ويعتبر الكاتب أن هذه الإجراءات لها دلالات سياسية، فهي تعلن وبشكل واضح عن مشروع إنشــاء إمارة إسلامية في غزة، ويستنتج من ذلك بأن هناك اقتناعاً لدى قادة حماس، بأن حالة الانفصال الشــاذة بين الضفة والقطاع ســوف تتحول إلى واقع دائم. وهذا قد يعني حســب الكاتب، "أن حماس قررت اســتبدال هدف تحرير فلســطين، بهدف بناء مجتمع إســلامي".

فيتســاءل إذا ما كانت حــماس "عادت إلى ينابيعها الفكرية، وقــررت أن الهدنة التي وقّعتها وتتمســك بها ما هي إلا فســحة طويلة، تريد خلالها أن تبني مجتمعها الإســلامي، وأن تثبّت إمارتها؟".

في نفس الســياق كتــب الصحافي الأردني عريب الرنتاوي، في مقالتــه المعنونة "حين تتغلب الطالبانية على الأردوغانية": "في الوقت الذي تعمل السعودية فيه على تحجيم جمعية الأمر بالمعــروف والنهي عن المنكــر، أو الشرطة الدينية، تطالعنا حكومة حــماس في غزة، بقرارات وإجراءات تنتمي إلى هذه المدرســة الدينية الآفلة، فليس من تفســير لإجراءات منع النســاء مــن تدخين الأرجيلة في الأماكن العامة، وقبلها فرض الحجاب والجلباب على طالبات المدارس والمحاميات والمدرّســات، وما بينهما من حظر اســتخدام الدراجات النارية على النساء، وإلزام الأزواج بتأبط "عقود قرانهم" إن هم قرروا التنــزه مع نســائهم، أقول ليس من تفســير لهذه الإجراءات سوى النــزوع نحو سلفية طالبانية الطراز."[49]

ويعلق الرنتاوي على تبرير حماس لمثل هذه القرارات التعسفية، ووصْفها السلوك المتسامح والطبيعــي للناس بأنها "ممارســات غريبة عن مجتمعنا"، فيقــول: "الحقيقة أن الغريب عن مجتمعنــا هو هذا الســلوك الأصولي المتشــدد، الــذي تفاقمت ملامحه خلال ســنوات حكم حماس، فالفلســطينيون شــعب منفتح ومتســامح، والمرأة الفلســطينية طالما تمتعت بأدوار ومكانة اجتماعية وبمســتوى من الحريات الشــخصية، تضيق بها المــدارس الإخوانية المتأثرة حديثا بالســلفية، والمرأة الفلســطينية لها حقوقها وحرياتها الشخصية، ولا يمكن لها أن تقبل العودة إلى قفص الحريم، والمجتمع الفلســطيني نشأ وتربى على الاختلاط في الأفراح والأتراح، والمرأة الفلسطينية محترمة وهي تمتطي الدابة، أو تركب الدراجة النارية، وليس من حق أحد أن يلقن الناس دروساً في الآداب العامة".

ويتســاءل الكاتب: "إذا كانت حماس في وضعها الصعــب الراهن تفعل ما تفعل على هذا الصعيد، فما الذي ستفعله إن استتب لها الأمر، ودانت لها السلطة بصورة مستقرة ومستدامة، ما الذي ســتفعله إن فقــد المجتمع الفلســطيني قدرته على مقاومة هذا الشــطط والتغوّل والشــمولية؟ مــا الذي ســتفعله إن طال بها المقــام في الحكم، في غيــاب الانتخابات وتبادل السلطة؟".

يجيــب على هذا الســؤال د. محمد حمــزة في مقابلة على قناة "العربيــة" في يناير 2009، حيث أشار إلى أن المجلس التشريعي في غزة والذي تُشكّل حماس الأغلبية فيه، كان قد وافق بالقــراءة الثانية على مشروع قانون العقوبات، وقد وصــف د. حمزة هذا القانون بأنه "أكثر تزمتا من القانون السعودي، بل هو أكثر رجعية من قانون طالبان".

ودفاعــا عن موقف حماس من الحريات العامة قال المتحدث باســم الشرطة الفلســطينية إســلام شــهوان: "إن قرارات منع إقامة الحفلات الراقصة والماجنة، يأتي تطبيقا لتعاليم ديننا الحنيــف، وهــي حفلات مرفوضــة خاصة في الوقت الذي يحتاج فيه الشــعب الفلســطيني للتــضرع والبكاء والتوجــه إلى الله لرفع الحصار والأزمة عن غــزة"، وعن المهرجانات التي لم تســمح حماس بترخيصها قال شــهوان: "هذه المهرجانات مدعومة من جهات غربية وتندرج تحت إطار الغزو الفكري."[50]

وقد أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2009/6/9 في مدينة غزة (لائحة الآداب العامــة للمحافظــة على النظــام العام والآداب في المجتمــع، ونشر الفضيلــة وتقوية الجبهة الداخلية)، فيما أكد رئيس الوزراء المقال إســماعيل هنيــة أن "حكومته لا تمس بحرية الناس والفرد والأسرة"، داعيا ســكان غــزة إلى "التزام هذه القوانين التي تهــدف إلى حماية الآداب العامــة" واعتبر هنية أن "هذه اللائحة تعبّر عن الفكر الوســطي الذي تنتهجه حماس، وهي منســجمة مع ثقافة الشعب الفلسطيني بغزة، لأنه شعب متدين، ومحافظ وأخلاقه وعاداته اكتسبها من ديننا الإسلامي الحنيف."[51]

وقد شرعت حركة حماس بتطبيق حملة ‹الفضيلة› في القطاع، التي تقوم على أساس تطبيق تعاليــم الدين من خلال الدعوة، وعمل القائمون على الحملة على اســتصدار قرارات عديدة، اعتبرهــا المثقفون اعتداء على الحريات الشــخصية، منها مثلاً: منــع الاختلاط، ومنع الحفلات الموســيقية، ومنــع الاحتفال بعيد الحب.. ولكن د. عمر عبد الــرازق، وهو نائب عن حماس، وعند سؤاله عن نية حماس أسلمة المجتمع، أجاب: «لا توجد نية عند حماس لأسلمة المجتمع، لأن اتفاق القاهرة الذي وقّعنا عليه لا ينص على ذلك.»[52]

أما على صعيد حرية التعبير، فقد منعت حكومة حماس الصحف الفلســطينية الثلاث من دخول غزة لمدة طويلة، ثم عادت وســمحت بدخولها.[53] كما منعت مراسلي تلفزيون وإذاعة فلســطين من العمل (عادت وســمحت لهم بالعمل بشكل محدود)، كما منعت فضائية معاً. كما صــادرت شرطة حماس عدة روايات أدبية، بحجة أنها تتضمــن عبارات مخلة بالآداب،[54] وكانت قبل ذلك قد أمرت بحرق كتاب «قول ياطير». وكان وزير الثقافة السابق يوسف رزقة قــد أصدر تعميما وزاريا بمنع الرقص الشرقــي!! وإيجاد آلية لمنع الاختلاط في الأماكن العامة، والرقابة على الأفلام، باعتبار ذلك في سبيل الحفاظ على القيم الدينية.[55]

وعندمــا أعلنــت وزارة الثقافة في غزة أنها لا تمانع بإعادة فتح دور الســينما المغلقة، اعتبر بعــض المثقفين أن هذا ليس كافيــا، لأن القرار يتضمن فرض «رقابة» على ما ســيُعرض فيها، وعبّروا عن خشــيتهم من ذلك، لأن هذه الرقابة ســتقيّد وستمنع كل ما تعتبره لا يتناسب مع

«عادات وتقاليد المجتمع الفلسطيني»، أي بعبارة أخرى ستمنع حماس كل ما لا يتماشى مع رؤيتها الأيديولوجية، تحت ذريعة الفضيلة.[56]

في مهرجان «السجادة الحمراء» للسينما عام 2016، فرضت حماس على من أقاموا المهرجان أن يعرضوا الأفلام دون إطفاء الأنوار!!

المتحدث باسم حماس فوزي برهوم قال في تصريح على تلفزيون الأقصى ونشر على موقع شبكة فلسطين للحوار: «إن قرارات الحكومة بمنع الصحف من دخول القطاع، أو إغلاق مقرات فتح، أو الجمعيات التابعة لها، تأتي ردا على قرارات حكومة فياض التي بدأت بمنع صحيفة فلسطين من دخول الضفة، وإغلاق الجمعيات المقربة من حماس، ومنع أنصارها من تنظيم مسيرات.»[57]

وتسجل منظمات حقوقية في كل سنة الانتهاكات التي تقترفها حكومة حماس بحق الصحافيين، وتقييد عملهم، ومنعهم من الوصول إلى أماكن معينة، على سبيل المثال، فنّد الكاتب الصحافي داود داود التصريحات التي أدلى بها حسن أبو حشيش، حول حرية الرأي والتعبير في القطاع، مؤكداً أن عناصر مسلحة من حماس قامت بإغلاق المكتب الإعلامي التابع لفتح في غزة ومصادرة محتوياته بتاريخ 2008/7/27، وقامت باستدعائه والتحقيق معه، وإجباره على التوقيع على تعهد بعدم ممارسة أي مهنة إعلامية لحركة فتح داخل القطاع. وأكد داود بأن حماس ما زالت تغلق 22 مؤسسة صحافية تابعة لفتح في قطاع غزة.[58]

وحسب تقرير «هيومن رايتس ووتش» فإن المضايقات الحادة من قبل أجهزة الأمن في كل من الضفة الغربية وغزة، والتي تستهدف الصحافيين، كان لها أثر على شل وتقييد حرية التعبير.[59]

كما سجلت المنظمات الحقوقية استيلاء حماس على العديد من الأندية والاتحادات والنقابات والمراكز الثقافية، أو إغلاقها، أو التضييق عليها، أو احتوائها بطرق ملتوية.[60] كذلك فعلت مع عدد من المنظمات الأهلية المستقلة، وفي تصريح لإيهاب الغصين اتهم فيه بعض قيادات المنظمات الأهلية بالعمالة والجاسوسية، ودعاهم لتسليم أنفسهم.[61] كما عطلت حكومة حماس حق المواطنين بالتجمع السلمي في أكثر من حالة، منها منع تنظيم مسيرات مؤيدة لمنظمة التحرير، منع إحياء ذكرى استشهاد ياسر عرفات، منع مسيرات مؤيدة لمسعى السلطة في الحصول على اعتراف مجلس الأمن بالدولة الفلسطينية، منع إقامة مهرجانات في ذكرى النكبة.[62]

كما سجّل تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان حالات تعذيب قاسية ووحشية في سجون السلطة (في الضفة وغزة على حد سواء)، وسجّل نفس التقرير تسعة حالات وفاة داخل

سجون حماس في العام 2009، بالإضافة إلى 32 حكم بالإعدام، أصدرتها محاكم تابعة لحكومة حماس فقط في سنتي 2009~2010.[63]

كما تلقت الهيئة 1587 شكوى عن حالات انتهاك لحقوق المواطنة في غزة عن العامين 2009~2010، بما فيها عمليات الاعتقال التعسفي، وانتهاك الحريات الشخصية، وعدم إتباع الإجراءات القانونية في الاحتجاز والتوقيف والتفتيش والتحقيق والعرض على المحكمة.[64] كما حذر التقرير من كثرة حالات تعدي القضاء العسكري على القضاء المدني، وعرض مدنيين أمام محاكم عسكرية، ومن غياب ضمانات المحاكمات العادلة. فضلا عن حالات منع مواطنين من السفر، كما منعت قيادات من فتح من دخول غزة.[65]

كما أبدى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قلقه، عام 2011، حيال تكرار الاستدعاءات من قبل جهاز الأمن الداخلي لنشطاء من الحراك الشعبي، وائتلاف شباب 15 آذار لإنهاء الانقسام، والتحقيق معهم.[66]

وفي تقريرها الأخير لعام 2011، اتهمت منظمة "هيومن رايتس ووتش" حركة "حماس" بممارسة انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، من بينها التعذيب والاعتقال التعسفي والمحاكمات الجائرة»، وفي تقريرها الذي حمل عنوان: "نظام للانتهاكات: أوجه فشل منظومة العدالة الجنائية في غزة" قالت المنظمة إن "أجهزة حماس الأمنية لا تقوم بإبلاغ الأقارب عن أماكن المحتجزين، وأنها تنتهك حقوق المحامين". ومن جهته قال "جو ستورك"، نائب مدير المنظمة في الشرق الأوسط في بيان "بعد خمس سنوات من حكم حماس في غزة، تفوح من نظامها القضائي رائحة الظلم، وانتهاك حقوق المعتقلين بشكل روتيني، ومنح الحصانة للأجهزة الأمنية التعسفية". وأضاف: "يجب أن توقف حماس الانتهاكات التي خاطر المصريون والسوريون وغيرهم في المنطقة بحياتهم لوضع حد لها."[67]

وبحسب المنظمة فإن «شهود عيان ذكروا أن جهاز الأمن الداخلي ووحدة المخدرات التابعة للشرطة المدنية والمباحث يقومون كلهم بتعذيب المعتقلين»، مشيرا إلى أن واحدة من المنظمات الحقوقية المحلية تلقت 147 شكوى بالتعرض للتعذيب من القوات الثلاث في عام 2011 فقط.

كما انتقد التقرير، المكون من 53 صفحة، استخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين موضحا أنه "في غزة تم إعدام عدة أشخاص بعد تعرضهم لمحاكمات عسكرية نتج عنها أحكام بالإعدام، على الرغم من وجود أدلة تثبت تعرضهم للتعذيب».

وجاء في التقرير أن حماس سمحت للمنظمة بزيارة ثلاثة سجون لها فقط، وأن حماس قالت أنها قامت بتأديب عناصر من الأجهزة الأمنية بسبب ارتكابهم انتهاكات، ولكنها لم تقم أبدا

بنشر أي معلومات عن المعنيين، أو التدابير التأديبية التي تم اتخاذها.[68]

في أيلــول 2012، قامــت جرافــات تتبــع وزارة الداخلية في حكومة حــماس، باقتحام أحد المقاهــي الثقافية في غزة «الجاليري الثقافي»، وهدمته محيلةً إياه إلى كومة أنقاض، وقد طال التدمير أماكن لعب الأطفال، ومنصة النشاطات الثقافية المخصصة للقاءات والندوات، وصالة الفن التشــيكلي والسينما، واقتلعت أشجار الزيتون والأزهار المحيطة بالمكان، واعتدت عناصر الشرطة على الصحافيين، ومنعوا تصوير الحدث. وهذا «الجاليري» هو المتنفَّس الوحيد للنشاط الأدبي والثقافي في قطاع غزة.

وفي كانــون الأول 2015، اعتقل أمن حماس عددا من عنــاصر تنظيم حركة الصابرين نصرا لفلســطين «حِصْن»، على خلفية محاولة إعادة تفعيل أنشطته في القطاع، وهذا التنظيم سبق أن حظرته حماس بعد أن وجهت اتهامات له باعتباره «تنظيما شيعيا».

كما اعتقلت حماس الناشــط والفنان عادل المشــوخي في كانون الثاني 2017، الذي اشــتهر بتقديم أغنيات جدلية، وذلك بعد عرضه تســجيلاً مصوراً يقول فيه «بدنا كهرب»، في ســياق احتجاجات شعبية على انقطاع الكهرباء.

وفي نيســان 2017، ألقى مسلحون ملثمون، بالناشط السياسي أمين سر هيئة العمل الوطني «محمــود الزق» على قارعة الطريــق، وذلك بعد اختطافه من ســوق شرق مدينة غزة. وقد بدت عليه آثار الضرب بعد أن ألقاه الخاطفون، مطالبينه بعدم الحديث في السياسة. واتهمت مصادر أجهزة أمن حماس بالمســؤولية عن الحادث، واصفةً ما حدث بأنه شــكل من أشــكال الإرهاب الذي تمارسه حماس على كل معارضيها.[69]

كما حدث الأمر نفسه مع الناشط عامر بعلوشة، قبل أن يفرج عنه، وأيضا مع الناشط عبد الله أبو شرخ الذي اعتقل بسبب انتقاده تصريحا للبردويل.

ث. الأداء الحكومي

في حوار أجرته معه «البيان» استعرض رئيس الوزراء إسماعيل هنية، في الذكرى الرابعة لتولي حماس الحكم في غزة، طبيعــة التحديات التي واجهتها حكومته، وتحدث عن أهم انجازاتها، فقال: «منذ بداية الحكومة العاشرة، ونحن على يقين أننا استلمنا موروثاً ثقيلاً ومهلهلاً، وبدأنا نســعى لإعادة بنائه على أسس مهنية ووطنية. بعد الحســم العسكري شعرنا بأن الوقت بدا أكثر ملائمة؛ فقمنا بإعادة تشكيل لجنة الإصلاح والتطوير الإداري، من أجل إعادة دراسة جميع الهياكل التنظيمية للمؤسســات الحكومية، وآليات تطويرها، ووضع أنظمة ولوائح لضبط هذا الأمر، وبناء على ذلك تعمل الآن المؤسسات ذات الصلة وفق هذه المعايير. وقد شكلت موازنة عــام 2010 فارقاً مهماً في التطوير الإداري، فهي الموازنة الأولى التي يقرها التشريعي منذ عام

2006، وهذا يدل على إرادة لتنظيم العمل الإداري والمالي للحكومة، وقد أقرت الموازنة النظام المالي للصرف، والتعيينات الوظيفية، وكذلك المخصصات المالية للمشاريع المزمع تنفيذها.»[70]

وكتب أبو حشيش: «بصورة إجمالية، نؤكد أن حماس نجحت في إدارة الشأن العام، ولو كانت الظروف طبيعية لكان النجاح على كافة الصُعد وبدرجات أعلى»، واعتبر أن من أبرز مظاهر نجاحات حماس هي «تقديم نموذج المسؤول القدوة.»[71]

وعن نظافة اليد، أضاف الكاتب: «يكفي أن نقول أن حماس كشفت زيف الدعم المالي الخارجي المُسَيَّس وأوقفته، وأوقفت الارتهان للبنوك، وحالة الاستدانة التي سيطرت على مالية السلطة منذ إنشائها، ونستحضر هنا تصريحات سلام فياض عقب توقيع المصالحة بأن خزينته عليها ديون ملياري دولار، وأن الرواتب في خطر، بينما رواتب حكومة حماس المُحاصَرة والمُحارَبة منتظمة، ولا ديون على خزينتها».

وحسب رأي الكاتب فقد ورثت حماس: حكومة، ومؤسسات، وجهازاً إدارياً متكاملاً، وأجهزة أمنية، ولكنها مليئة بالفساد، فسعت خلال الأعوام الماضية على تطويرها وتدريب الكوادر الإدارية والأمنية، ونجحت في توفير رواتب الموظفين، (35 ألف موظف منهم 15 ألف عنصر أمن).

ومن جانبه أكد الوزير السابق "رزقة" أن: "حماس نجحت في قمع الفساد ولجم المفسدين، ووضع النظام المالي على الطريق المستقيم، ذلك على الرغم من تأثير الحصار عليها"، مؤكداً على أن حركته "لم تسجل أي حالة اختلاس مالي لأي مسؤول، كذلك لم تستدن من أي دولة خارجية خلال فترة حكمها على مدار السنوات الماضية، على الرغم من قلة المال."[72]

ويقول صايغ في تقريره: «على عكس حركة فتح، فقد مارست حماس سيطرة فعالة على وزارة الداخلية، وإدراكا منها لمدى الاستياء الشعبي من غياب القانون والفوضى في الشارع - قبل استيلاء الحركة على القطاع - ركزت حكومة هنية جهودها على تحقيق الأمن، معتبرة إياه قضيتها المركزية، وقد حققت نجاحا ملحوظا في هذا الشأن، وفرضت سيطرة النظام والقانون، وباستخدام القوة في بعض الأحيان.»[73]

ويشار إلى أنه بعد ما أسمته فتح «انقلاب حماس» أصدر رئيس الحكومة في رام الله، د. سلام فياض تعليماته للموظفين العموميين في غزة بعدم التوجه إلى أماكن عملهم، وهكذا استنكف آلاف الموظفين (مدنيين وعسكريين) عن مزاولة أعمالهم، ومن المفارقة أن هذا القرار جاء في مصلحة حماس، فهي لا تدفع لهؤلاء رواتبهم، وفي المقابل أتيح لها المجال أن تحل محلهم الآلاف من أنصارها، وإضافة إلى ذلك، قامت حماس باستبدال آلاف المعلمين وموظفي الأوقاف وغيرهم بموظفين مؤيدين لها.[74]

وتشـير بعض التقاريـر الصادرة عن جهات موالية لفتـح، أن حكومة حماس عينت في أول سـتة أشـهر من عمرها 11500 موظف دون مسـابقات حقيقية، وخلافـا للقوانين المرعية، ويعتقد أنّهم ينتمون لحركة حماس أو من أنصارها، وتضيف تلك التقارير أن حالات الترقيات والتنقلات والإقصاء الوظيفي تتم بدون غطاء قانوني، وهي أكثر من أن تُعد. وتستعرض أمثلة لطـلاب تـم تعيينهم بدرجة مدير قبـل تخرجهم، وحالات توظيف لزوجـات وأولاد وأقارب مسـؤولين في الحكومـة الجديدة، وتتحدث تلك التقارير عن جيـش غفير من المدراء العامين والوكلاء والمستشـارين تم تعيينهم ضمن عملية احتلال حمسـاوي للمواقع الإدارية الحيوية في أجهزة السلطة.[75]

وعن عدم جدية حماس في الإصلاح ومكافحة الفسـاد، قال عضو مركزية فتح «عباس زكي» في حديث خاص معه: «حتى اليوم لم تفتح حماس أي ملف فسـاد، طبعا باسـتثناء عمليات نشر الغسـيل على شاشـات الفضائيات، والحرب الكلامية على مواقع الإنترنت، وتوجيه التهم جزافا وبدون دليل.»[76]

ونقل موقع أمد الإخباري تقريرا عن صحيفة الجارديان البريطانية، جاء فيه أن «الفلسطينيين انتخبـوا حماس من أجل الإصلاح والتغيير، ليس مـن أجل الحصار والبطالة، وصوتوا من أجل إنهاء الفساد، وهو ما لم يحدث حتى الآن.»[77]

وعـن أداء حكومة حـماس في غزة، كتب د. أحمد عـزم على الغد الأردنيـة: "بينما تزداد شـكاوى أهالي غزة من نقص الكهرباء، ومن مشكلات توريد المياه، وتصريف المجاري، ونقص الـدواء. ويمكـن أن نُحمَل الاحتلال وزر كل ذلك، ولكن رغم هذا، بشّر هنية في زيارته الأخيرة لتونس الإسلاميين هناك باجتراح معجزات؛ فقال لهم إنّه استلم حكومة مَدينة بمليارى دولار، ولا يوجد عليها الآن أيّ ديون، فكيف نفهم أزمة الكهرباء، إذن، مثلا؟!".[78]

وفي مقالة أخرى متصلة يتساءل د. العزم: "ما هو غير واضح، هل سدد هنية الديون فعلا؟ وكيف سـددها؟ ظاهر الحديث أنّه فعل، وهذا نوع مـن المعجزة، خاصة أنّه يقول إنّه أنهى الديـون، كما أن هذا يثير تسـاؤلات عن حقيقـة الوضع المعيشي في غـزة والأزمات المتكررة في الـدواء، والكهرباء، وغيرها، لمـاذا هي كذلك إذا كان الوفر موجـودا؟ وأي حكومة يعني؟ فحكومتيـه في عامـي 2006، أم 2007 تجمعان الضفة الغربية وقطـاع وغزة، وديْنهما واحد، فهل اعتبر ديْن الحكومة مسـؤوليته حتى بعد الانقسام؟ تماما كما اعتبرت وزارة المالية في رام الله أنها مسؤولة فسددت رواتب الموظفين في غزة، وغطت وتغطي الكثير من الشؤون العامة هناك؟ فهل سدد هنية ديون رام الله، التي استلمها باستلام الحكومة؟!

رغم أنّ الجميع بما فيه حكومة رام الله اعتبرت نفسها مسؤولة عن وراثة التزامات الحكومات

السـابقة. أم ما الذي حصل؟ هل يقصد هنية أنّه بدأ من الصفر ولم يقع في ديون؟ وإذا كان يمكن أن نغفل السـؤال عن مصدر الأموال التي سـدد منها، باعتبار ذلك من أسرار المقاومة، فمـن هم الدائنون الذين سـدد لهم؟ هل سـدد الديون مثلا للهيئـات والبنوك والمتعاقدين الموجودين في الضفة الغربية؟ وهل سقطت عن كاهل الشعب الفلسطيني، وحكومتيه المقالة والمستقيلة؟ وهل يعلم فياض أن هنية سدد له ديونه؟"

ويضيـف العـزم: "حاولت اسـتقاء المعلومات من موقـع وزارة المالية في غـزة، فلم أجد ميزانيـات، ولم أجـد قوائم مالية، ووجدت رسـالة إعلامية مصورة في فيديـو، تأكدنا منها أن "حماس" تراجعت عن منع اسـتخدام الموسيقى، إذ تبدأ بنغمات موسيقية، ثم وجدت عبارة أنّ العامـين الماضيين "هما الأصعـب منذ تولي الحكومة العاشرة مهامهـا"، ولم نجد الميزانية. في الواقع كنتُ أتوقع أن أجد على موقعها شـيئاً شـبيهاً بما هو على موقع وزارة رام الله من إحصاءات وبيانات وأرقام مالية."[79]

ج. السِّلْم الأهْلي

القيادي البارز في فتح المرحوم «أبو علي شاهين» قال في حديث خاص معه: «حركة حماس أتت للحكم بطريقة ديمقراطية، وهذا يعني أنها ارتضت هذا النهج للوصول للسـلطة، ولكن حـماس تعاملت مـع الديمقراطية بانتقائية مدروسـة، فرأت مثـلا أن الانتخابات تُجرى لمرة واحدة فقط، وبدلا من أن ترسِّـخ حماس نهج الانتخابات والتداول السلمي للسلطة، وتعمّق الديمقراطية الفلسـطينية، وتضمن السـلم الأهلي، وتركز على التنمية المجتمعية، عملت على العكس.. مع أن الناطقين باسم حماس يتغنون بالديمقراطية، ويفاخرون بأن شرعيتهم مستمدة مـن صناديق الاقتراع، إلا أن حـماس عملت على تفريغ الديمقراطية مـن محتواها، وأخذت تتخلى عنها بالتدريج، ورسـخت حكم الحـزب الحاكم الأوحد، وبالتـالي جرَّت على المجتمع بسبب سياساتها الكثير من الخراب والدمار.»[80]

وأضاف «شاهين»: «لا معنى للديمقراطية إذا لم تضمن السلم الأهلي، أو إذا عرَّضت مصالح الشـعب للخطر، ولا ضرورة لها إذا لم يكن الإنسـان فيها محورها ومنطلقها، وحقوقه بمثابة حجر زاويتها، وأمنه ورفاهيته مبتغاها».

وذكَّرَ «شـاهين» بتصريح محمود الزهار في العام 2005 عندما وجّه تهديده للرئيس عباس قائلا: «أي تأجيل لموعد الانتخابات يعتبر وصفة لحرب أهلية»، وتسـاءل «شاهين»: «إذا كان مجـرد تأجيل الانتخابات سـببا كافيا عند الزهار لشـن حرب أهلية، فكيف سـتكون حماس حريصة على السلم المجتمعي؟».

وعندما لجأت حماس إلى حسم خلافها مع فتح بالسلاح، في حزيران 2007، قال حينها قائد

فتح في غزة «أحمد حِلّس» معلقا على ما حدث: «نعم، انتصرت حماس، ولكنها انتصرت على شـعبها، وأوغلت في الدم الفلسـطيني» واستنكر «حِلّس» اسـتخدام حماس للسلاح في وجه خصومها، لتحقيق أهدافها في تكريس سلطتها بصورة انفرادية.[81]

الناطق باسـم حماس د. سـامي أبو زهري قال: «أن حماس حريصة على الدم الفلسطيني، ولكنها اضطرت لخطوة الحسـم العسـكري دفاعا عن نفسـها، وعن المقاومة وعن المجتمع الفلسـطيني الذي عانى كثيرا من فسـاد أجهزة فتح». وأضاف في حديثه على فضائية الجزيرة إبان أحداث غزة: «إن حماس سـتعمل على تعزيز السلم الأهلي، وفرض النظام، والقضاء على كل مظاهر الفوضى.»[82]

ويقول عباس زكي: «لا شـك أن حركة فتح عندما كانت على رأس السـلطة اقترفت العديد من الأخطاء والخطايا، وأسـاءت في مواقع عديدة.. بيد أنها لم تهدد المجتمع المدني، ولم تسـعَ إلى تقويض أسسـه الحضارية، وتعريض سـلمه الأهلي للخطر، ولم تمارس القمع السـلطوي، ولم تؤسـس ميليشـيات حزبية، ولم تهدد بإشعال حرب أهلية، بل ظلت صمام الأمان للوحدة الوطنيـة وللخيار الديمقراطي، وكانت أخطاؤها منحصرة في الفسـاد المـالي والإداري، وبعض المسـلكيات التخريبية هنا وهناك، وهو الذي دفعت ثمنـه باهظا عندما مثلت أمام محكمة الشـعب حين قال كلمته الفصل وأصدر قراره القاسي والعادل بحقها.. وقد قبلت به وسلمت السلطة لمن اختارهم الشعب بسلاسة واحترام.. وحماس ستمثل هي أيضا أمام ذات المحكمة، ليقول الشعب كلمته بحقها.»[83]

وعـن تأجيل الانتخابـات قال النائب عن حـماس د. عمر عبد الـرازق: «حماس لا ترفض الانتخابات، ولا تخشاها، ولكنها تشترط توفر الضمانات لنـزاهتها، والاتفاق على آلياتها.»[84]

ومع أن آفة الطائفية غير موجودة في فلسطين عموما، إلا أن قيادات مسيحية في غزة أعربت عن خوفها على مسـتقبلها، خاصة في أجواء التطرف والتشدد الديني،[85] فقد أقدمت مجموعة مسـلحة في حزيران 2007 على حرق كنيسـة في غزة، وأصدرت بيانا يتضمن عبارات طائفية. واعتبر الإعلامي ياسر أبو هلاله أن «أسوأ ما حصل في غزة بعد سيطرة حماس عليها هو إحراق الكنيسـة»، وأضاف: «لا يكفي أن تستنكر حماس الفعلة وتحقق فيها، لا بد من موقف صارم يعاقب المجرمين الذين ارتكبوها.»[86]

حاولـت قناة الأقصى إنـكار عملية الحرق، فقامت بعرض صور لكنيسـة أخرى، وبثها على شاشـتها، لكن الأب إيمانويل مسـلم، نشر صورا من هاتفه النقال الشـخصي للكنيسـة وهي تحترق.

وكان غبطة الأب «ميشيل صباح» أوضح أن حماس تدافع عن الأقلية المسيحية في غزة. فيما أكد الفنان التشكيلي المسيحي نصر الجلدة، أنه «لم تشهد غزة تمييزاً بين المسيحيين والمسلمين، فالكل هنا فلسطيني.»[87]

رأي الشارع الفلسطيني في تجربة حماس في الحكم

تــرى الباحثة لميس فريحات أنه: "من غير المســتغرب أن تخسر حماس موقعها وشــعبيتها في معقلها، فقد أظهرت العديد من اســتطلاعات الــرأي الأخيرة أن حركة حماس لن تعود إلى السلطة في حال أجريت الانتخابات. فحسب استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياســية والإحصائية، تبين أن حماس ســتحصل على 28% فقط من الأصوات في الانتخابات القادمة، ما يمثل انخفاضاً حاداً من نسبة الـ44% التي فازت بها في العام 2006.»[88]

وأظهر اســتطلاع للرأي أجرته في الأراضي الفلســطينية مؤسسة فافو النرويجية للأبحاث، في شــباط 2011، أن الفلسطينيين مستاؤون من وضع حقوق الإنسان ومن مستوى الفساد، ومن عــدم التوصل للمصالحة الوطنية، ولكنهم راضون إلى حــد ما عن وضع الخدمات العامة (في الضفة والقطاع). كما أظهر الاســتطلاع أن 32% من المســتطلَعين يعتقدوا أن فتح هي الأكثر قدرة على قيادة الشــعب الفلسطيني، بينما يعتقد 14% أن حماس هي الخيار الأفضل لذلك. وبناءً على استطلاع مؤسسة فافو، فإن حماس فقدت شعبيتها في كل من الضفة وغزة في سنة 2011، وبينت أن نسبة 17% من البالغين سوف يصوتون لحماس في حال أجريت الانتخابات اليوم.[89]

وحسب الاستطلاع الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث المسحية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في الفترة ما بين 13~15 آب 2009، لوحظ ارتفاع في نسبة التصويت لعباس مقابل هنية، حيــث تزداد الفجوة بين شــعبية الاثنين لصالح عباس من خمس نقــاط مئوية (49% مقابل 44%) إلى 14 نقطة مئوية (52% مقابل 38%)، وارتفاع مماثل في نسبة التصويت لحركة فتح مقابل حركة حماس، لصالح فتح من ثماني نقاط مئوية (41% مقابل 33%) إلى 16 نقطة مئوية (44% مقابل 28%).[90]

وفي اســتطلاع آخــر لنفس المركز نــشرت نتائجه في رام اللــه 8-12-2009، تبين أنه في حال تنظيم انتخابات تشريعية، فإن 43% من الفلسطينيين سيصوتون لحركة فتح، بينما قال 27% فقط إنهم سيصوتون لحركة حماس.[91]

وفي استطلاع نفذه نفس المركز في الضفة وغزة عن الفترة 13~15 أيلول 2012، تبين أنه إذا أجريت الانتخابات الرئاســية، وكانت المنافســة بين مروان البرغوثي وإسماعيل هنية فيحصل

الأول عــلى 61% والثاني على 32% وتصل نســبة المشــاركة في الانتخابــات في هذه الحالة إلى 66%.[92]

وفي الرابع من يناير 2013، احتفلت حركة فتح بذكرى الانطلاقة الـ48 للثورة الفلســطينية، وهي المرة الأولى منذ سيطرة حماس على غزة تسمح الحكومة المُقالة لفتح أن تقيم مهرجانها، وكان قد ســبق هذا المهرجان (الفتحاوي) عدة مهرجانات خطابية لحماس في ذكرى انطلاقتها في الثامن من كانون الأول وقد أقامتها في مدن الضفة الغربية بعد أن ســمحت الحكومة لها بذلــك، ضمن إطار لاتفاق على تجســير الهوة بين الفصيلين والبدء فعليــا بتطبيق المصالحة، وكبادرة حسن نية تثبت صدق الطرفين في نيتهما إنهاء الانقسام.

في مهرجانات حماس خرج الآلاف من أنصار حماس وكان أكبر حشــد جماهيري لحماس قد جرى في الخليل، وتشــير التقديرات لخروج نحو عشريــن ألف، وفي نابلس ورام الله وقلقيلية كانت الأعداد بحدود بضعة آلاف.

أما مهرجان فتح في غزة، فقد حشــد أعداداً كبيرة جدا من الجماهير، قدره د. نبيل شــعث ومتحدثون فتحويون آخرون (على شاشــة تلفزيون فلسطين) بأنه مليون إنسان، بينما قدرته مصادر مقربة من حماس بأن العدد لا يتجاوز مائتي ألف.

وبــصرف النظر عن مدى صحــة الرقم الحقيقي، إلا أن جميع المراقبين ذكروا بأنه الحشــد الأضخم في تاريخ غزة، وقد اعتبرته حركة فتح بمثابة اســتفتاء شــعبي لها، يبرهن أن القاعدة الجماهيرية الأعرض من الشعب الفلسطيني هم من مناصري فتح، وأن حماس رغم سيطرتها على غزة كل هذه السنين إلا أن الجماهير بدأت تعزف عنها وتتراجع عن تأييدها.

تقييم تجربة حماس

كان من المفترض أن يوفر الانسحاب الإسرائيلي من غزة في آب 2005 الأجواء الملائمة لبدء عملية نهوض شاملة تطال غزة بالكامل، لو تم التركيز على البناء الداخلي، ونبْذ الخلافات السياسية. ولكن بسبب تواصل العدوان الإسرائيلي، وبسبب استفحال الخلافات الداخلية، وتزايد حِدَّة الصراع على السلطة، جاءت النتائج على عكس ما كان يأمل به الفلسطينيون، ومتناقضة مع آمالهم وتطلعاتهم.

حماس ورثت عن سلطة فتح جهازا إداريا متكاملا، يتمتع بالكثير من المهارات القيادية والإدارية والتقنية، ولديه كافة الأطر التنظيمية اللازمة، ومزود بكافة الاحتياجات المادية واللوجستية. لذلك فإن نجاح حكومة حماس الإداري والتنظيمي لم يكن قد بدأ من الصفر، إنما أتى نتيجة التراكمات والإنجازات التي أوجدتها الحكومات السابقة. ومع ذلك لم تتمكن حماس من تجنب أخطاء فتح، بل وكررتها.

ومنذ اليوم الأول لتشكيلها الحكومة، سعت حماس للجمع بين ثنائيات متناقضة، فهي أرادت أن تُظهر نفسها كحركة مجاهدة تتمسك بالمقاومة، وفي نفس الوقت كانت تسعى لدخول النادي الدولي وأن يعترف العالم بها، بكل ما يعني ذلك من مقتضيات العمل السياسي واشتراطاته الدولية. وأرادت تثبيت التهدئة، دون أن يتهمها أحد بأنها تخلت عن المقاومة، وأرادت أن تفرض نظاما اجتماعيا ينسجم مع رؤيتها الأيديولوجية دون أن تُتهم بأنها تقيد الحريات العامة، وسعت لأسلمة المجتمع، ولكنها حرصت على أن لا تُتهم بأنها نظام استبدادي ثيوقراطي، وأرادت أن تقيم حكومة خالية من الفساد ومن المحسوبيات والواسطة، ولكنها في نفس الوقت تريد توظيف الآلاف من عناصرها ومؤيديها.. وهذه متناقضات يستحيل الجمع بينها.

فإذا كانت حماس قد برهنت أنها حركة متماسكة، قابلة للتطور، وقادرة على قراءة المتغيرات والتعامل معها ببراغماتية، وقادرة على الإدارة والحكم بطريقة فعالة ومتصاعدة، وبمستوى متقدم من التنظيم والتطوير المؤسسي، وأنها احتفظت بمكانتها في قلب عمليات صناعة القرار الفلسطيني، واستطاعت الصمود والاستمرار رغم كل المعيقات، بل وأيضا أخذ زمام المبادرة. إلا أنه في المقابل ثَبُتَ أنه من غير الممكن عملياً المزج بين السلطة والمقاومة، وإن الفرضية

التي بنَت عليها قيادة حماس قرارها دخول السلطة، عبّرت عن قصور في إدراك حجم التناقض الذي ينطوي عليه هذا القرار، أو عن مبالغة في تقدير استيعاب برنامج الحركة لهذه المعادلة شبه المستحيلة.

وفي خلال فترة حكمها وقعت حماس في سلسلة من الإرباكات والتناقضات، وحتى الإحراجات السياسية، وقد تجلّى ذلك في الخلط بين برنامج الحكومة وميثاق الحركة، ثم في العلاقة مع المجتمع الدولي، ودول الجوار، والتعامل اليومي المباشر مع إسرائيل، وعلاقتها بفصائل المقاومة ومع حركة فتح.

وفي خضم الصراعات والضغوط والضربات، لم تستطع حماس تنفيذ برنامجها الإصلاحي، كما تعرّض أداؤها الحكومي للعديد من الانتقادات، ووُجِّهت الكثير من الأسئلة عن مدى واقعية حماس في التقدم من الأساس لقيادة سلطة تعمل تحت الاحتلال، أو عمل برامج إصلاحية في بيئة لا تملك فيها مفاتيح القرار الحقيقي، ولا إمكانية التغيير على الأرض.

صحيح أن عهد حماس اتسم بفرض القانون والنظام، ولكنها فرَضته بأسلوب بوليسي قمعي، نشأ عنه نظام استبدادي لا تتوفر فيه مساحات كافية للحوار والخلاف في الرأي. فلو استعرضنا الحالات الأمنية التي وقعت في غزة، سنجد أن أجهزة حماس تعاملت معها بطريقة عنيفة جدا، وقد انتهت معظمها بمذابح أو بمقتل وجرح مدنيين، أو بالقمع التعسفي والاعتقال، وبالتالي لا بد أن نتساءل: ما هو الفرق بين الحجج والذرائع التي قدمتها حماس لتبرير قيامها بعمليات القمع على هذا النحو العنيف، وبين الذرائع والحجج التي دأبت على تقديمها كل الأنظمة القمعية والديكتاتورية على مدار التاريخ؟! أليست هي نفسها، حجة فرض الأمن والنظام؟ ووصْف كل من يعارضها بالخائن والعميل، أو المجنون؟!

ومن ناحية أخرى، فقد تعرض السلم الأهلي للخطر أكثر من مرة في عهد حماس، فإذا كانت الديمقراطية شرطا لازما لتحقيق السِّلم الأهلي لأي مجتمع، لأنها الإطار الوحيد القادر على احتواء المجتمع بكل تناقضاته واتجاهاته، بدون أن يقصي أحدٌ الآخر؛ فإن هذه الديمقراطية قد تم استبعادها من الحياة السياسية في غزة، لتُستبدل بنظام شبه ثيوقراطي ومستبد.

عضو مركزية فتح نبيل شعث قال في لقاء خاص معه: «تسعى حكومة حماس بخطوات هادئة ومدروسة إلى تقويض أسس المجتمع المدني الفلسطيني، القائم على تعايش الأديان، والتعددية السياسية، والتسامح والاعتدال والحفاظ على القيم الإسلامية دون تعصب، وهي الصيغة التي حافظ عليها الشعب الفلسطيني منذ أن تبنّى العهدة العمرية حتى اليوم. وتعمل حماس بخطى حثيثة على استبداله بمجتمع ثيوقراطي، ونظام شمولي».

وتدل تصريحات قادة حماس أنهم ماضون في مشروعهم الإسلاموي، وفق مفاهيمهم

السـلفية للدولة المدنية والديمقراطية، وبالعقلية الإقصائيـة، فمثلا رأينا كيف طالبَ "هنية" النـاسَ بالامتثال لقرارات حماس، حتى لو انطـوت على تضييق للحريات العامة، لأنها تطبيق "لتعاليـم الشريعة". ومع تطبيق حماس لمشروعها، لاحظنا كيـف تم التهرب من الانتخابات العامـة، بما فيها انتخابات البلديات (حتى انتخابات مجالس الطلبة في جامعات غزة)، وكيف غدت الديمقراطية هيكلا فارغا بلا مضمون، وكيف بدأت الصورة المشرقة للمجتمع الفلسطيني تتصدع، أي صورة تعايش الطوائف، والأحزاب والفصائل، التي ظلت سمة المجتمع الفلسطيني لأمد طويل.

في عهـد حماس شـهدت الأوضـاع الاقتصاديـة والاجتماعية تدهـورا وتراجعـا على كافة المسـتويات، وشمل ذلك حتى انتشـار المخدرات والإدمان على حبوب «الترامال».. ولا يكفي هنا أن نحمّل «الحصار» كامل المسـؤولية، فحماس بسياسـتها الأحاديـة وخطابها (المرفوض دوليا) كانت توفر الذريعة لإسرائيل لمواصلة حصارها، وبسـبب الصراع على السـلطة، فشلت كل من حماس وفتح في إيجاد آلية لفتح معبر رفح.

ومع تراجع الحريات العامة، وتهديد السـلم الاجتماعي، وتدهور الأحوال المعيشية وتفاقم الفقر والبطالة، وفشل حماس في تقديم نموذج للحكم الصالح، وإخفاقها في جلب الازدهار، أو تحقيق التنمية، أخذت حماس تفقد الكثير من بريقها وتخسر من شـعبيتها، في غزة بالذات، ما يؤكد ذلك تقديرات مراكز اسـتطلاع الرأي، التي تشـير إلى أن حماس لن تحقق الفوز الذي حققته في الانتخابات السـابقة في حال أجريت الانتخابات، حيث أن الكثير من الفلسـطينيين يلقـون باللوم عليها، ومنهم من يرى أن سياسـتها هي التي تسـببت بالأحداث الأكثر تدميراً على القطاع: الحصار، والعدوان العسـكري الإسرائيلي المتكرر الذي أدى إلى مقتل الآلاف من الفلسطينيين، وترك عشرات الآلاف بدون مأوى.

ومع كل ما سبق، من الظلم أن نحمّل حماس وحدها مسؤولية الحصار، ومسؤولية الانقسام، ومسؤولية تدهور الأوضاع الاقتصادية، ومسؤولية تراجع مكانة القضية الفلسطينية، وتشويه صورة النضال الفلسـطيني، وتراجع الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، وتغييب مبدأ تداول السـلطة.. فإذا كانت حماس تتحمل مسؤولية كبيرة عن كل ما تقدم، إلا أنه لا ينبغي تجاهل دور الاحتلال الإسرائيلي، فهو يتحمل المسـؤولية عن معاناة الشعب، وعذاباته وآلامه. وأيضاً، حركة فتح تتحمل جزءاً من المسـؤولية، بفسـادها وترهّلها، وفشلها في تقديم نموذج صالح في الحكم. المنظمات الأهلية والفعاليات الشـعبية والإعـلام والمثقفون وفصائل العمل الوطني.. كلهم يتحملون مسؤولية ما يحصل في فلسطين، وتحديدا في غزة.

في سلسـلة حلقات نشرتها "الشرق الأوسـط"، تحت عنوان 10 سـنوات على حكم حماس،

أشــارت فيه إلى تدهور شــعبية حماس، جاء فيــه:[93] "بعد تجربة قصيرة نســبيا من منظور تاريخي وطويلة نســبيا للســكان الذين تحكمهم لم تســتطع الحركة أن تقدم نموذجا ناجحا يســتند إلى الحكم والمقاومة معا، لأن للأولى مطالب تنتفي مع استمرار الثانية، وللثانية نتائج تدمــر مــا تصنعه الأولى. على الأقل هكذا بدا مع حكم الســنين العشر، والتي يبدو خلالها أن الحركة خسرت من رصيدها الشعبي".

وأضــاف التقرير: "اليوم بعــد 10 أعوام من تجربة الحكم الاســتثنائية لحماس في القطاع، يبدو أن كثيرين لا يفضلون اســتمرار هذا الحكم، بحســب عينة التقتها الشرق الأوســط، رأى المتحدثون أن حماس أخطأت كثيرا طوال فترات حكمها لقطاع غزة، وأن الوضع الفلســطيني في القطاع تدهور على كافة المســتويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بالإضافة إلى مستوى المقاومة التي لا يستطيع أحد ممارستها وحصرها في اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي بشكل موسمي ومن ثم فرض هدنة جديدة إلى حين انتظار عدوان جديد".

وأضاف بعضهم: «لا توجد مقاومة بالمعنى الصحيح كما كانت في السابق، كما ظهر تهتك في النســيج الاجتماعي حتى أصبح المواطن منهكا في ظل الانقسام وحكم حماس الذي تضاعفت فيه البطالة على مســتوى الشــباب والخريجين، يضاف إلى ذلك أزمــة الكهرباء حيث يعيش القطاع في شــبه ظلام دامس، ما شــكل مزيدا من المعاناة في انتظام عجلة الحياة اليومية على كافة المســتويات، وتحول القطاع إلى معتقل كبير يعيش فيه نحو مليوني شــخص لا يخرج إلا البعض منهم كحالات إنسانية وبشكل استثنائي".

وتابــع البعض: «باختصار شــديد، الكل يعاني في قطاع غزة جــراء الوضع القائم ونتمنى أن ينتهي الانقســام في أقرب فرصة ليســتعيد الشعب عافيته، وتستعيد السلطة شرعيتها وتحكم غزة لتعمل على التخفيف من معاناة المواطنين».

واعتبر آخرون "أن حماس لم تنجح بالمطلق في المزاوجة بين الحكم والمقاومة، وأن هذا الأمر أثبت فشــله بشــكل ذريع، وأي عمل تقــوم به ينعكس على كل قطاع غــزة باعتبارها الجهة المتمســكة بزمام الأمور كحكومة أمر واقع لم تنجح في تجنيب ســكان القطاع ويلات الحصار المفــروض على غــزة، والذي تتخذه إسرائيــل ذريعة كرد فعل على أي عمــل مقاوم يقوم به الشعب الفلسطيني".

وتابــع آخرون: «غالبية ســكانية لا تريد حماس في الحكم بســبب انهيار الوضع الســياسي والاقتصــادي والاجتماعي والتعدي على الحريات، وتزايد حالات الانتحار والقتل نتيجًة لتزايد الفقر والبطالة".

وأضــاف التقريــر: "يعاني الناس في قطاع غــزة من فقر وبطالة وغلاء، مع إغلاق شــبة تام

للمعابر، وأزمات متتالية في الكهرباء والماء والغاز. حتى إن الحركة نفسها والتي كانت توصف من أغنى الحركات الفلسطينية، أصبحت تعاني ماديا منذ إغلاق مصر للأنفاق في صيف 2014، مـا أوقف عجلـة صرف رواتب موظفيها بانتظام لاعتمادها لسـنوات على مـا تدره الأنفاق للحركـة مـن أموال كثيرة، وقد توقف الدعم الإيراني لها، وهـو ما دفع الحركة إلى خطوات لم تكن محسـوبة زادت من حالات الغضب عليها. وكانـت الحركة قد فرضت ضرائب متعددة في السـنوات الأخيرة على السـكان، ما زاد من تذمر المواطنين هناك. وكتب مغردون كثر ضد ضرائب حماس التي خلقت جدلا كثيرا مع شراء الحكومة 36 سـيارة لمديريها العامين. ما دفع ذلك مناصرين لحماس نفسها بانتقادها على العلن".

واعتبر "زياد الظاظا" القيادي الحمساوي، في حديث لـ«الشرق الأوسط»، أن حركته أصابت حين حافظت على القضية من الاندثار في ظل التسـوية السياسـية والتنازلات المسـتمرة من قبل أصحاب مشروع أوسـلو. كما أشـار إلى أن حركته سـعت وما زالت تسـعى إلى أن يكون الشـعب الفلسـطيني كما في نظر العالم العربي والإسـلامي شـعبا حرا وأبيا يريد أن تكون له دولة مسـتقلة كاملة السـيادة ويحافظ على مقاومته حتى التحريـر. ورفض اعتبار أن حركة حماس بعد عشر سنوات من حكمها للقطاع قد خسرت من شعبيتها، مشيرا إلى أنه في أعقاب العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة خرج الشعب مؤيدا للمقاومة وصمودها الكبير أمام آلة الحرب الصهيونية.

من جهته لم يخفِ الدكتور عطا الله أبو السبح الوزير السابق في حكومة حماس، أن حركته كانت ستفكر بعمق أكثر لو عاد بها الزمن إلى وراء، مشيرا إلى أن الحصار المفروض على القطاع وما يجري في المنطقة كلها عوامل ليست ناضجة لأن يقود حكم إسلامي أي دولة.

وتشـير إحصائيات حصلت عليها "الشرق الأوسط" من مراكز حقوقية، إلى أنه سجلت منذ بداية العام (2016) 35 محاولة انتحار بطرق متعددة، فمثلا في كانون الثاني 2015، سـجلت حالتا انتحار، وفي شباط 2016 سجلت 6 حالات انتحار.

وحسـب التقرير، يعاني الغزيون مـن ضغوطات تتعلق بالحريـات العامة؛ حيث وضعت حماس قوانين صارمة تتعلق بالتنزه على شاطئ البحر، وعدم السماح للنساء بتعاطي النرجيلة، وفرض طريقة عرض البضائع في المحلات، والتدخل بطريقة قصة الشعر وارتداء الملابس.. وهو ما أثار الجدل داخل حماس نفسها.

وبحسـب تقرير إحصائي لـ«الأونروا» فإن نحو ثلث اللاجئين الفلسـطينيين في غزة، والبالغ عددهم 1.2 مليون نسـمة، ظهرت لديهم أعراض اضطرابات نفسـية واجتماعية. مشـيرة إلى أن الحصـار المفروض على القطاع، لا يؤثر فقـط في النواحي البدنية والاقتصادية والاجتماعية للسكان، لكن يعرضهم أيضا لمستويات عالية من الضغط النفسي والاجتماعي.[94]

الخلاصة

هنالــك تباين كبير بين وجهتي النظر اللتان تقيّمان تجربة حماس في الحُكم: خطاب حماس يغلب عليه أســلوب الخطابة، واللغة الإنشــائية، وعبارات الصمود والممانعة والمقاومة، بينما تصريحــات خصومها تســيطر عليها الأحكام المســبقة، ووصف غزة بإمــارة الظلام، والحكم الاســتبدادي، والعصور الوســطى، وتلك الخطابات بهذه الطريقة تُبعــد الناس عن الحقيقة. ولكنها تضعنا دفعة واحدة أمام الســؤال الصعب: هل نجحت حماس أم أخفقت في حكمها؟ وبالطبــع، من الصعوبة اختزال الإجابة بكلمة واحدة: نعم أو لا. ذلك لأن الإجابة تعتمد على مفهومنا للنجاح، وعلى المعايير التي سنستخدمها في التقييم، وفي النهاية تبقى الأحكام نسبية.

صحيح أن حماس وصلت للحكم بطريقة ديمقراطية سلمية وعبر الانتخابات، لكن طبيعتها البراغماتيــة (كحركة وُلدت من رحم الإخوان) جعلتها تتعامل مع الديمقراطية بطريقة نفعية، فهي تعاملت معها كســلم يستخدم لمرة واحدة فقط، للوصول للسلطة، ثم الاستفراد بها، ثم حرق كل السلالم التي تؤدي للديمقراطية، وتداول السلطة.

قد تكون حماس نجحت بالفعل في تثبيت الأمن الداخلي، وترســيخ ســيادة القانون، ولكن ألم تكــن مأثرة "طالبان" "الوحيدة" هي ترســيخ الأمن؟! وقد تكــون حماس نجحت بالفعل بالصمــود كل هذه الفــترة، بالرغم من الضربات التي كانت تتلقاهــا من كل صوب وحدب، ولكــن طول البقاء ليس هو معيار النجاح، فنظام القذافي في ليبيا دام 42 ســنة، ولكنه عندما سقط في النهاية، تكشّف مقدار الاحتقان الذي ظل مختزنا في صدور الناس كل هذه السنين.

مــن الممكــن أن حماس نجحت فعــلا في مجال الحكــم، ومارســت الإدارة بطريقة فعالة ومتصاعــدة، ووطــدت أركان ســلطتها، ولكن حتى لو نجحــت حماس إداريــا، وبنت حالة مثاليــة – وهي ليســت مثاليــة بالتأكيد – إلا أنه لا قيمة لنجاح الحكومــة إداريا، إذا لم يكن الإنســان محور اهتمامها، وجوهر رسالتها، وإذا وظّفت الجماهير لخدمة الشعار، بل وجعلتها ضحية له، وإذا صارت القضية الوطنية برمتها في خدمة الحزب الحاكم، ورهينة بيده، وإذا فَقَد المواطن حقوقه، وبل وحياته في سبيل الحفاظ على هذه الحكومة، ولا قيمة لنجاح الحكومة، إذا كانت البطالة والفقر حالة ملازمة للمجتمع، وإذا شعر الناس أنهم في سجن كبير.

نجحــت حماس كحزب يناضــل من أجــل أيديولوجيا معينــة، ونجحت كحركة سياســية

وصلت للسـلطة وناضلـت للحفاظ عليهـا، وبرهنت على قوتها وتماسـك بنيانهـا الداخلي، ونجحت كحكومة متمسّـكة بخطابها السياسي حسب الثوابت التي أعلنتها، بالرغم من حجم الضغوطـات الواقعة عليها. ولكن نموذجها هذا يشـبه «بنجاحه» النـماذج التي قدمتها كل الأحزاب الشمولية الحاكمة في العالم الثالث.

ولكن، هل هذا هو النجاح الذي كان ينتظره الشـعب الفلسطيني (الذي انتخب حماس)!؟ أم هـو النجاح الذي حرصت عليه حماس بعقلية ومنهج الحزب الحاكم الأوحد؟! فهناك بون شاسـع بين نجـاح الحزب في الوصول للسـلطة والبقاء فيها، وبين نجاحـه في تحقيق أهداف الشعب العليا، والدفاع عن مصالحه الحيوية، وتمثيل قضيته الوطنية، وتأمين حياة كريمة لائقة له، تشرع أبوابها على المستقبل، وتتصالح مع المجتمع الدولي.

الفصل الرابع

الحروب على غزة

حجارة السجِّيل في مواجهة عامود السحاب

الحروب على غزة.. رؤية من زوايا مختلفة

منذ سيطرة حماس على قطاع غزة في صيف 2007، ولغاية العام 2014، تعرض القطاع لثلاثة اعتداءات عسكرية عنيفة شنتها إسرائيل، بمعدل كل سنتين اعتداء يصل بوتيرة عنفه وحجم تدميره إلى مستوى الحرب. نجم عنها تدمير أكثر من 80 ألف منزل، وإلحاق أضرار جسيمة بمرافق البنية التحتية والمرافق العامة ومنشآت القطاع الخاص، والأهم من ذلك سقوط 3630 شهيدا، وجرح أكثر من 18 ألفاً آخرين (عدا الإصابات النفسية)، منهم من فقد يده أو رجله أو تشوه وجهه.. في الحرب الأولى 2008، سقط 1328 شهيدا، وفي الحرب الثانية 2012 سقط 155 شهيدا، وفي الحرب الأخيرة 2014 التي دامت 51 يوماً سقط 2147 شهيداً.[96]

وحتى نحلل ونعي النتائج السياسية لهذه الحروب وتداعياتها وأثرها على القضية الفلسطينية ومستقبل الصراع، لا بد لنا أولاً من فهم دوافعها وأسبابها، ثم وضعها في سياقها التاريخي المتصل مع الحروب السابقة، بل والمتصل مع كافة حلقات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والذي بدأ قبل النكبة، وتواصل بعدها بأشكال وتجليات عديدة.

دوافع الحرب في الإعلام

في البدايــة لا بد من التوضيح، بأن إسرائيل هي التي كانت تبدأ الحرب كل مرة، وهي التي تختــار التوقيت والمكان وتحدد الأهداف، وبالتالي فإن إسرائيل تمثل الجهة المعتدية، وتتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية عن اعتداءاتها.

في كل مرة، تزعم إسرائيل في حروبها على غزة أنها لا تســتهدف الشــعب الفلسطيني، وإنما تريد القضاء على حكومة حماس «الإرهابية»، أو إضعافها، أو معاقبتها، أو أنها تريد فرض الأمن ومنع إطلاق الصواريخ، وأنها تقوم بذلك من منطلق الدفاع عن النفس.. أي أنها تسعى لحصر أهدافها المعلنة بكل ما يتصل بحماس؛ فتردد وســائل إعلامها بعض المصطلحات لتكريسها في الخطاب الإعلامي العالمي عــلى أنها بديهيات، من مثل: الحرب على حماس، صواريخ حماس، أنفاق حماس، شــعب غزة، الحرب على غزة.. وهي بذلك إنمــا تضلل العالم وتخدعه لتحقيق هدفــين: الأول تمرير مخططاتها دون أن يعترضها أحد، متذرعة بأن حماس مدرجة على قوائم الحــركات الإرهابيــة، وأنها حركة معزولة سياســيا، وبالتالي يحق لهــا أن تحاربها تحت حجة الدفاع عن النفس، مع محاولات ربطها بحركات إســلامية اقترن اسمها بالإرهاب مثل داعش! والثاني، صرف الأنظار عن ممارســاتها في الضفة، وعن جوهر القضية الفلسطينية، واختزالها في جزئيــة واحــدة هي حماس وغزة، خاصة عندما يتم التركيز عــلى قضايا المعبر والميناء والمطار والحصار.. وكأن حل هذه القضايا يعني حل القضية الفلسطينية.

ومــن الغريب أن بعض الأطراف من داخل حماس تســاوقت مع هــذا النهج من حيث لا تدري، بهدف إعلاء شــأن حماس، وإبراز وجودهــا في الفضاء الإعلامي، وجعل صورة المقاومة وتضحياتها مقترنة بحماس حصرا..

ومــع ذلــك، يجمع كثير من المحللين عــلى أن أهداف إسرائيل الحقيقيــة من حروبها ليس كــما تدعــي في إعلامها، وليس كما تــروج له أطراف مــن داخل حماس أيضــاً، حيث أن كل طرف منهما يســعى لتكريس صورة معينة للحرب وأسبابها ونتائجها بما يخدم مصالحه فقط، ولكنهــما لن ينجحــا في ذلك إلا إذا اعتبرنــا أن تاريخ الصراع العربي الصهيــوني قد ابتدأ للتو، أي منذ أن اســتهدفت إسرائيل حماس!! ثم نقفز عــن كل تاريخ إسرائيل الدموي، وننسى كل تضحيات وعذابات الشــعب الفلســطيني في الوطن والشــتات على امتداد سنوات الكفاح في العقود الماضية.

حروب اختبارات

في العادة، لا تكشف الدول والجهات المتصارعة عن كامل أهدافها من شن الحرب، ولا عن كامل استراتيجياتها في إدارة الصراع؛ وهناك دوما أهداف معلنة وأخرى خفيّة، وأحيانا يكون الخفي من الأهداف أخطر من المعلن.

والحروب العدوانية التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة لا تخرج عن هذا المفهوم، بل إن بعض المحللين يتحدثون عن مخططات إسرائيلية وصفقات مشبوهة عجزت السياسة عن تمريرها، سيتم تمريرها تحت ضجيج الصواريخ، ودوي القصف وحالة الدمار الرهيبة.

وفي هذا المشهد الدامي ثمّة أسئلة مغيَّبة، لا يطرحها أحد، وإذا طُرحت، فإن الكثيرين لا يودون سماع إجابات. وثمة دلالات رمزية لا تقل أهمية عن الواقع، وأحيانا تحتل مكانه، أو تتقدم عليه، وهناك الكثير من نزعات الإشباع النفسي والرضا عن الذات، والبحث عن إنجازات رمزية تصل إلى حدود الوهم.

بعد أن فشلت الحركة الصهيونية في إلغاء وجود الشعب الفلسطيني ومحوه عن الخارطة، صار هدفها الإستراتيجي والدائم هو تدمير مقدراته، والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة، وفرض حل للصراع بالطريقة التي تراها من زاويتها فقط.

وبعد أن فشلت مفاوضات كامب ديفيد في تموز 2000، وصل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي إلى مرحلة المواجهة المباشرة والصدام الحتمي، ومع انطلاقة الانتفاضة بعد ذلك بشهرين، ولأكثر من خمس سنوات متتالية، خاضت إسرائيل حربا تدميرية على السلطة الوطنية دمرت خلالها كافة مقراتها الأمنية والمدنية، وأعادت احتلال مدن الضفة الغربية، وقتلت واعتقلت الآلاف وحاصرت «ياسر عرفات» في المقاطعة، وتمكنت من عزل السلطة سياسيا وإضعافها عمليا.. لتمرير مخططاتها في التوسع الاستيطاني وتهويد القدس وبناء الجدار وتقطيع أوصال الضفة الغربية وعزل المناطق عن بعضها، لفرض الحقائق على الأرض، للحيلولة دون قيام دولة مستقلة متواصلة جغرافيا وتمتلك مقومات الاستمرار..

بعد ذلك كله، طرحت إسرائيل خطة الانسحاب إحادي الجانب من غزة، في محاولة منها لعزل القطاع عن الضفة، وتهيئة الظروف للإنقسام، وبعد أن تم لها ما أرادت، استكملت مخططها بتثبيت الانقسام، وإضعاف «السلطتين» في غزة والضفة على حد سواء؛ في الضفة واصلت حملتها العسكرية والأمنية، وفي غزة شنّت ثلاث حروب، أرادت من خلالها تدمير

القدرة العسكرية لحماس وبقية فصائل المقاومة، وبالتالي إجبارها على عقد هدنة معها، ولكن بشروطهـا، حيث أن إسرائيل لا تقبـل أن ينمو على خاصرتها كيان معادٍ يطور قدراته القتالية باسـتمرار، بينما تقبل بل وترحب باسـتمرار حالة الانقسـام الفلسـطيني - أي كيان سياسي لحـماس في غزة معـزول ومحاصر، وسـلطة في الضفة ضعيفة وتقبع تحـت الاحتلال - فهذا الوضع يخدمها تماما ويعفيها من دفع أي اسـتحقاقات سياسـية، ويوفر لها الذريعة للتنصل والتهرب من مسـؤولياتها السياسية والقانونية، ويمنحها الوقت الكافي لفرض رؤيتها للحل على أرض الواقع، ويُضعف الطرف الفلسطيني ويقلص خياراته إلى أقصى حد.

وحيـث تدرك إسرائيـل تماما أن القضاء على حماس هو هدف شـبه مسـتحيل، ولا يمكن تحقيقه إلا عبر بحر من الدماء، لا قِبَلَ لإسرائيل بتحمّل تبعاته، لذلك فهي لا تسعى لتحقيقه، بقـدر ما تسـعى إلى إجبار قيادات حماس عـلى تغيير منهجها وحملها عـلى تقديم تنازلات مؤلمة؛ فاستمرار بقاء حماس – شريطة أن تكون ضعيفة ومراقَبة – هو ضمانة لاستمرار حالة الانفصال في الساحة الفلسطينية، وهي الحالة التي تسعى لإدامتها.

ومن خلال هذا السياق التاريخي يمكن فهم دوافع إسرائيل في حروبها؛ بمعنى أن ما يحدث في غزة هو استكمال لما يحدث في الضفة، ولِما كان قد حدث من قبل في المنفى، فإسرائيل هي نفسها لم تتغير والشعب الفلسطيني هو ذاته قبل العدوان وبعده.

في العدوان الإسرائيلي على غزة (2008، 2012، 2014) كانت إسرائيل في كل مرة هي البادئة، وبهـذا المعنى؛ فإن الحرب تكون قد فُرضت على غزة فرضاً، ولم يكن أمام حماس ومعها بقية قوى المقاومة من خيار سـوى الدفاع عن النفس. وقد أجمع كثير من المراقبين على أن هدف إسرائيـل من الحـرب على غزة القيام بجملة من الاختبارات التي على ضوئها سـتقيّم النتائج وتسـتخلص العبر على المستويات الإسـتراتيجية والتكتيكية؛ من أهمها اختبار كفاءة منظومة الدفـاع الصاروخية المضادة للصواريخ، أي ما يُعرف بالقبة الحديدية، وفي نفس الوقت اختبار قدرات الصواريخ الفلسـطينية من حيث مدى دقتها والمسـافات التي يمكن أن تصلها وقوتها التفجيريـة وغير ذلك. وأيضا اختبار جاهزية الجبهة الداخلية (الإسرائيلية) وتدريب السـكان بشكل عملي على التعود والتكيف مع أجواء الحرب، وكيفية التصرف (السليم) إذا ما تعرضت مدنهم لقصف صاروخي كبير.

ويمكن إضافـة اختبارات أخرى كتدريب الطيّارين الجدد على القيام بطلعات اسـتطلاعية وهجوميـة في ظروف حـرب حقيقية، وصقل مهارات الجيش، والحفـاظ على لياقته البدنية، وإدامة أجواء ومفاهيم الحرب في الثقافة الإسرائيلية خاصة للأجيال الجديدة.

هـذه الاختبارات ضرورية جدا بالنسـبة لدولة عسـكرية عدوانية مثـل إسرائيل، وتأتي في

إطار تطوير وتعزيز قدراتها في حالة قيامها بأي حرب شـاملة في المسـتقبل سـواء مع إيران، أو مـع غيرها. وإلى جانب هذه الاختبارات تهدف إسرائيل إلى اسـتنـزاف ترسـانة الصواريخ الفلسطينية، وتدمير قدرات المقاومة، وتحطيم بنيتها التحتية، واغتيال قادتها، وتدمير إمكانية تجديد وترميم قوات المقاومة في المسـتقبل، وتأمـين الحدود بما يضمن عدم تهريب صواريخ وأيـة معدات قتالية. أي بعبارة موجزة تأمين الجبهة الجنوبية لإسرائيل، وضمان هدوئها لأمد طويل.

وإضافـة لذلك، فإن إسرائيل معنيّة باختبـار موقف النظام العربي، وخاصة المصري، وكذلك اختبار ردات الفعل الجماهيرية في مصر وبقية البلدان العربية، وقياس مدى ونوعية الاختلاف بين ردود الأفعال الحالية (الرسمية والشعبية) عنها في الزمن السابق.

أي أن إسرائيل جعلت مـن غزة ميدان رماية للتدريب بالذخيرة الحيّة؛ لكنه ميدان يقطنه بشر من لحم ودم. ولا أعتقد أن هناك جريمة أبشع من هذه الجريمة.

ولكن هذه الاختبارات (الحرب) يمكن تأجيلها، أو القيام بها في أي وقت آخر، إلا أن إسرائيل تختار التوقيت لتحقيق أهداف إسـتراتيجية أخـرى، منها مثلا التغطية على صراعات وأزمات داخل إسرائيل، أو للتهرب من اسـتحقاقات سياسـية دولية، من خلال حرف الأنظار وتوجيه الإعلام باتجاهات أخرى، أو لعرقلة جهود السلطة الوطنية الرامية لانتزاع اعتراف عالمي بدولة فلسـطين، كما حصل حيت توجهت السلطة للأمم المتحدة لنيل العضوية عام 2012 (الحرب الثانية سبقت زيارة الرئيس عباس لنيويورك في التاسع والعشرين من نوفمبر 2012). أو لإعاقة الجهود الفلسطينية لترتيب البيت الداخلي، والتلويح بإمكانية توقيع هدنة واتفاق سياسي بين إسرائيل وحكومة حماس من شـأنها تثبيت الانقسـام بشكل نهائي، ما يعني أن جهود منظمة التحرير لإقامة دولة فلسـطينية سـتكون بلا جدوى. طالما أن جزءًا مهما وأساسـيا من الدولة منفصل عنها.

وفي الحـرب الثالثة (صيف 2014) والتي أسـمتها إسرائيل الجـرف الصامد، أرادت إسرائيل التأكيد على نتائج حروبها السـابقة، إضافة إلى أسـباب أخرى اسـتجدت قبيل الحرب أهمها إعلان حكومة التوافق وبداية نهاية الانقسـام. فبعد أن اصطدمت مفاوضات التسـعة اشهر بحاجز الفشـل وتوقفت كلياً في أواخر نيسـان 2014، دون أن يحمّل المجتمع الدولي الطرف الفلسـطيني مسؤولية فشلها، دخلت المنطقة في مرحلة من الفراغ وغياب البدائل، وهو الأمر الذي لا يقبله منطق السياسـة. في تلك اللحظة التاريخية توصلت السـلطة وحماس للتوقيع على اتفاق الشـاطئ لإنهاء الانقسام وتشـكيل حكومة توافق وطني.. وكما هو متوقع لم ترُقْ المصالحة الفلسـطينية لإسرائيل؛ فشنّت حرباً سياسية ودبلوماسية وإعلامية على السلطة، إلا

أنها أخفقت في انتزاع موقف دولي (وحتى أميركي) معارض لحكومة التوافق، فلجأت للتصعيد الميداني. في البداية استغلت اختفاء ثلاثة مستوطنين (حزيران 2014)، فقامت بحملة عسكرية وحملة اعتقالات في مختلف مدن الضفة، إلا أنها جوبهت برد جماهيري كبير، ثم لجأت إلى عدوانها على غزة، ولنفس الهدف: إرغام السلطة على فك تحالفها مع حماس، والعودة للانقسام، والتهرب من استحقاقات العملية السلمية. وهذا يعني أن الهجوم الإسرائيلي على غزة هدفه سياسي، وليس أمنياً، والحجة كالعادة هي تدمير ترسانة المقاومة، علماً أن غزة كانت في السنتين السابقتين جبهة هادئة.

المفاجأة التي أجبرت إسرائيل على تغيير حساباتها، هي مشاركة القدس والمدن الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948 في الانتفاضة الجماهيرية القصيرة التي سبقت الحرب بقليل، الأمر الذي دفع نتنياهو أن يتحول بهجومه إلى قطاع غزة، حيث أن قصف القطاع بحجة مكافحة «إرهاب» حماس هو الخيار الأفضل والأسهل له من مواجهة مقاومة شعبية سلمية يشترك فيها فلسطينيو الداخل والقدس.[97]

وهكذا، بدلا من أن تنحصر أعمال العنف داخل مدن ومخيمات الضفة، كما كان نتنياهو يخطط، جاءت انتفاضة الشارع الفلسطيني في القدس والجليل والمثلث، أي أن الصراع انفجر دفعة واحدة على نحو غير متوقع ليشمل «الداخل الإسرائيلي». ما يعني أنه إذا لعبت إسرائيل بورقة المستوطنين، فإن فلسطينيي الـ48 جاهزون للدخول في المعركة، وهذا يعني بالمفهوم الإستراتيجي أن الرد الفلسطيني الشعبي على فشل «حل الدولتين»، هو طرح «حل الدولة الواحدة ثنائية القومية»، وأمام هذا المأزق هربت إسرائيل إلى جبهة غزة، لتغلق هذه الجبهة التي باغتتها فجأة؛ سيما وأن الظروف الإقليمية تساعدها أكثر على فرض رؤيتها للحل بالقوة، حتى لو تطلب الأمر استهداف المدنيين، خاصة وأنها صوّرت عدوانها على أنه حرب متكافئة بين جيشين، وبين قوتين صاروخيتين.

وإذا كان السبب المباشر للحرب، قصة المستوطنين الثلاثة وصواريخ حماس، فإن توقيتها جاء استغلالا لظرف دولي مواتٍ من ناحية، ولظرف إسرائيلي داخلي ضاغط من ناحية ثانية؛ حيث حاول»نتنياهو» استعادة صورة الزعيم القوي، وتعزيز مكانة حكومته؛ وكذلك فإن السبب الأساسي (كما هو في الحروب السابقة) هو تحقيق أهداف إسرائيل الكبرى، وهي: عزل قطاع غزة ككيان منفصل، غارق في الأزمات، والاستفراد بالضفة وجعلها مجرد كانتونات تحكم نفسها، بحيث لا يمكن تحولها إلى دولة مستقلة، وهذا كله يتم من منطلق أن إسرائيل تتعامل مع الضفة والقدس كأراضٍ إسرائيلية، أو متنازع عليها يشغلها أو يحتلها الفلسطينيون، بينما تتعامل مع قطاع غزة على أنه كيان معاد. أي بمعنى آخر تسعى حكومة نتنياهو لدق الأسفين

الأخير في نعش «حل الدولتين»، بعد أن تكون قد ثبتت الانقسام الفلسطيني مرة ثانية وإلى الأبد، وانسحبت مما هو أقل من 60% من أراضي الضفة في إطار تفاهمات إقليمية. وهذا هو جوهر الحل الذي تريد إسرائيل الوصول إليه، وبالقوة.

والعامل الآخر لاختيار التوقيت، يأتي في سياق الدعاية والترتيبات والصراعات الداخلية، خاصة عندما تكون حاجة أو استحقاق لإجراء انتخابات، سيما وأن أحزاب اليمين الإسرائيلية تتعزز فرص نجاحها في أجواء الخوف والحرب، والشعور بخطر التهديد الخارجي. وطالما جعلت الأحزاب الإسرائيلية من الدم الفلسطيني مادة للدعاية الانتخابية، وهي جريمة أخرى لا تقل بشاعة، تتورط فيها إسرائيل.

طبيعة هذه الحروب

بدايــة، لا بد من التأكيد على أن الحروب التي شــنتها إسرائيل على القطاع كانت حروبا لا أخلاقيــة، ولعل المثال التالي يبرهــن على ذلك: أثناء العــدوان 2008، قصفت إسرائيل مجمع الوزارات بتسعة صواريخ من طائرات F16، ثم سكتت الغارة لمدة 20 دقيقة، فدخلت سيارات الإسعاف لإنقاذ المصابين، في تلك اللحظات أطلقت الطائرات الإسرائيلية أربعة صواريخ أخرى، وأوقعت مجزرة مسعفين.

ومــن ناحية أخــرى، إذا كانت إسرائيل هي البادئة في الحرب، فإن هذا لا يعني أن بإمكانها إنهائهــا بالطريقــة والوقت الذي تحدده بنفســها، وإذا كانت قد أعلنت عن أهدافها لشــن الحرب، فإن حماس وقوى المقاومة هي التي ستحدد مطالبها لإنهائها. علما بأن الطرفين التزما بالأهداف التي أعلن كل طرف عنها بشــكل واضح. بالنسبة لإسرائيل: بالإضافة للأهداف التي ذكرنــا، فهي ركزت على وقف صواريــخ المقاومة من قطاع غزة، ولم يتحدث أي قائد إسرائيلي عن احتلال القطاع، أو إســقاط ســلطة حماس. وبالنسبة لحركة حماس فإن ما تريده هو فتح معبر رفح البري بشــكل نهائي، وإنهاء الحصار، وإقامة مطار وميناء، ووقف العدوان والتوقف عن سياســة الاغتيالات، ولم يطلب أي قائد حمســاوي من العرب مددا عسكريا أو سلاحا، ولم يتحــدث أحد عن مطالب سياســية لها علاقة بقضايا القدس والمســتوطنات والجدار وغيرها. ومهما وصلت الأمور بين الطرفين فإن ذلك يدخل في إطار تحســين الوضع العســكري لتحسين شروط التهدئة فقط.

هذا يعني أن العلاقة الضمنية والملتبســة (الحاليــة) بين حماس وإسرائيل بصيغتها الراهنة لم تعــد مجدية، وباتت غير مقبولة للطرفين؛ بمعنى أن إسرائيل تريد من هذه الحروب إعادة صياغــة علاقتها مع قطاع غزة، على أســس جديدة ومختلفة، وأن حماس أيضا تســعى لذات الهدف، ولكن كل طرف من وجهة نظره الخاصة، وبما يخدم أهدافه ويضمن مصالحه، ولكن على أن تكون هذه العلاقة موثقة وبضمانات عربية ودولية.

وللتوضيــح، يمكن إجراء مقاربة سريعة بــين الحرب الثانية والثالثة على غزة والحرب الأولى (2008-2009)؛ حيــث بدأت إسرائيل الحرب الأولى بغــارات جوية مكثفة على مجموعة من الأهداف الحيوية والهامة بالنســبة لســلطة حماس (مقار الشرطة، السرايا، المباني الحكومية)، بما يشــبه الضربــة المباغتة على الــرأس، وأتبعتها بهجوم بري، أيضا اغتالت قيادات سياســية

(سـعيد صيـام، نزار ريان)، وهي قيادات لا علاقة لها بكتائب القسـام.. فبـدا وكأنّ إسرائيل تهـدف إلى إضعاف حكومة حماس؛ فـكان الهم الرئيسي لحماس آنـذاك الحفاظ على قواتها وتماسـك حكومتها، لذلك كانت حريصة على عدم الزج بقواتها العسكرية (كتائب القسام) في المواجهات، ولم تدفع بها للميدان، بل ادخرتها لمواجهة تداعيات الحرب التي كان من الممكن أن تؤدي إلى إسـقاط سـلطتها. بينما في الحرب الثانية بدأت إسرائيل باغتيال أحمد الجعبري (قائد كتائب القسـام)، ولم تعمد إلى اغتيال قيادات سياسـية، فهذه المرة كان واضحا أنها لا تريد إسـقاط حكم حماس، بل تريـد تأكيد نتائج وأهداف حربهـا الأولى، وهي القضاء على قوتها العسكرية الضاربة، بمعنى أنها تريد حكومة حمساوية ولكن بلا مخالب؛ أي تريد سلطة مدنية مسـالمة في غزة، تضمن بقاء الجبهة الجنوبية هادئة ومسـتقرة، وبالشكل الذي يكرس الانقسام، وهذا هو لب الموضوع.

ولكـن هذا لا يعني نجـاح المخطط الإسرائيلي بالضرورة؛ فعلى سـبيل المثـال قام الجيش الإسرائيلي باجتياح لبنان عام 1982 بما أسـماه عملية "سـلامة الجليل"، ولكن بدلا من تأمين سـلامة الجليل جاء حـزب الله إلى الجنوب وخـاض حربا طويلـة أدت في نهاية المطاف إلى هزيمة إسرائيل في جنـوب لبنان. وأيضاً، فإن عملية "الرصاص المصبوب" للقضاء على التهديد الصاروخي من غزة في شتاء العام 2009، لم تقض عليه؛ بل مكّنت حماس وبقية قوى المقاومة من تطوير صواريخ أبعد مدى وأكثر فاعلية.

وفيـما يتعلق بتكريس الانقسـام وتجزئة الوطن وتثبيت دويلة في غـزة، (أي القضاء على حلم دولة فلسـطينية) فإن إسرائيل لا يمكن لها أن تنجح في هذا المخطط إلا إذا لاقت تجاوبا من حماس، وفي هذه الحرب لاحظنا أن جميع القيادات الحمسـاوية كانت تؤكد على تحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، وأظهرت حسا عاليا بالمسؤولية، وحرصت على إنجاح خطوة الرئيس عباس في الأمم المتحدة.

الموقف المصري.. هل من جديد؟

الحرب الثانية على غزة جاءت في عهد الرئيس الإخواني «محمد مرسي»، وقد تباينت وجهات النظر بشـأن موقف النظام المصري الجديد؛ فالبعض رأى أن سـحب السـفير المصري من تل أبيب، وطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة، وعبارات التهديد في خطاب الرئيس مرسي، وزيارة رئيس وزرائه وأيضا زيارات الوفود الشعبية والرسمية الأخرى إلى القطاع، إلى جانب فتح معبر رفح وتقديم المسـاعدات الإغاثية والطبية.. على أنها تطور نوعي ومهم، وأنه أفضل بكثير من مواقف النظام السابق. فيما رأى آخرون أنها خطوات غير كافية، وأنه كان يجب اتخاذ مواقف أكـثر حزمـا وقوة، مثل إعلان إنهاء الحصار نهائيا، منع البوارج الإسرائيلية من اسـتخدام قناة السـويس، إلغاء كامب ديفيد، وقطع العلاقات الدبلوماسية كليا، والبعض طالب مصر بإعلان الحرب الشاملة على إسرائيل.

على أية حال لسـنا هنا بصدد إجراء مقاربات بين مواقف النظام المصري قبل وبعد الثورة – رغـم أهميـة ذلك – وما يعنينـا هنا (وهو ما يهم إسرائيل كذلك) هـو قياس مدى فعالية الموقف المصري وقدرته على إنهاء العدوان، ومنع إسرائيل من الإقدام على هجمات عسـكرية على القطاع في المسـتقبل، وإلى أي مدى يمكن لمصر أن تصل في مواقفها؟ وهل هناك ترجمة حقيقية ومؤثرة لاعتبار مصر قطاع غزة جزءاً أساسياً ومهماً من الأمن القومي المصري؟!

عـلى ما يبـدو، أن الموقف المـصري الجديد – رغم تطـوره النوعي – لم يرقَ إلى مسـتوى الطموح، ولم يشـكل أداة ضغط قوية قادرة على لجم العدوان، ولم يشكل أداة ردع لإسرائيل، وهذا ما سـتضعه إسرائيل في حسـاباتها الإسـتراتيجية، لكنها لن تغفل (ونحن أيضا يجب أن لا نغفل) عن حقيقة أن مصر بإمكانها أن تطور مواقفها وتجعلها أكثر تأثيرا، بعد أن تسـتقر الأمور على جبهتها الداخلية، وتسـتعيد عافيتها وثقلها وقدراتها، وتنهض من جديد، لممارسـة دورها القومي، كما هو مأمول؛ وهو أمر لا يبدو أنه سيتحقق خلال السنوات القليلة القادمة.

لكن الموقف المصري (في عهد مرسي) الذي فاجأ كثيرين، هو لعبها دور الوسيط بين حماس وإسرائيل، مع اسـتبعاد لدور السـلطة الوطنية أو منظمة التحرير، مـا أثار مخاوف قيادات السـلطة أن تفضي هذه المباحثات إلى اتفاق سـياسي وهدنة طويلـة الأمد تؤدي إلى تكريس الانقسـام، وفصل القطـاع وإلقائه في حضن مصر. وهذا أكبر خطر يمكـن أن يلحق بالكيانية الفلسطينية، وبالقضية الفلسطينية.

وآنذاك ظهر ما يشير إلى قيام محور (قطري تركي مصري) ضاغط على قوى المقاومة للقبول بشروط إسرائيل لفرض التهدئة، وتجريدها من ترسانتها الصاروخية، وإحكام السيطرة على الحدود بما يضمن عدم تهريب أسلحة وصواريخ في المستقبل، وهذا بضمانات مصرية سياسية ستقع على عاتق الحكومة. ولا يخفى على أحد طبيعة العلاقات المميزة التي تربط دول هذا المحور مع الولايات المتحدة، خاصة وأن رعاية المباحثات مع قوى المقاومة كانت تتم بحضور قيادات مخابرات هذه الدول، وأنها تُوجت برعاية أميركية مباشرة، حيث حضرت هيلاري كلنتون شخصيا للإشراف على وضع اللمسات الأخيرة للتفاهمات التي تم بموجبها الإعلان عن وقف إطلاق النار.

وفي نفس السياق فقد أبدت قطر استعدادها لتمويل إعادة إعمار القطاع، فيما تجهزت الشركات التركية للقيام بعمليات الإعمار، كما لو أن هذه الدول جاءت لتتآمر على غزة، وتتقاسم غنائمها، بدلا من دعمها.

وهكذا، وبعد سبعة أيام ونصف من العدوان المتواصل، والقصف المكثف، والتراشق الصاروخي "المتبادل"، توصلت قوى المقاومة وإسرائيل برعاية مصرية إلى إبرام تفاهمات، تنص على وقف إطلاق النار. ومع أهمية توقف المجازر الوحشية بحق الأطفال والمدنيين في غزة؛ إلا أنه يتوجب علينا إدراك أن هذا الاتفاق الذي وقعته حماس والجهاد الإسلامي، وضمنت تطبيقه مصر، وباركته الولايات المتحدة، يعني أن كافة أعمال المقاومة (عمليات عسكرية، صواريخ، إطلاق نار..) ستتوقف تماما، وسيناط بحكومة حماس وأذرعها العسكرية مهمة تأمين التزام الكل بالتهدئة، وهذا الوضع وإن كان قائما بحكم الأمر الواقع منذ سنوات عدة، فإنه الآن قد تم توثيقه رسميا، وسيأخذ الصفة القانونية، وستحرس حماس الحدود بكل جدية.

وهذا يعني أن حماس، وأيضا مصر (الإخوانية) قد دخلتا مرحلة جديدة مختلفة كليا في فهمهما للصراع، وهذا بحد ذاته يعتبر تغيراً أيديولوجياً عميقاً. أو على الأقل الإعلان عن تحول كانت ملامحه واضحة منذ زمن.

وإذا توقف الأمر عند اتفاق تهدئة، فليس لنا اعتراض، أما أن تتحول التهدئة إلى هدنة، واتفاق سياسي يضمن إنهاء الصراع قبل حصول الشعب الفلسطيني على أبسط حقوقه الشرعية، فهذا أمر مختلف. لأن هذا يعني أن الحرب شُنت من أجل فرض هدنة استراتيجية مع حماس، تؤدي إلى ترسيم حدود نهائية بين غزة وإسرائيل، وتضمن التزام حماس بوقف كافة أشكال المقاومة منها ومن قبل أي طرف فلسطيني آخر، مقابل فتح معبر رفح بشكل كامل لتصبح الحدود المصرية مع غزة حدوداً دولية مع تعهد إسرائيلي بوقف الاجتياحات،

ودون هذا الالتزام الواضح من حماس لن تستطيع الحكومة الإسرائيلية تمرير إهانة قصف تل أبيب والقدس بصواريخ فلسطينية.

ولكنا نظل على ثقة كبيرة بأن قيادات حماس لن تنجر إلى هذا المخطط المشـــبوه، ولن تقع في هذا الشرك، وقد سمعنا من كافة قياداتها تصريحات مسؤولة تنم عن حرص وطني صادق.

تداعيات حروب غزة على مستقبل الصراع

على المستوى التكتيكي، تركت الحروب آثارا بالغة ومهمة على جانبي الصراع؛ في الجانب الإسرائيلي بات مستقبل الحكومة وقيادات الجيش والاستخبارات موضع تساؤل، وتراجعت أكثر قوة الردع التي كان يتمتع بها الجيش، خاصة بعد أن تكبد خسائر في الأرواح، إضافة إلى الخسائر الاقتصادية، والخسارة الأخلاقية التي لحقت بالجيش من جراء استهداف المدنيين، وخاصة الأطفال.

في الجانب الفلسطيني عادت حماس بقوة إلى صدارة المشهد السياسي، كما تعززت الوحدة الوطنية بشكل لافت في مفاوضات القاهرة، من خلال الوفد الموحد، ومن خلال الالتفاف الشعبي من حوله. وتوفرت فرصة سانحة للرئيس محمود عباس لاستعادة مكانته وقطف ثمار الحرب. ولكن بعد انتهاء الحرب مباشرة، في مشهد مؤسف، عادت من جديد لغة الشتائم والتخوين وتبادل الاتهامات بين فتح وحماس، وبدا كأن مشهد التوحد بينهما موشك على التلاشي.

أما على المستوى الإستراتيجي، فقد بيَّن الشعب الفلسطيني أن لديه خيارات أخرى عديدة غير المفاوضات، ومن بينها الكفاح المسلح، وأنه قادر على الوصول لعمق المدن الإسرائيلية، وإجبار السكان على تغيير أنماط حياتهم. كما أثبتت الحرب للعالم أن الشعب الفسطيني موجود، وقضيته ما زالت جرحا مفتوحا، يدق جدران الضمير العالمي، وأنه لن يتحقق الأمن والسلام في المنطقة بل وفي العالم بأسره، من دون حل قضية فلسطين.

في الجهة المقابلة، بالرغم من أن إسرائيل لم تحقق نصرا واضحا وحاسما في تلك الحروب، وأنها تكبدت خسائر مادية وبشرية، لكن ذلك لم يكن بمستوى من العمق بحيث يؤثر على مستقبلها، أو يهدد وجودها؛ ففي الحرب الأخيرة مثلا خسرت إسرائيل باعترافها 65 جندياً، وجرح بضعة مئات آخرين. ولكن على المدى البعيد مثل هذه الأرقام لا تؤثر عليها بشكل فعّال؛ بل هي قادرة ومستعدة للتضحية بأضعاف هذا الرقم. ففي حرب أكتوبر 1973، خسرت إسرائيل 2800 جندي إضافة إلى آلاف الجرحى والأسرى. وفي اجتياح لبنان 1982 خسرت 850 جندياً وآلاف الجرحى. وفي حرب تموز 2006 خسرت 110 جنود.. ومع كل هذه الخسائر لم تتراجع مكانة إسرائيل، ولم يتهدد وجودها بمعنى حقيقي، بل أنها لم تغير سياساتها.

في المجـال الاقتصادي، كلفت الحـروب إسرائيل مليارات الدولارات، ومـع أن هذه المبالغ ليسـت بسـيطة، ولكن الرهان على الخسـائر الاقتصادية لإجبار إسرائيل على تغيير سياساتها رهـان في غير محله، ذلك لأن مثل هذه المبالغ وحتى لو كانت كبيرة، فإن للاقتصاد الإسرائيلي قدرة على تحملها، إذ إن الناتج القومي الإجمالي لإسرائيل يبلغ (290 مليار دولار).[98] فضلا عن الدعم المادي الكبير الذي ستتلقاه مباشرة من الولايات المتحدة. ومع ذلك، مثل هذه الخسائر تجعل من قرار الحرب أمرا يصعب اتخاذه في كل يوم، أو دون حسابات.

حتى على مستوى الهجرة اليهودية، فقد سجل العام الذي شنت فيه الحرب (2014) زيادة ملحوظة في أعداد المهاجرين إلى إسرائيل، حيث بلغ عدد القادمين 25 ألف مهاجر، نسبة كبيرة منهم أتت من فرنسا. وهذا الرقم هو الأعلى من نوعه خلال السنوات الأخيرة.

على المستوى السياسي، لم تتعرض إسرائيل لضغوط دولية كما جرت العادة في حروب سابقة، حتى مجلس الأمن أخفق في التوصل لأي قرار يلزم إسرائيل بوقف الحرب أو الانسـحاب، ولم تجرِ مظاهرات شعبية من داخل إسرائيل تطالب الجيش بوقف الحرب، ولم تتشكل جماعات ضاغطة كما جرى في اجتياح لبنان مثلا، وظل دور ما يسـمى بقوى السلام واليسار الإسرائيلي متواريا وضعيفا، ودون تأثير.

بعض هذه المعطيات، تشجع إسرائيل على خوض مزيد من الحروب مستقبلا، وبعضها الآخر تقيد يدها في اتخاذ قرار الحرب، أي أنها مجبرة على القيام بموازنة وتقدير موقف بشكل أدق في المستقبل.

وفي الجهة المقابلة، فيما يخص مسـتقبل المقاومة الفلسطينية، فإن التوقيع على أي مبادرة لوقف إطلاق النار، أو للتهدئة، أو لهدنة طويلة الأمد، سـتضع مسـتقبل المقاومة أمام سؤال كبـير: هل سـتواصل فصائل المقاومـة (وبالذات حماس والجهاد الإسـلامي) نهـج المقاومة المسـلحة؟ أم ستلتزم فعلا ببنود الاتفاقيات التي سـتنص بالتأكيد على ما يمنعها من مواصلة الأعمال المسلحة؟ (سميت أعمال عدائية في اتفاق 2012).

طبعـا يمكن قـول الكثير من الكلام الإنشـائي للإجابة على هذا السـؤال واسـتخدام أقوى الشـعارات.. ولكن ما نفتش عنه هو إجابة موضوعية تعكـس معطيات الواقع بدقة. خاصة بعد الخسـائر الفادحة وحجم الدمار الرهيب الذي خلفته الحرب، وبعد تشديد الرقابة على الحـدود المصرية، وإغلاق الأنفاق، وخسـارة حماس لحلفائها؛ أي الذين كانـوا يزودونها إما بالصواريخ (إيران، سورية، حزب الله) أو بالأموال (قطر)، أو بالتسهيلات اللوجستية (مصر في عهد مرسي)، فإذا ما كانت الحروب قد استنفذت ما لدى فصائل المقاومة من أنفاق وصواريخ، أو جزءٍ كبير منها، فإنها سـتحتاج سـنوات طويلة حتى تعوضها، فهل ستضع حماس مقدراتها

وجهدها وطاقاتها ومواردها باتجاه إعادة حفر الأنفاق وبناء ترسانة صاروخية؟ أم ستركز على إعادة الإعمار؟ ومعالجة تداعيات الحرب (الاجتماعية والاقتصادية)، سيما وأن القطاع سيحتاج سنوات طويلة حتى يلملم جراحه ويلتقط أنفاسه، ويعمّر ما خربته الحرب. ومن نافلة القول، أنه لا يمكن التوفيق بين الخيارين، خاصة في ظل الظروف والمعطيات القائمة. بمعنى آخر: هل لدى حماس القدرة على جلب حرب جديدة على القطاع؟ وهل لديها الاستعداد للإعلان عن خياراتها بكل صراحة ووضوح؟

كما بيّنت نتائج الحروب أن النهج السائد في إدارة الصراع قد أفضى إلى الفشل، بل وإلى التراجع للخلف، فعلى سبيل المثال، فإن مطالب المقاومة التي دفعت غزة من أجلها ثمنا باهظا كانت قبل الانقسام متحققة، بل كان الواقع أفضل مما تطمح له المقاومة الآن. فلم يكن الحصار مفروضا على القطاع، وكان في غزة مطار، ومشروع لميناء، ولم تكن هناك مناطق عازلة، وكان الصيد البحري أوسع بكثير من المطلوب اليوم.. وكانت مطالب الفلسطينيين أكبر وأهم (الحدود، القدس، حق العودة، المياه، وقف الاستيطان..).

كما بينت نتائج الحرب أن نهج المفاوضات الذي تبنته السلطة كخيار وحيد ورئيسي هو نهج فاشل، ولم يحقق أي نتائج تذكر، بل أن المستوطنات وسياسات التهويد والاعتقالات قد زادت في ظل المفاوضات. حتى المنجزات السياسية والدبلوماسية التي كان يتم إحرازها، لم تكن تجد المتابعة الحثيثة التي يمكن البناء عليها ومراكمتها، كما حدث مثلا مع قرار محكمة لاهاي بشأن الجدار، وتقرير جولدستون.. ومن جهة ثانية فإن خيار الكفاح المسلح (الصواريخ، ومن قبلها العمليات التفجيرية) قد ألحق بالفلسطينيين خسائر باهظة، ليس في أعداد الشهداء، ولا في حجم الدمار وحسب؛ بل في الخسائر السياسية الكبيرة أيضا.

بقول آخر؛ هذه الحروب أكدت أن المفاوضات لوحدها، بدون خيار المقاومة لا تؤدي إلا للفشل، وأن المقاومة المسلحة ما لم تكن مقترنة ببرنامج سياسي، وتحت قيادة واحدة، وبخط سياسي عقلاني لن تؤدي إلا للدمار. وبالتالي فإن الخيار الصائب الوحيد المتاح أمام الفلسطنيين هو المزاوجة بين المقاومة بأشكالها المتعددة وبين الخط السياسي الواقعي، والذي تعبر عنه سلطة واحدة موحدة، تعبر عن وحدة وطنية حقيقية. وفي ظل الظروف والمعطيات الحالية فإن خيار المقاومة الشعبية الشاملة المقترن بهجوم سياسي دبلوماسي إعلامي يجتاح كافة المحافل الدولية، وأهمها محكمة الجنايات الدولية، المدعوم عربيا وإسلاميا هو الخيار الأمثل الذي يمكن له أن يحقق الانتصار، وأن يجلب الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس، وليس فقط مطاراً وميناءً ومعبراً..

هزيمة أم نصر؟[99]

في أغلب الحروب، وعلى مر التاريخ، لم يكن هناك نصْر مطلق؛ ولا هزيمة مطلقة. وهناك حكمة قديمة (لا أدري من قائلها لكني أراها صالحة)، تقول: «إذا عجز القوي عن تحقيق الانتصار فإنه مهزوم، وإذا رفض الضعيف الاعتراف بهزيمته فإنه منتصر». فليس كل انتصارٍ انتصاراً، ولا كل هزيمةٍ هزيمةً، حتى أن انتهاء الحرب بصيغة لا غالب، ولا مغلوب، بالمعنى العسكري، يمكن أنْ نراها بالمعنى السياسي نصراً لأحد الطرفين، وهزيمةً للآخر. وفي التاريخ نجد أحيانا «نَصْرا حقيرا»، تقابله «هزيمة مُشَرِّفَة»؛ وكم من الهزائم العسكرية فاقت بقيمتها الاعتبارية أرفع الانتصارات، وكم من الانتصارات الحاسمة جُلّلت بعار الهزيمة. وأمامنا صورة كربلاء، التي ظلت شاهدة على خِسّة المنتصر ونُبل المهزوم.

ومن المهم معرفة أن حسابات النصر والهزيمة في الحروب لا يتم احتسابها وسط ضجيج المعارك، ولا تُفهم فقط من خلال لغة الأرقام والإحصاءات؛ بل تُسجَّل في المحصلة النهائية بعد انقشاع غبار المعارك، وما يتمخض عنها من تفاهمات واتفاقات، والأهم من ذلك، أن مفاهيم النصر والهزيمة يجب احتسابها "وطنيا"، وبشكل شمولي، وليس "حزبيا"؛ فانتصار حزب لا يعني بالضرورة انتصار كل الوطن، إلا إذا كان هذا النصر في إطار إستراتيجية وطنية شاملة .

كما أنه وعلى المستوى الإستراتيجي لا تتوقف مفاهيم النصر والهزيمة عند النتائج العسكرية، بل على كيفية التعامل مع الواقع الجديد؛ فعلى سبيل المثال تعرضت كل من ألمانيا واليابان لهزيمة عسكرية ساحقة في الحرب العالمية الثانية، وفُرضت عليهما شروط مذلة، إلا أن هاتين الدولتين تخطّتا البعد السيكولوجي السلبي للهزيمة، واجترحتا معجزة الانبعاث، وهاهما الآن ثاني وثالث قوة اقتصادية في العالم، وشعبهما يهنأ بالأمن والاستقرار.

وبالعودة لحروب غزة، وتحديد المنهزم والمنتصر، سنجد أن الآراء قد انقسمت على نحو متعاكس إزاء هذه المسألة؛ فبينما يرى البعض أن حماس ومعها كافة قوى المقاومة انتصرت، لأنها دكّت مدناً إسرائيلية بالصواريخ طالما اعتقدت أنها آمنة، وكسرت هيبة جيش الاحتلال، وأجبرته على التفكير مليا قبل الإقدام على أي اجتياح بري لقطاع غزة. وأنها غيرت إلى حد ما قواعد الاشتباك، وأوجدت معادلات جديدة.. يرى آخرون أن حماس لم تُلحِق أي هزيمة بإسرائيل، وأنه يصعب وصف ما حصل على أنه نصر رباني.. ليس بسبب التفاوت الكبير في

أعداد الضحايا وحجم الخسائر على الجانبين؛ بل وأيضا في شروط وكيفية وقف الحرب، وصيغة التفاهمات التي تمت، والاتفاقيات التي أُبرمت.

ومــن ناحية ثانية، يرى البعض أن إسرائيل حققت معظم أهدافها التي أعلنت عنها لشــن الحرب، وأهمها تجريد المقاومة من أســلحتها، وضمان هــدوء جبهتها الجنوبية ولأمد طويل. وفي المقابل، فإن حماس حققت نتائج سياســية على أكثر من مســتوى لم يكن لها أن تحققها بدون هذه الحرب؛ فقد خرجت من الحرب أكثر قوة وصلابة، واســتعادت صورتها في المخيال الشــعبي كحركة مقاومة باســلة، بعد أن ألحقت بكرامة إسرائيل إهانة، ســتظل آثارها لآماد طويلة.

وأمــام هــذا الاختلاف في رؤية نفس المشــهد، تتعقــد الصورة أكثر؛ خاصــة وأن الكثير من الدلالات الرمزية تفرض نفســها بقوة: على الجانب الفلســطيني دأبت حركات المقاومة على اعتبــار أي مواجهــة مع جيش الاحتلال نصرا مؤزرا لها، وهزيمة منكــرة لإسرائيل.. فإذا كانت كل هذه الهزائم قد لحقت بإسرائيل، فكيف نفسّــر تفاقم بؤس الواقع الفلسطيني وضعفه، في مقابل قوة إسرائيل المتزايدة، وتفوقها على كافة المســتويات، وزيادة غطرســتها وشراستها وعدوانيتها!!

وعــلى الجانــب الإسرائيلي، نجد نفس التباين؛ البعض لم يرضَ عــما أنجزه الجيش، لأنهم لم يكتفوا من الدم الفلسطيني، والبعض أصيب بجرح نرجسي سببته تلك الصواريخ التي وصلت تــل أبيــب والقدس، والبعــض رأى أن الجيش أصــاب أهدافا كبيرة من خــلال جولة صغيرة، والبعض تفاجأ من قدرة المقاومة الفلسطينية على النهوض من تحت الردم، وتطوير منظومتها الصاروخية، بعد أن ظن أنه قضى عليها، أو أضعفها في الحرب السابقة.

في النتيجة، يصعب القول بأن إسرائيل انتصرت، رغم الخسائر الفادحة في الأرواح والممتلكات التي ألحقتها بالجانب الفلسطيني، ورغم تفوقها العسكري الكاسح؛ فكل المباني والمقرات التي قصفتها وهدمتها تقع في بيئة مدنية لا تمتلك أي مضادات للطائرات، وبين الجانبين خلل فادح في موازيــن القوى، وغالبية ضحايا الهجمات الإسرائيلية هم من الأطفال والنســاء والشــيوخ والمدنيين، وليس في هذا أي بطولة، ولا يمكن اعتباره نصرا بأي مقياس، بل هو عمل لا أخلاقي، ولا يقبل به أحد، حتى أشد الناس تعاطفا مع إسرائيل.

وأيضــاً، لا يجوز إغفــال المنجزات التي حققتها قوى المقاومة، حتى لو كانت معنوية؛ ففيها دلالات رمزية ذات قيمة، يمكن البناء عليها وتطويرها في المستقبل، إلى الحد الذي يفرض على إسرائيل القبول بالحقوق الفلســطينية والاعتراف بها. المهم هو أن تخرج الفصائل من عباءتها الحزبية الضيقة، وأن يفكر الجميع ويعمل بالروح الوطنية الأوســع والأشمل، وفي هذه الحالة

سيكون كل نصر لحماس أو لغيرها نصرا لفلسطين.

ويجب أن لا ننسى أن حالة المقاومة التي مثلتها حماس والجهاد الإسلامي وبقية الفصائل قبل هذه الحروب وخلالها، لا يمكن فهمها بمعزل عن السياقات التاريخية للنضال الوطني الفلسطيني ككل؛ بمعنى أنه لا يجوز لأحد اجتزاء التاريخ وقراءته قراءة مبتسرة، وكأن تاريخ المقاومة قد وُلد للتو.. فهذا "النصر" الذي تحقق في غزة – بغض النظر عن نوعه وحجمه – لم يكن ممكنا تحقيقه لولا تاريخ طويل من المواجهات والحروب والمعارك.. بدأتها "فتح" عندما فجرت الثورة الفلسطينية، وبنت حينها مدرسة نضالية كان على رأسها خليل الوزير وياسر عرفات، واستمرت وتصاعدت وراكمت خبرتها الكفاحية بفعل كافة الفصائل والقوى الشعبية، وبفعل صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه، وفي الشتات، وتمسكه بحقوقه الوطنية.

فإذا رأينا صواريخ القسام امتدادا للكلاشنكوف والآر بي جي والحجر. وعندما نفهم المقاومة في غزة كمرحلة في سياق تاريخ ممتد؛ وامتدادا للتجربة الكفاحية الفلسطينية، فإن هذا سيصب في صالح الكفاح الوطني الشامل، وستتعزز بها الوحدة الوطنية. بمعنى أنه إذا ما تمكن الفلسطينيون من استعادة وحدتهم وطي ملف الانقسام، فإنهم يكونون بذلك قد أحبطوا المخطط الإسرائيلي، وهذا هو الانتصار الحقيقي. أما إذا انقشع غبار المعركة عن تكريس لحالة الانقسام، فإن هذا (النصر) سيكون بمثابة انتحار ذاتي غير مسبوق.

بكلمات أخرى، سينقلب هذا النصر الرمزي المشرف إلى نصر غير مشرف في حال تُوِّج بالتوقيع على اتفاق هدنة وتسوية سياسية تؤدي إلى تثبيت الانقسام، وتجعل من حماس رغم انتصارها حارسة لبنود الهدنة... ففي هذه الحالة سيكون من غير المقبول لأي مقاوم التفكير بتحرير فلسطين ومقارعة العدو.. لأن ذلك يعني حرفيا خرقا للهدنة وبنودها.. باختصار، نخشى أن يكون اتفاق الهدنة خطوة للوراء في طريق النضال الوطني.

هدنة.. أم وقف لإطلاق النار؟ وتخوفات مشروعة

أثناء الحروب التي شنتها إسرائيل على غزة، كانت دوما تتعزز صلة وثيقة بين حالة المقاومة في غزة، وبين حالة الغضب الشعبي التي تتفجر في مدن ومخيمات الضفة الغربية، كان لهذه الصلة دور هام في لجم العدوان، وأيضاً، وإلى جانب هذا الحراك الجماهيري الواسع، ومسيرات التضامن والتأييد التي سارت في كل شوارع فلسطين، وفي مدن العالم وعواصمه، كان للفعل السياسي والنشاط الدبلوماسي في المحافل العربية والدولية دورا كبيرا في إنهاء الحرب، والتوصل إلى تفاهمات وقف إطلاق النار.

هذه المظاهرات والمواجهات التي كانت تعم شوارع الضفة، وعلى نقاط التماس وعند الحواجز وعلى تخوم المستوطنات، فاجأت القيادة الإسرائيلية، وربما أربكتها، وكانت من بين الأسباب التي دفعت القيادة الإسرائيلية لإنهاء الحرب، وقد عبّر «شمعون بيريس» في تصريح متلفز عن صدمته من موقف الرئيس عباس، وأعرب عن استغرابه من أنه نسي ما فعلت به حماس.. كما أعربت قيادات إسرائيلية أخرى عن خشيتها من عودة العمليات التفجيرية داخل المدن الإسرائيلية، بعد عملية تفجير الباص في تل أبيب، والتي نُسبت إلى كتائب شهداء الأقصى. وأيضاً وفي ذات السياق، تفاجأ كثيرون (عرب وفلسطينيون) من حالة النهوض الشعبي والدعوات الواضحة لاستعادة الوحدة الوطنية والصحوة الفتحاوية، التي أسقطت الحسابات التي راهنت على استكانة الفلسطينيين، وأن قضيتهم الوطنية تحولت إلى موضوع رواتب.

المهم أن محصلة هذه الحرب أسفرت عن الاتفاق على تفاهمات لوقف إطلاق النار، هذه التفاهمات أسعدت الكثيرين، لأنها ببساطة ستجنب المدنيين ويلات الحرب، لكنها من ناحية أخرى أثارت قلق ومخاوف قطاعات واسعة من الشعب، سيما وأنه يمكن قراءتها على أكثر من وجه؛ وقد تعني للبعض نصرا وللآخرين هزيمة..

ومن أبرز تلك التخوفات: الخوف من دخول الإخوة في الجهاد الإسلامي لهذه المتاهة من بوابة الهدنة واحترامها؛ فإذا كان الإخوة في حماس لديهم مصالح وحكومة يخشون عليها، فإن حركة الجهاد الإسلامي التي عرفناها حركة مقاومة زاهدة في السلطة، يدخرها الشعب دوما كاحتياط إستراتيجي كفاحي في حالة أقدم الجميع على التسوية، ليبقَ على الأقل من يتمسك بالمقاومة، ونخشى أن تقع الجهاد في نفس الفخ الذي وقعت فيه حماس، عندما دخلت عالم السياسة وأصبحت سلطة تخشى على حدود حكمها.

ومن التخوفات أيضا (ونرجو أن نكون مخطئين في خشيتنا) أن دافع حماس للقبول بالهدنة هو حماية المصالح المشتركة التي تربطها مع الجماعة الأم (الإخوان المسلمين)، وهذه الجماعة كما هو معروف تنظيم عالمي، لها مصالح جديدة تبلورت في زمن الربيع العربي وبعد استلام الإخوان الحكم والسلطة في أكثر من بلد، وبالتالي أصبحت بحاجة لدعم الناتو وللرضا الأميركي، حتى وصل بها الأمر إلى مستوى تشكيل محور جديد (قطر، تركيا، مصر)، وهي دول تتمتع بعلاقات مميزة مع الولايات المتحدة. وقد تطلب هذا من حماس مغادرة المحور السابق الذي كانت تتغنى بمقاومته وممانعته، أي محور (إيران، سورية، حزب الله).

وهذا يفسر فتور تفاعل حزب الله وإيران مع العدوان على غزة، وفتور خطاب السيد حسن نصر الله ولسان حاله يقول: ماذا نفعل مع ناكر الجميل الذي زودناه بالأسلحة والتدريب، ليشكر في النهاية قطر وتركيا!! بالرغم أن قيادات حماس تداركت الأمر فيما بعد، وشكرت إيران على دعمها لها بالمال والسلاح.

في مفهوم توازن الرعب[100]

يبدو مصطلح «توازن الرعب» من أكثر المصطلحات رواجا، وأكثرها غواية وإرضاءً للشعب الفلسطيني الذي يعجز - لأسباب موضوعية - عن تحقيق توازن استراتيجي عسكري مع إسرائيل، فيسعى عوضا عن ذلك إلى تحقيق توازن «نفسي» بتكاليف مادية أقل. وفي السنوات الأولى من انتفاضة الأقصى، عندما كانت المدن الإسرائيلية تشهد عمليات تفجيرية تثير هلع وقلق السكان، كان مبرر الجهات الفلسطينية التي تنفذ هذه العمليات الفدائية هو تحقيق توازن الرعب، ولكن النتائج النهائية أثبتت أن هذا المفهوم لم يكن ليحقق أي توازن للرعب بين الطرفين؛ فبينما بدأ السكان الإسرائيليون يتكيفون مع الواقع الأمني الجديد، ويعتادون عليه، كان الفلسطينيون يدفعون الثمن الأكبر والأغلى من فاتورة الصراع، وفي المحصلة النهائية لم يحقق هذا التوازن النتائج المرجوّة.

في حروب غزة، تكررت الصيغة، ولكن بصورة مختلفة؛ فقد حلت الصواريخ مكان الأحزمة الناسفة، وعلينا أن ندرك أن الموضوع ليس في عدد الصواريخ ومدياتها، رغم أن هذا مهم جدا، ولكن الأهم منه هو طريقة إدارة الصراع؛ فمثلا كوريا الشمالية تمتلك صواريخ عابرة للقارات تهدد بها أميركا، لكنها دولة فقيرة ويتهددها شبح المجاعات، وكذلك فقد امتلك صدام حسين صواريخ بالستية قصف بها تل أبيب، لكنها كانت السبب في الإطاحة بحكمه ووقوع العراق تحت الاحتلال الأميركي، وأن نتذكر أيضاً أن حزب الله أطلق أكثر من ثلاثة آلاف صاروخ على حيفا ومدن إسرائيلية متعددة، ولكن النتيجة كانت إزاحة قوات الحزب 40 كلم شمال الحدود، ثم توقفه تماما عن إطلاق حتى رصاصة باتجاه إسرائيل.

صحيح أن الصواريخ الفلسطينية وصلت ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي الصهيوني إلى تل أبيب والقدس ومدن أخرى. وأنها ولا شك أثارت الهلع في قلوب الإسرائيليين، ولكن هذا الهلع إذا لم يكن ضمن استراتيجية وطنية مدروسة تؤدي إلى تحقيق نتائج سياسية، فلن يفيد الفلسطينيين بشيء، وسيكون صالحا فقط للتندر.

والرعب الذي يصيب السكان في أي مكان في العالم إذا ما تعرضوا لقصف أو تهديد من أي نوع هو حالة إنسانية طبيعية، لا ينجو منها أي إنسان، خاصة إذا كان لديه أطفال، وعلينا أن نتذكر أن الإسرائيليين الذين يركضون أو ينبطحون خشية وخوفا من صواريخ المقاومة

سيجدون ملاجئ محصنة تحميهم؛ بينما العائلات الفلسطينية التي تتعرض للقصف الإسرائيلي تسكن أكثرها في أكواخ من الصفيح بالكاد تقيها من حبات المطر، وليس لهم أية ملاجئ، وبالتالي سيصابون أيضا بالذعر، ليس لنقص في شجاعتهم؛ بل لأنهم بشر.

والخوف خصيصة إنسانية؛ سيّما وأن شدة القصف وحجم وقوة التفجيرات لا تُقارن بين القذائف والصواريخ الإسرائيلية من جهة، وبين صواريخ المقاومة محلية الصنع من جهة ثانية؛ فقد تسببت صواريخ إسرائيل بمقتل مئات الفلسطينيين، وجرح آلاف آخرين، منهم من فقد يده أو رجله أو تشوه وجهه.. في حين لم يسفر إطلاق آلاف الصواريخ الفلسطينية على المدن الإسرائيلية إلا عن مقتل عدد محدود جدا، ومعظم الجرحى الإسرائيليين هم عبارة عن حالات فزع وصدمة نفسية. هذا لا يقلل من أهمية صواريخ المقاومة؛ ولكن علينا أن لا نقع ضحية المبالغات والتهويل التي لا تخدمنا أبدا.

البعض وقع في فخ الدعاية الصهيونية التي كانت تروج صورا لسكان إسرائيليين «مدنيين» وهم في حالة ذعر وفزع، مع أنه من المفترض في حالات الحروب أن تسعى الدولة إلى إظهار شجاعة مواطنيها، من أجل تماسك الجبهة الداخلية وارتفاع معنويات جنودها، ولكن العكس كان يحصل في إسرائيل!! والسبب وراء نشرها هذه الصور التي تنطوي عل قدر من المبالغة، هو التغطية والتمويه على الجرائم الإسرائيلية بحق المدنيين العزل في غزة، وإظهار إسرائيل في صورة الضحية الواقعة تحت «إرهاب» حماس وصواريخها، وبالتالي تكسب الدعم والتعاطف الدولي، وإمعانا في ذلك كانت قيادة الجبهة الداخلية الإسرائيلية تتعمد إطلاق صافرات الإنذار في أي مدينة حتى لو كانت لا تتعرض لخطر حقيقي، ومع علمها بتواضع القوة التفجيرية للصواريخ الفلسطينية، ومن المعلوم أن صوت هذه الصفارات مزعج ومثير للرعب، وهو بحد ذاته كاف لإثارة الهلع، لكنها كانت تفعل ذلك لسبب إضافي؛ وهو إبقاء الجبهة الداخلية في حالة شعور بخطر العدو الخارجي، لأن هذا الإحساس (المخيف) هو العامل الوحيد القادر على تذويب كافة تناقضات المجتمع الإسرائيلي وصهرها في بوتقة موحدة، وتصدير أزماته الداخلية للخارج، أو تأجيل خروجها أطول فترة ممكنة، وإسكات قوى المعارضة، ودفع الجمهور نحو اليمين أكثر فأكثر، ونحو مزيد من التطرف.

صحيح أن الخسائر التي أوقعها القصف الصهيوني بالفلسطينيين أكبر بكثير ماديا وبشريا من الخسائر التي لحقت بإسرائيل؛ إلا أن الخسائر الإسرائيلية على ضآلتها تعتبر فادحة، على الأقل من الناحية المعنوية، حيث أن «مفاجأة» الصواريخ التي سقطت في تل أبيب والقدس ستظل جرحا نرجسيا لن يندمل سريعاً. وربما كانت الصواريخ التي سقطت بالقرب من مطار اللد الأكثر تأثيرا، ذلك لأن إسرائيل كانت تدعي أن مطارها الأكثر أمنا بين مطارات العالم، لذلك

كان ردها عنيفا جدا، إذ قامت بنسف برج سكني كامل مقابل كل صاروخ يوجه نحو المطار.

وهذا يعني أن توازن الرعب الذي بدأ منذ أن تفجرت الثورة الفلسطينية، وتنامى وتطور مع نضالات الشعب الفلسطيني، لم يصل بعد إلى مستوى التوازن الحقيقي، بالدرجة التي تردع إسرائيل عن ارتكاب أي عدوان في المستقبل، ومن أجل الوصول إلى تلك المرحلة أمام الفلسطينيين مشوار طويل من النضال والإعداد والعمل، وإذا كان الصاروخ الذي وصل تل أبيب قد سقط هذه المرة في البحر، أو اعترضته القبة الحديدية، فإن تنامي القدرة الصاروخية لقوى المقاومة إذا ما استمر بالوتيرة التي شهدناها سيعني أن صواريخ المقاومة في المستقبل ستكون أكثر دقة، وبقوة تفجيرية أكبر، وستحقق توازن رعب حقيقي.

وهذا سيكون في مقدمة أسباب جولات جديدة من العدوان، ما يعني أن حرب غزة لن تكون آخر الحروب مع إسرائيل، بالرغم من التفاهمات التي تم التوقيع عليها؛ فالشعب الفلسطيني يناضل من أجل حريته وكرامته، وانتزاع حقه في تقرير مصيره، ولا يناضل فقط من أجل فتح معبر، أو تحقيق منجزات كانت متحققة أصلا قبل الانقسام.

الفصل الخامس

صفقة الوفاء للأسرى

الجدوى السياسية والمعنوية

أسئلة حول صفقة وفاء الأحرار

لا شك أن تحرر أي أسير فلسطيني هو بحد ذاته مكسب كبير لأهله ولشعبه، ولا شيء يفرح الفلسطينيين أكثر من رؤيتهم أهالي الأسرى وهم يلاقون أحبّتهم بعد غياب طويل، كادوا خلاله أن يفقدوا الأمل برؤيتهم مرة ثانية.

صفقة شاليط، أو صفقة الوفاء للأسرى كما تسميها حماس، والتي أنجزت في 11 تشرين الأول 2011، بوساطة مصرية، ستُسجل لصالح الحركة كإنجاز تاريخي، وستزيد من شعبيتها، وسيظل أهالي الأسرى ممتنين لها، وسيتذكر الفلسطينيون أن حماس امتلكت الصبر وطول النفس في عمليات التفاوض الشاقة والمضنية لإتمام هذه الصفقة، وستظل أجهزة الأمن الإسرائيلية تعيش خيبتها بعد أن عجزت عن تحديد مكان تواجد الأسير الإسرائيلي «جلعاد شاليط»، بالرغم من كل محاولاتها المحمومة لاختراق الدائرة الضيقة في حماس، ورغم رشوة العشرة ملايين دولار التي عرضتها إسرائيل على أي شخص يدلي بمعلومات توصل لشاليط، إلا أن حماس برعت بكل جدارة في إخفائه؛ وبرعت حتى يوم تسليمه، إذ خرجت عدة سيارات بنفس اللون من عدة شوارع في نفس الوقت، وأخذت تتداخل فيما بينها على الطرق، الأمر الذي أربك إسرائيل، فلم تستطع تحديد من أي سيارة، ولا من أية منطقة خرج شاليط.

بموجب هذه الصفقة تحرر ألف أسير وسبعة وعشرون أسيرة، نسبة كبيرة منهم من أصحاب الأحكام العالية والمؤبدات، ممن أمضوا زهرة شبابهم وعصارة عمرهم في غياهب السجون، مضحّين بأغلى ما يملك الإنسان: حريته وأحلى أيام عمره. وهؤلاء كانوا يقضمون سنين عمرهم دون أي بارقة أمل بالإفراج عنهم. ولكن، بعد أن استفقنا من تأثير الفرح بتحررهم، لا بد من طرح بعض التساؤلات..

أبرز هذه التساؤلات هو ما يتعلق بالتوقيت. مع تأكيدنا على أن أي وقت هو مناسب لتحرير الأسرى، ولكن في الحسابات السياسية يكتسب التوقيت عادة أهمية قصوى، فإذا عرفنا أن شروط ومواصفات الصفقة لم تكن أفضل ما عُرض على حماس، أو على الأقل لا تختلف عمّا سبق بشيء جوهري، فلماذا وقّع الطرفان بالأحرف الأولى على إبرام الصفقة في ذلك الوقت بالتحديد!؟ سيما وأنه في العديد من المرات السابقة أُعلن عن قرب التوصل لإنجاز الصفقة، ثم نُفاجأ بفشلها في اللحظات الأخيرة. وبما أن شروط الصفقة لم تتغير كثيرا عن المرات السابقة،

فهذا يشـير أن كلا الطرفين كانا ينتظران الفرصة السـانحة والتوقيت المناسـب لإخراجها حيز الوجود. ولمعرفة قيمة هذا التوقيت يجدر بنا إلقاء نظرة على المتغيرات السياسـية التي ألمت بالمنطقة في تلك الفترة، ومعرفة كيف أثّرت على كل من إسرائيل وحماس بأوجه مختلفة.

بات واضحا لأي مراقب أن إسرائيل ومنذ سـنوات، تعيش عزلة دولية آخذة بالتزايد، حتى أن وزيـر الدفـاع الأميركي الذي زار تل أبيب (قبل أسـبوعين من الصفقة) أشـار إلى المخاطر المتفاقمـة التي تتعرض لها إسرائيل من جراء هذه العزلة، وعلى المسـتوى الداخلي فإن الأمر لا يقـل سـوءاً، خاصة بعد خروج مئـات الآلاف من الإسرائيليين في شـوارع المدن الإسرائيلية (2011)، منادين بإسقاط حكومة «نتنياهو» اليمينية، ومطالبين بالعدالة الاجتماعية، معتبرين أن تدهور أحوالهم المعيشـية والاقتصادية سـببه سياسة الاستيطان، وكانت قضية شاليط من بـين القضايا الاجتماعية التي حركت الشـارع الإسرائيلي، وعادة كانـت إسرائيل تصدر أزمتها للخـارج، وتختـار الحروب في مثل هـذه الحالات، لكن هذه المرة كانت يـد إسرائيل مقيدة بسبب تطورات الوضع العربي والدولي، أي ما يعرف بالربيع العربي.

ومن ناحية ثانية فإن رئيس الشاباك الجديد - على خلاف سلفه - كان من الداعين لإتمام الصفقة، بعد توصله لقناعة باسـتحالة تحريره بطريقة ثانية، وأن فرص إعادته لأهله آخذة بالتناقص. وعلى المستوى الإستراتيجي اعتبر قادة الكيان الإسرائيلي أن خمس سنوات تكفي لإيصال رسالة للمقاومة الفلسـطينية، مفادها أن أسـلوب خطف الجنود ليس طريقا سهلا لمبادلتهم بأسرى فلسطينيين، خاصة وأنها جعلت من هذه السنين كابوسا مرعبا عاشه الفلسطينيون، قتلت خلالها أكثر من 2500 فلسطيني، وأضعافهم من الجرحى والمعاقين، واعتقلت الآلاف، من بينهم عدد كبير من قادة حماس ونوابها في المجلس التشريعي، ودمرت البنية التحتية لقطاع غزة، وفرضت عليه حصارا خانقا، كل هذه الجرائم كانت تتم باسم الجندي شاليط، وتحت ذريعة البحث عنه.

في المشـهد العربي والإقليمي، يبـدو جليا مدى تأثير ثورات الربيـع العربي والمتغيرات التي نجمـت عنهـا والتي ما زالت مسـتمرة، أبرزها سـقوط نظام مبـارك، والثورة الشـعبية في سـوريا واليمـن وليبيا. كان نظام مبـارك الأهم بين الحلفاء العرب في المنطقة، وكان يحسـن الضغـط على الطرف الفلسـطيني (حماس) ويتسـاهل مع إسرائيـل، دون أن يعود من ذلك بـأي منفعة سياسـية ذات قيمة لحماس، بعد الثورة أخذت مـصر تراقب الأوضاع عن كثب، إلى أن تمـت عملية قتـل رجال الأمن المصريين من قبل الجيش الإسرائيلي في سـيناء، مما ولّد ردة فعـل شـعبية، تمثّلت بمهاجمة السـفارة الإسرائيليـة في القاهرة، وهو ما أثّر سـلباً على علاقات البلدين، مـما دفع بإسرائيل لمحاولة ترميم العلاقة وإعادة الدفء لها، حتى لو كلفها ذلـك بعض التنازلات، ومـا الاعتذار الذي قدمه «بـاراك» لمصر إلا جزءًا مـن هذه الصفقة.

وليس بخافٍ على أحد حساسية المشهد المصري وتعقّده بعد الثورة، حيث كان المجلس العسكري حينها عاجزا عن إقناع الشارع المصري بأن ثورته قد حققت غايتها. وما زاد من تعقيد الموقف «مذبحة ماسبيرو» التي وضعت المجلس في موقف بالغ الحرج. على الرغم أن مصر بعد الثورة بدأت تغير في موازين القوى الإقليمية شيئا فشيئا، وبات تأثيرها في الصراع العربي الإسرائيلي أكثر قوة وإيجابية، فهي نجحت في تقريب المصالحة الوطنية بين فتح وحماس، وفتحت معبر رفح جزئيا، ومارست ضغطا على إسرائيل منَعَها من شن حرب على غزة على إثر عملية إيلات، وها هي تلعب دورا مركزيا في صفقة شاليط.

أما ما يحدث في سوريا، فقد أضعف بشكل كبير من موقف حماس، التي لم تستطع التعبير علنا عن تأييدها للنظام، ولا عن التعبير لتأييدها للجماهير المنتفضة، وبات احتضان سوريا لها مسألة محفوفة بالمخاطر، وغير مأمونة تماما (خرجت حماس رسميا من سوريا بعد ذلك بوقت قصير)، كما أن الدعم الإيراني لحماس تراجع وعلى نفس الخلفية (إلى أن توقف كليا بعد ذلك بوقت قصير)، وبهذا تكون حماس قد أخذت تخسر الدعم الإقليمي لها، وصارت مصر بالنسبة لها خيارا حتميا، وبالتالي عليها أن تحسّن من علاقتها معها، وأن تتكيف مع مطالبها واشتراطاتها.

على المستوى الإقليمي سنلاحظ تراجع قوة التأثير الإيراني على حماس، خاصة بعد التهديدات الأميركية بفرض مزيد من العقوبات عليها قد تصل إلى ضربة عسكرية، فإيران ظلت رافضة لإبرام الصفقة، (أبرمتها لاحقا بعد أربع سنوات) وكان رفضها بسبب رغبتها في استخدام شاليط كورقة ضاغطة تصب في صالح دورها في الشرق الأوسط. أما على الصعيد الدولي فهنالك الدور الخفي لفرنسا (شاليط يحمل الجنسية الفرنسية)، وقد ساعدتها في ذلك دولة قطر، وهو ثمن أرادته فرنسا من قطر لموقفها في الناتو من تدمير ليبيا، وقد وجّه خالد مشعل شكرَه لقطر على جهودها لإتمام الصفقة، كما شكَر تركيا أيضا، وهي القوة الإقليمية الجديدة الصاعدة بقوة، والطامحة للعب دور أكثر تأثيرا في المنطقة.

في الساحة الفلسطينية، سنجد أن الحراك الدبلوماسي الفلسطيني في الساحة الدولية، والهجوم السياسي في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، هما المتغير الأبرز، وهو ما بات يعرف باستحقاق أيلول، فبعد خطاب أبو مازن في الجمعية العامة واعتراف العديد من دول العالم بالدولة الفلسطينية، تصاعدت شعبية الرئيس عباس على نحو ملفت، وفي المقابل تعمقت عزلة إسرائيل على نحو خطير، وهذا ما أقلقها ودفعها باتجاه اتخاذ خطوات من شأنها فك عزلتها الدولية، وتحسين صورتها مرة ثانية على المستوى العالمي، فبادرت للموافقة بسهولة ملفتة على صفقة شاليط، وأرادت ضرب عصفور ثانٍ بنفس الحجر، وهو إحداث توازن بين

شعبية السلطة في الضفة وشعبية حماس في غزة، بهدف تعميق الانفصال، ومنح حماس ورقة ضغط إضافية لفرض شروطها التي من الممكن أن تؤخر أو تعيق إنجاز المصالحة الوطنية.

الحدث الآخر المهم في الساحة الفلسطينية هو إضراب الأسرى، وهو الذي بدأ قبل التوقيع على الصفقة بأسبوعين، هذا الإضراب حرّك قضية الأسرى، وكشف عن ممارسات الاحتلال اللا إنسانية والمخالفة للقانون الدولي بحقهم، وقد جاء هذا الإضراب في الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل بشتى الطرق لاستعادة وضعها السابق وتحسين صورتها، ما يعني أنه سيدفع بمزيد من الضغوط الدولية على إسرائيل لتغيير سياساتها وتقديم تنازلات، وبالتالي أرادت إسرائيل استغلال صفقة شاليط للتغطية على الإضراب، وصرف الأنظار عنه، والتمويه على الرأي العام بأنها مرنة تجاه قضايا الأسرى، وأرادت من خلال الإفراج عن عدد كبير من الأسرى - من بينهم مضربين - إفشال الإضراب، خاصة وأنها بدأت بحركة تنقلات واسعة بين المعتقلات.

وإذا أردنا تجميع الصورة سنجد أن الأطراف التي ساهمت بإنجاز الصفقة تقاطعت مصالحها عند هذه النقطة، في واحدة من اللحظات التاريخية التي تمر بها المنطقة: إسرائيل أرادت الخروج من عزلتها، وحل أزمتها الداخلية، ولو بشكل إعلامي، وأرادت أيضا التشويش على التحرك الفلسطيني في مجلس الأمن. حماس أرادت استرجاع شعبيتها وزخمها الجماهيري، التي فقدت الكثير منها في السنوات الأخيرة. مصر أرادت تحقيق منجز سياسي يخفف من حدة غضب الشارع المصري، وأرادت استعادة دورها الإقليمي الذي غيّبه مبارك لسنوات طويلة.

أما التساؤل الثاني فهو ما يتعلق بشروط ومواصفات الصفقة، حماس اعتبرتها الإنجاز الوطني الأهم، ومكسبا كبيرا للقضية، ووصفتها بأنها غير مسبوقة، وأنها كسرت الغطرسة الإسرائيلية، وفرضت على الاحتلال التنازل عن كل اشتراطاته السابقة، والقبول بما كان يعتبره من المحرمات، وأن صبر وحكمة المفاوض الفلسطيني (الحمساوي) هو سر نجاح الصفقة.. فإلى أي درجة هذا الكلام صحيح؟ وما مدى دقته؟!

منذ قيام إسرائيل جرت 38 عملية تبادل أسرى، أبرزها الصفقة التي أبرمتها حركة فتح عام 1983 والتي بموجبها تم تحرير جميع معتقلي معسكر أنصار في الجنوب اللبناني وعددهم (4700) معتقل فلسطيني ولبناني، بالإضافة إلى 65 أسيراً من السجون الإسرائيلية، مقابل إطلاق سراح ستة جنود إسرائيليين، وكذلك الصفقتان اللتان أنجزتهما الجبهة الشعبية – القيادة العامة عامي 1979 و1985 حيث تم الإفراج عن 76 معتقلاً فلسطينياً مقابل الإفراج عن جندي إسرائيلي في الأولى، والإفراج عن 1150 أسيراً فلسطينياً ولبنانياً مقابل الإفراج عن ثلاثة جنود إسرائيليين في الصفقة الثانية. وهناك أيضا الصفقة التي أبرمتها منظمة التحرير بعد توقيع اتفاق أوسلو، وتم بموجبها الإفراج عن 13000

أســير، ولم يتبق حينها ســوى أقل من 500 أســير فلســطيني في كافة الســجون الإسرائيلية.

إذن، من حيث عدد المفرج عنهم، ربما تكون صفقة شاليط من بين أقل الصفقات السابقة. أمــا من حيث نوعية المفرج عنهم (ســنوات الحكم، وطبيعة التهمة) فقد تحرر من ســجون الاحتلال في الصفقات السابقة المئات من المحكومين بالمؤبد، ومنهم من كانت تعتبره إسرائيل «ملطخة أيديه بالدماء»، وبالتالي فهي ليست المرة الأولى التي تُكسر بها العنجهية الإسرائيلية، أو يتخــلى فيها المفاوض الإسرائيــلي عن تحكّمه وصلَفِه، بل أن كل مــا يُقال عن المحظورات الإسرائيلية، ما هو إلا دعاية إسرائيلية مضللة، وكذبة كُشفت أكثر من مرة.

ومــا يمكن اعتباره نواقص قللت من قيمة صفقة شــاليط: إبعاد 40 مــن المفرج عنهم إلى الخارج، وإرســال 163 آخرين إلى قطاع غزة، كما فعلت مع مبعدي كنيســة المهد. أما معظم الباقين فســيخضعون لما يشــبه الإقامة الجبرية، وكذلك خلو القائمة من القيادات البارزة، بما في ذلــك قيادات حماس نفســها، وأيضا ترك تحديد أســماء المفرج عنهم مــن الدفعة الثانية (550 أســير) لإسرائيل بمفردها. ما يعني أن اشــتراطات حماس لم تلبَّ بالنسبة والكيفية التي تحدثت عنها قيادات الحركة.

أضــف إلى ذلك عدم وجود ضمانات على الصفقة، فقد اغتالت إسرائيل واعتقلت عددا من المحررين في وقت لاحق؛ ففي العام 2014 أعادت إسرائيل اعتقال 57 من الأسرى المحررين في صفقة شاليط، وقضت على 53 منهم بإكمال مدة محكوميتهم وأكثرهم محكومين مؤبدات..

ولكن في المقابل ما ميز صفقة شــاليط وجود الأســير الإسرائيلي في أرض فلســطينية، وهذه سابقة.. كما نجحت حماس بتحرير معظم الأسيرات (بقي حينها عشر أسيرات)، وبتحرير أسرى من القدس ومن فلسطينيي الـ48 وربما تكون هذه المرة الأولى، كما أن الصفقة شملت أسرى مــن كافة المناطق ومن مختلف التنظيمات، ما عكس وحــدة قضية الأسرى، وعبّر عن وحدة الشــعب الفلسطيني وأن كان ذلك قد تم بشكل نسبي (حيث نسبة المنتمين لحماس من بين المفرج عنهم 80%، بينما نسبة أسرى فتح في السجون الإسرائيلية تزيد عن 70%).

لهذه الأسباب من الصعب التقليل من أهمية الصفقة، كما أنه من الصعب وصفها بالممتازة أو التاريخية أو بالإنجاز الأضخم... بل يمكن وصفها بأنها متوسطة، وكان من الممكن أن تكون جيدة، لولا دخول الحسابات السياسية على الخط.

أما الســؤال الأصعب، فهو عن جدوى الصفقة، حيث يعلم الجميع أن الشعب الفلسطيني وخاصة الأهل في قطاع غزة دفعوا ثمنا باهظا من جراء أسر الجندي شاليط، هذا الثمن لا أحبذ اختزاله بلغة الأرقام – رغم أهميتها وفصاحة بيانها - فآلاف الشــهداء، والجرحى، والمعتقلين، وتدمير البيوت والممتلكات، وتخريب البنية التحتية، والحصار، والحروب، والقصف، والخوف

الذي عاشــه الناس.. هي أكثر من مجرد أرقــام، إنها معاناة ورعب وقلق كابده أهل غزة، من الصعب عــلى الآخرين تخيلها، ويتعذر مقارنتها بمعانــاة الأسرى ومعاناة ذويهم، لأن المعاناة الإنسانية أعقد بكثير من حصرها بأرقام صماء. وبالتالي فإن هذا السؤال بالذات سيجيب عليه كل فلسطيني بطريقته الخاصة.

صحيح أن الشــعب الفلسطيني عانى قبل شاليط، وســيعاني بعده.. ولكن شاليط كان يوفر الذريعة السهلة لإسرائيل لمواصلة عدوانها. ولكن مع كل هذا، ربما نجد بعض العزاء في فرحة الأهالي الذين سيعانقون أحبتهم، وبفرحة الأسرى أنفسهم بعد أن يتنشقوا هواء الحرية.

وإذا عجزنا عن مغادرة مربع الأرقام، ســنجد أن تاريخ النضال الفلسطيني برمته كان عبارة عن تحقيق انتصارات معنوية ورمزية، وهي قطعا ليست مجرد انتصارات بلاغية وهمية، بل هي قَدَر الشعب الفلسطيني الذي تخلى عنه العالم، وتركه وحيدا في مواجهة الغول.

ولكن الســؤال المؤلم هو: طالما أن مواصفات صفقة شاليط ليست أفضل ما يمكن تحصيله، ولا تختلف كثيرا عن مواصفات الصفقات الســابقة، التي كانت تنتهي بالفشــل والتأجيل مَرّة بعــد مَرّة، وفي كل مــرة كان أهالي الأسرى يعانون لوعة الانتظار... بما فيهم أسرة شــاليط، ثم يصبحــون على خيبة جديدة، وهكذا، فلماذا لم يُنجز الطرفان الصفقة قبل خمســة أو أربعة ســنوات! وبذلك يوفرون على شــعبنا كل هذه التضحيات، ولا يتم التلاعب بأعصاب الأهالي، وبأعصاب الأسرى!! أم أن للسياسة حسابات تتجاوز معاناة الناس، وتقفز عن عذاباتهم؟

1 مقابل 1000، من المنتصر في صفقة شاليط؟!

بمجرد أن يسمع أي شخص أن صفقة عُقدت بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تم بموجبها مبادلة ألف أسير مقابل أسير واحد، سيتبادر إلى ذهنه سؤال محير: من المنتصر في هذه الصفقة؟ من المتوقع أن تبرز إجابتان: الأولى تدعي أن إسرائيل منتصرة، لأنها انحازت لقيمة الإنسان وقدّست الحياة واعتبرت أن حياة مواطنها تعادل حياة ألف إنسان آخر (من الأغيار أو الجوييم). وفي المقابل سيقول آخرون أن الفلسطيني هو المنتصر، لأنه أجبر إسرائيل على القبول بهذه المعادلة غير المتوازنة، وأرغمها على دفع ثمن باهظ وهو ألف أسير مقابل جندي واحد.

وإذا أردنا أن نحلل الإجابتين لا بد أن نتساءل: هل إسرائيل فعلاً تقدّس الحياة، وتهتم بمواطنيها، ومستعدة لفعل أي شيء مقابل حمايتهم؟! أم أن ذلك مجرد دعاية إعلامية نجحت فيها ببراعة؟! إسرائيل تعتبر نفسها جزءا من الحضارة الغربية، وهي إلى حد كبير تتساوق مع قيمها وتتمثل مفاهيمها، وتحاكيها في الكثير من تفاصيل حياتها، وتعتمد من أجل إبراز ذلك على الإعلام، تماما كما تفعل دول الغرب المتحضر. ولكن الحقيقة شيء مختلف كليا.

أميركا مثلا، مستعدة لشن حرب على أي دولة مستضعفة إذا ما تعرض فيها مواطن أميركي للخطر أو حتى للإهانة، لأن ذلك يخدم الصورة الإعلامية التي تسعى لرسمها في المخيال العالمي.. بينما تزج بجنودها في حروبها البعيدة والعدوانية مضحية بهم من أجل أهدافها الاستغلالية، وأيضا فهي لا تفعل شيئا إزاء العشرات الذين يموتون يوميا في شوارع المدن الأميركية على يد العصابات، فذلك من وجهة نظرها شيء مختلف، بالرغم أن الإنسان هو نفس الإنسان في الحالتين. ومن المفترض أن تكون حياته شيئا ثمينا ومقدسا.

وإسرائيل تدفع بمواطنيها للحروب دون أن تعبأ بقدسية حياتهم، وترفض أن تستجيب لمطالب السلام الذي سيجلب لمواطنيها الأمن والحياة، لأنها دولة ذات دور وظيفي يقوم على الحرب بشكل أساسي. وللتغطية على هذا الدور تقوم ماكينتها الإعلامية، فتقيم الدنيا ولا تقعدها إذا ما قُتل أحد جنودها، وتفعل كل ما بوسعها لاستعادة جثمانه أو للحيلولة دون وقوعه في الأسر. لأن ذلك ضروري جدا في تربية النشء، ولرفع معنويات الجنود، والإبقاء على صورتها في الإعلام المحلي والعالمي كدولة قوية مسيطرة ذات رسالة، وبدون ذلك سيتقاعس الجنود عن الذهاب إلى جبهات القتال، وستبرز التناقضات الداخلية إلى السطح، وبالتالي

ستفقد الدولة هيبتها، وستنهار صورتها، وستعجز عن أداء دورها الوظيفي.

وإذا ما حللنا السلوك الإسرائيلي الرسمي والإعلامي تجاه قضية الجندي شاليط، سنجد تطابقا كاملا مع هذا التحليل: فقد نجحت إسرائيل في توظيف قضية شاليط لصالحها منذ بدايتها وحتى نهايتها المفتوحة، فعند وقوعه في الأسر رسمت له صورة خارجية مزيفة، فتحوّل بفعل إعلامها من جندي في مهمة حربية يقصف المدنيين في غزة - وربما يكون قد قتل بالفعل أطفالا ونساء - إلى الجندي المسكين ضحية الإرهاب الفلسطيني، ثم حولت أنظار العالم كله إلى منزل أسرته، الذي صار محجّا للمتضامنين مع دولة إسرائيل، ورسمت له صورة الابن الذي يحنُّ للرجوع إلى حضن أمه، وعند عودته سوّقت له صورة مُغايرة تستهدف هذه المرة الجمهور الإسرائيلي بجيشه ومواطنيه: صورة البطل المحارب العائد من الأسر بزيه العسكري الأنيق، فما إن تسلَّمه قادة الجيش حتى أعادوه إلى حالته الأولى، وأدخلوه إلى دبابته لاستعادة صورة الجندي الإسرائيلي الذي لا يُقهر.[101]

علماً بأن هذا الجندي كان قد استجاب لضعفه الإنساني حين باغته رجال المقاومة، وتقول الرواية أنه هرب مع خاطفيه - ربما ظنهم جنودا إسرائيليين – لكنه على أي حال آثر الاستسلام على الموت، ولم يدافع عن زملائه، كما تفترض تعليمات جيشه، وجعل إسرائيل تدفع ثمنا باهظا لتفديه من الأسر. وهذه هي الصورة الحقيقية لشاليط التي يخفيها الإعلام الإسرائيلي.

وفي حقيقة الأمر فإن إسرائيل لم تبذل جهدا حقيقيا وكافيا لتحرير شاليط، وكانت تماطل في عقد صفقة الإفراج عنه، لأنها كما استفادت إعلاميا من أسره، استفادت سياسيا، واستخدمته ذريعة لمواصلة عدوانها على غزة، وحُجّة لشن الحروب، ولم تكتفِ بذلك بل أنها وظّفت صفقة الإفراج عنه لإنقاذ حكومة نتنياهو من خطر الإطاحة بها من الشارع الإسرائيلي. لو أن حكومة إسرائيل كانت حريصة بالفعل على حياة شاليط، ومتأثرة كما تدعي بمعاناة أسرته، لما خاطرت بحياته حينما شنت عدوانها على غزة في شتاء 2009، وقصفت حينها البيوت والمنشآت بلا تمييز، ولما أخّرت عقد الصفقة كل هذا الوقت. فهي على سبيل المثال عقدت صفقة مع حزب الله مقابل رفاة جنود في فترة تقل عن السنتين، وأفرجت حينها عن سمير القنطار وعدداً آخر من الأسرى.

والدليل على أن إسرائيل تستخدم مسألة الأسرى «بروباجاندا» زائفة، هو تطبيق الجيش الإسرائيلي لما يُعرف بخطة «هانيبال»، وقد كشفت إفادات أدلى بها ضباط وجنود إسرائيليون عن تلقيهم تعليمات عسكرية واضحة تطالبهم بالانتحار في حال تعرضهم للأسر، أو بقتل زميلهم في حال الاشتباه بإمكانية وقوعه في الأسر.

على أية حال، حتى لو كان اهتمام إسرائيل بمواطنيها هو فقط مسألة إعلامية ودعائية، فإننا

نتمنى أن تبدي الدول العربية اهتماما مماثلا بحياة مواطنيها – حتى لو كان ذلك مجرد دعاية – فلو أجرينا مقاربة بين الحالتين، ستكون النتائج فاجعة وصادمة بكل معنى الكلمة، وما فيها من حقائق مُـرّة أليمة. حيث يُقتل في البلدان العربية في كل يوم المئات من المواطنين الأبرياء، الذين كل ذنبهم أنهم أرادوا التعبير عن آرائهم، أو أنهم مختلفون عن قتَلَتهم بالإنتماء الديني أو الطائفي أو السياسي.

بالعودة إلى ســؤالنا، ســنجد أن الفلســطيني يضحي بحياته (سجينا أو شــهيدا) لأنه اختار الحرية، ولم يستطع أن يستوعب حياته مسلوبة الكرامة في ظل الاحتلال، فكان خياره إنسانيا بامتياز، لأنه ثار على الظلم والعدوان، ولم تكن تضحيته في سبيل سلطة أو منصب، ولأنه حُشر في الزاوية، ولم يبقَ خلفه إلا الجدار، وليس أمامه إلا أن يدافع عن نفسه، وعن مستقبله. فهو بالتالي لن يعبأ بالأرقام (ألف أم عشرة آلاف أم مليون)، فجميع الأسرى مظلومون، ويستحقون الحياة والحرية، وعندما يقبل الفلسطيني أن يبادل ألفاً من مواطنيه بجندي إسرائيلي أو أكثر، فهــذا لا يعني أبدا أن حياتهم تعــادل حياة ذلك الجندي، بل تعني أن كل من في الأسر يجب أن يتحرر، وبأي وسيلة..

الفصل السادس

حماس
من الميثاق إلى الوثيقة

حماس، من الميثاق إلى الوثيقة

أصدرت حماس وثيقة سياســية جديدة، تضمنت 11 فصلاً و41 بنداً تفصيلياً، عرضت فيها المبادئ والمنطلقات التي تستند إليها الحركة في تكوين رؤيتها، وبناء خطابها، وتحديد سلوكها وأدائها الســياسي. وقد أعلن عنها رســميا من الدوحة خالد مشــعل في مؤتمر صحافي (نيسان 2017). أول ما يتبادر للذهن ســؤالان، الأول: ما مغزى نشر الوثيقة في هذا التوقيت بالذات؟ والثاني: ما الجديد، والمختلف الذي تضمنته الوثيقة؟

بالنســبة للتوقيت؛ لا يشــترط اقتران الإعلان عن أية وثيقة بالأحداث الجارية وقت إعلانها، فربما تكون أفكارها قد تشــكلت وتبلورت خلال فترة سابقة، إلى أن نضجت وآن أوان إعلانها، وتصادف ذلك مع ما يجري حولها من وقائع ومشــاريع مطروحة، وبالتالي فإن تحليل مسألة التوقيت لا يغدو عن كونه اجتهادا..

مع ذلك، من الخطأ تجاهل الظرف السياسي الراهن، وإغفال ربطه بتوقيت الوثيقة.. خاصة في ظل تراجع شــعبية الحركة، وإخفاقها في إدارة غزة، وتفاقم كل أزمات القطاع دفعة واحدة بعد أن تراكمت في العقد الماضي.. وأيضا في ظل المشــاريع السياسية المطروحة، الهادفة لعزل غزة، والتفرغ لحل موضوع الضفة والقدس حسب الرؤية الإسرائيلية.

أما فيما يتعلق بالجديد، فإن الوثيقة لم تبين إذا كانت بديلا عن ميثاق حماس الذي أصدرته في تموز 1988، أم تطويرا له.. لكننا سنجد بعض الفروقات المهمة بينهما، وأبرزها إغفال طبيعة العلاقة التي تربط حماس بالإخوان المسلمين.. فبينما كان هذا الأمر واضحا في الميثاق القديم، لا نجد له أي أثر هنا، فهل هذا دليل على تطور في الخطاب السياسي الحمساوي، ونزوع أكثر نحو الوطنية الفلسطينية، أم تبرؤ ظاهري من الإخوان، خاصة بعد التهديدات الأميركية بإدراج الجماعــة على قوائم المنظمات الإرهابيــة، وبعد تدهور علاقاتها مع معظــم الدول العربية، وتراجع مشروعها، بعد التغيرات الدراماتيكية التي حصلت في مصر وتونس..

المســألة الأخرى نجــد في ميثاق حماس الأول هيمنة المصطلحــات الدينية؛ فمثلا، بدلا من استخدام وصف "الشــعب الفلسطيني"، اســتخدم تعبير "المجتمع المسلم"، وأيضا، بدلا من "المرأة الفلســطينية" استخدم تعبير "المرأة المســلمة"، وكذلك حلت كلمة "الجهاد" بدلا من المقاومــة، و"الدول الصليبية" بدلا من الدول الغربية، وعبارة "نزاع اليهود أرض المســلمين"، بدلا من الصراع العربي الصهيوني..

في الوثيقة الجديدة سنلمس بعض التغيير، مثلا سابقا عرفت حماس نفسها بأنها "حركة إسلامية"، بينما هنا في الوثيقة هي: "حركة تحرر ومقاومة وطنية فلسطينية إسلامية".. في الميثاق القديم القضية الفلسطينية "قضية دينية، ويجب معالجتها على هذا الأساس"، في الوثيقة رفض لتديين الصراع، وإقرار بأنه صراع على الأرض، وليس ضد "أحفاد القردة والخنازير"، وفي تعريفه لفلسطين نجد "فلسطين أرض وقف إسلامي"، في الوثيقة الجديدة "هي أرض الشعب الفلسطيني ووطنه"، الهدف كان "منازلة الباطل وقهره ودحره"، ليصبح "تحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني".. أي تم استبدال التوصيفات الدينية بمصطلحات سياسية حديثة، كما أن الميثاق القديم يكاد لا يخلو بند فيه من آية قرآنية.. بينما الوثيقة الحالية لا تتضمن أية آية قرآنية..

مسألة أخرى أثارتها الوثيقة، هي تعريف الفلسطينيين بأنهم "المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون في فلسطين حتى سنة 1947"، فهل هذا يشمل اليهود؟ هل هي تهيئة لتقبل فكرة التعايش! الميثاق الوطني للمنظمة أشار لهذه المسألة بوضوح، بأن "اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها، يعتبرون فلسطينيين". وثمة فرق كبير بين من كانوا يقيمون في فلسطين قبل بدء الغزو الصهيوني، وبين من يقيمون فيها قبل العام 1947..

ومن الملاحظات أيضا أن الوثيقة لم تربط بين المشروع الصهيوني والإمبريالية العالمية، فقد عرفت الكيان الإسرائيلي بأنه "أداة المشروع الصهيوني".. دون أية إشارة لعلاقته بالغرب الإستعماري ومشروعه الإمبريالي.. كما اعترفت الوثيقة بما يسمى "العداء للسامية"، وأكدت بأنه "سبب أساسي في ظهور الحركة الصهيونية". وهذا غير صحيح؛ فالعداء للسامية فرية صهيونية (واستعمارية) تستخدمها إسرائيل لأغراضها الدعائية.. ومن الخطأ الوقوع في هذا الفخ..

الأمر الآخر أن حماس في الوثيقة لم تعترف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، واكتفت بالقول: "منظمة التحرير الفلسطينية إطار وطني للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج يجب المحافظة عليه". فهي إما أنها تطرح نفسها بديلا عن المنظمة، أو تنازعها التمثيل، أو أنها تقبل بغياب التمثيل الفسطيني برمته.. أي تكريس الانقسام.

نأتي للبند الأبرز في الوثيقة: "إن إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، على خطوط الرابع من حزيران 1967، مع عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم، هي صيغة توافقية وطنية مشتركة، ولا تعني إطلاقاً الاعتراف بالكيان الصهيوني، كما لا تعني التنازل عن أي من الحقوق الفلسطينية". هذا البند يعني قبولاً واضحاً بدولة فلسطينية

بنفس المواصفات التي تدعو إليها منظمة التحرير، ويعني ذلك بكلمات صريحة دون مواربة "حـل الدولتين".. فعندما تدعو لدولـة بحدود معينة لا يمكن تجاهل حدود الدولة المتاخمة، أو تجاهل وجودها.. هذه تصلح للشعارات، ولكنها غير مقبولة في العمل السياسي، وإذا كانت الـدول العربية غير مطالبة بالاعتراف بإسرائيـل، أو يمكنها تجاهل الاعتراف.. فذلك لأنها دول مستقلة، وقائمة منذ زمن.. بينما إقامة دولة فلسطينية، وطرد الاحتلال من أرضها، لا يمكن أن يتم دون اتفاق سـياسي مع الاحتلال، ومع المجتمـع الدولي (خاصة أميركا).. وبالتالي الحديث عن عدم الاعتراف هنا مجرد شعارات خطابية..

وهنا يجدر التأكيد على أنه لم يعلن أي فصيل فلسطيني (بما في ذلك فتح) اعترافه بإسرائيل، بل إن هذا الأمر غير مطلوب من الفصائل أساسا، وهذا دور المنظمة فقط..

بالمجمل، الوثيقة تعبر عن نضوج في الخطاب الحمسـاوي، وقبول بالديمقراطية والتعددية، وتغير في مفاهيم الصراع وأدواته، ومع ذلك، فإن كل التغييرات التي أدخلتها حماس لا تؤهلها لدخول المجتمع الدولي، بدلالة عدم اهتمام العواصم المختلفة بالوثيقة، بل وتجاهلها.. ولكنها في نفس الوقت تكسبها الكثير من المرونة في التعاطي مع مشاريع التسوية، ما يعني أن هناك ما يبرر الخشـية من أن تكون البنود التي تتشـدد في مسـألة عدم الاعتراف، ورفض مشاريع التسـوية وحدود فلسـطين التاريخية... هي فقط لطمأنة جمهورهـا وأنصارها في حال تبنت مشروع "دويلة غزة"، وتبرير ذلك بأنها مجرد محطة مؤقتة.. وهذا وهم كبير، أو خدعة كبرى، إذ أن مشروع "دويلة غزة"، ستكون آخر مسمار في نعش المشروع الوطني الفلسطيني.

وبقراءة أوسـع لوثيقة حماس الجديدة سـنجد أن الكثير من النقاط الجوهرية فيها جاءت متطابقـة إلى حد كبير مع النظـام الداخلي لحركة فتح، خاصة فيما يتعلق بعروبة فلسـطين وحدودها، وبتعريف الكيان الصهيوني، والشعب الفسطيني ووحدانيته، وحق المقاومة (بكافة أشـكالها)، وحق العودة، والقدس، ورفض مشاريع التسوية التي لا تلبي الحقوق الوطنية، ولا تضمن حق تقرير المصير، واستقلالية القرار الوطني، واعتبار وعد بلفور وقرار التقسيم وصك الانتداب باطلة، وعدم التدخل في شؤون الدول العربية الداخلية، وتوثيق العلاقات مع الدول المؤيدة للحقوق الفلسطينية، والتفريق بين اليهودية والصهيونية، وأن قضية فلسطين هي القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية، وأهمية التسامح والتعايش بين مكونات الشعب الفلسطيني، وإدارة العلاقات الفلسطينية على قاعدة التعددية والخيار الديمقراطي والشراكة الوطنية وقبول الآخر واعتماد الحوار، والانتخابات، ونبذ الإرهاب والتعصّب الديني والعرقي والطائفي.. وهذه القضايا أصلا موجودة في الميثاق الوطني الفلسـطيني لمنظمة التحرير الصادر سنة 1968. إلا أن المجلـس الوطنـي المنعقد في غـزة 1996 ألغى البنود التي تدعو للقضـاء على إسرائيل.

كــما أن الوثيقة تتشــابه في مضمونها مــع "برنامج النقــاط العشر" الــذي أقرته المنظمة عام 1974، وأصبح عماد وركيزة الإســتراتيجية الفلســطينية الجديــدة، حيث أدخلت حماس في وثيقتهــا المفردات التــي تتقاطع معه، كالحل المرحلي، وجعل المقاومة المســلحة جزءا من أساليب ووسائل المقاومة. ما يعني أن حماس تمهد، أو تعمل على استنساخ تجربة فتح..

فهل هذا نضوج وتطور في الخطاب الحمســاوي، أم هو تغير براغماتي اســتوجبته الظروف والمستجدات؟ سيما وأن أغلبية النقاط السالفة الذكر لم تكن واردة في ميثاق حماس الأول، أو كانت بصورة مختلفة كليا.

وثمة فرق بين الحالتين؛ إذ أن حماس حين صاغت ميثاقها عام 1988 لم تكن وليدة اللحظة، ولم تنبثق حينها من العدم؛ بل كانت نتاج تحول ســياسي قامت به جماعة الإخوان المسلمين، التي كانت لها تجربة أربعة عقود من العمل الســياسي والحزبي في فلســطين، سبقت تأسيس حماس.. ســنلاحظ في ذلك الميثاق طغيان السرد الإنشــائي المغرق في التنظير الأيديولوجي، ذي الطابع الدعوي الســجالي، بينما في الوثيقة الجديدة نجد لغة سياسية ناضجة وعبارات موجزة واضحة، تعبر عن تغير في الوعي والخطاب الســياسي لحماس.. ولكن المســألة ليست في حُسن الصياغــة، وجزالة الألفاظ، والتشــدد أو حتــى المبالغة في العبارات.. الأهــم في مدى واقعية الخطــاب المطروح، والقدرة على تنفيذه، ووجود برنامج ســياسي وآليات عمل توضحه وتمهد لتطبيقه.

وهــذا يقودنا إلى جملة أســئلة، منها مثلا: هل كانت قيــادات حماس (الإخوان آنذاك) غير مدركة لطبيعة المرحلة، ومنفصلة عن الواقع بذلك الخطاب الإنشــائي الدعوي؟ أم أنها كانت منهمكة في ســجال ضد فصائل منظمة التحرير، للإستحواذ على الشارع الفلسطيني، وإفشال برنامج المنظمة، لتطرح نفسها بديلا عنها حينما تنضج الظروف! والسؤال المهم الذي ستحدد إجابته ملامح المرحلة المقبلة: هل اســتوعبت حماس متطلبات العمل الســياسي على الساحة الدولية واشتراطاته وأدواته؟ وكيفت نفسها على هذا الأساس؟ أي كيفت مفاهيمها إزاء قضايا الصراع، وأدواته وأســاليبه؟ فإذا كانت الأجابة نعم، فإنها بذلك تتناغم وتنســجم مع البرنامج الســياسي لمنظمة التحرير، وبالتــالي فإن الخطوة المتوقعة هي التقــاء حماس مع فتح وبقية فصائل المنظمة على قاعدة برنامج ســياسي واحد (كما جاء في وثيقة حماس)، ما يعني أنه لا مــبرر لإدامة الانقســام.. وبالتالي فإن هذا التغير في خطاب حــماس يعد أمرا إيجابيا، حتى لو كانت قد تأخرت كثيرا في الوصول إليه.

أمــا إذا كان هــذا التغير رغبة من حماس في دخول الســاحة الدوليــة (منفردة)، من خلال إظهارها درجة من البراغماتية والمرونة تسمح للمجتمع الدولي التعاطي معها، فإن هذا يعني

أن حــماس لم تتطور بالمعنى الإيجــابي؛ بل تغيرت تكتيكيا لغايات تحقيــق برنامجها القديم، وطرح نفســها بديلا عن الســلطة، وبديلا عن المنظمة، والاستفراد بحكم غزة، وللأسف ثمة ما يشير إلى ذلك: الوثيقة نفسها، تشكيل لجنة إدارة القطاع، الإصرار على رفض إجراء الانتخابات، الدردشات مع الطرف الإسرائيلي..

ربما كان البند الأهم في الوثيقة ما يتعلق بقبول حماس إقامة دولة فلســطينية على حدود الرابع من حزيران.. وهذه ليســت المرة الأولى التي تتطرق فيها حماس لقضايا الحل السياسي على أساس التسوية السلمية؛ فمثلا طرحت عدة مرات (أثناء الانتفاضة الثانية) هدنة طويلة الأمد مقابل وقف العمليات المســلحة، وفي برنامجها السياسي الإنتخابي عام 2006، وكذلك في تبنيهــا وثيقــة الأسرى، وفي بيان حكومة الوحدة الوطنية، وفي عــشرات التصريحات لقياداتها والناطقين باســمها كانت تدور في فلك التســوية الســلمية، بقبولها الصريــح لها وفقا لمعايير الشرعية الدولية تارة، وبشــكل موارب تــارة أخرى.. فبينما كانت القيادة السياســية للحركة تعلن عن تفاصيل واقعيتها السياسية، واستعدادها للتنازل وإبداء المرونة المطلوبة، وبسقوف أقــل بكثير من مواقف قيادة الســلطة ومنظمة التحرير.. كان ناطقون آخرون باســم الحركة ينبرون للتنصل من تلك التصريحات، ويؤكدون تمسكهم بالثوابت، بلغة تطغى عليها الخطابة والمناكفة وتســجيل المواقف.. وهو أسلوب كانت تتبعه فتح وفصائل المنظمة في عقود القرن الماضي.. أي الخطاب المزدوج..

وفي العقيدة السياســية للإخوان المســلمين (وضمنا حماس) ما يُعرف بالتقية، أي إخفاء ما يضمرونه، وإظهار مواقف براغماتية معاكسة لأيديولوجيتهم، وفي وثيقة حماس الجديدة نجد الكثير من البنود التي تناقض بعضها، أو تناقض ما جاء في ميثاقها، أبرزها التنصل من الإخوان، لأن حماس بحاجة لموافقة مصر لفتح المعبر؛ ومصر التي يســيطر عليها السيسي تعتبر الإخوان عدوها الأول، ولا يناســبها في هذه المرحلة أن تكون حــماس جزءاً منهم. وبالمثل يمكن القول فيما يتعلق بالموقف من اليهود، والدول الغربية، والمجتمع الدولي، والإرهاب، التسوية...

مستقبل حماس، في ضوء التطورات الأخيرة

بعد الانتهاء من إعداد هذا الكتاب، نشبت أزمة سياسية في المنطقة، سيكون لها أثر مهم على واقع ومستقبل حماس، وعلى توجهاتها وخياراتها.. بدأت هذه الأزمة بعد زيارة الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" للمنطقة، ولقائه الملك السعودي سلمان، وعقد قمة حضرها ملوك ورؤساء وقادة خمسين دولة عربية وإسلامية. في هذه القمة طالب الرئيس الأميركي الحضور بمكافحة الإرهاب ووقف تمويله، ووصف كلا من حماس وحزب الله وداعش بأنها منظمات إرهابية..

بعد القمة بدأت علاقات قطر تسوء مع جاراتها، أو بمعنى أدق، أخذت العداوة بينهما تتوضح، بعد أن ظلت كامنة ومتوارية لفترة طويلة.. والتي كان من بين أبرز أسبابها؛ سياسات قطر الإعلامية من خلال قناة الجزيرة، والتي بدت معادية ومستفزة بالنسبة للكثير من الدول العربية، وأيضا لعبها أدوارا مزدوجة، على طريقة الجمع بين المتناقضات، وتوثيق علاقاتها بجماعات إرهابية، وتمويلها بطرق غير مباشرة، وعلاقاتها مع إيران..

وكانت قطر طوال الفترة الماضية تستقوي بالأميركان، وتستفيد من سياسات الإدارات الأميركية السابقة التي تساوقت معها.. واستخدمتها.. لكن الأمر اختلف مع إدارة "ترامب"؛ مع إستراتيجيتها الجديدة في ما تسميه "مكافحة الإرهاب"، خاصة بعد أن وثقت علاقتها بالسعودية، وبالمحور المناهض لإيران.. وقناعتها بأن الدور المزدوج الذي تلعبه قطر لم يعد مناسبا، وغير مقبول..

بسرعة قياسية تطورت الأزمة، حتى أعلنت كل من السعودية ومصر والبحرين والإمارات قطع علاقاتها مع قطر، وإغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية معها، وفرض عقوبات عليها.. وعلى ضوء ذلك، يصعب التنبؤ بمستقبل قطر.. لكن من شبه المؤكد أنها لن تعد قادرة على ممارسة أدوارها السابقة.. وأنها سترجع إلى حجمها الطبيعي، أو أقل قليلا..

ما يهمنا في هذه الدراسة، وما يتصل بموضوع البحث، علاقة حماس بدولة قطر، فكما هو معروف تتخذ حماس من قطر مركزا وملاذا أخيرا، وهي أهم حليف سياسي، وأهم مصدر تمويلي، وأقوى داعم إعلامي للحركة.. خاصة بعد أن خسرت حماس حلفاءها السابقين (سوريا، إيران)، وكما هو معلوم أيضا، دعمت قطر ومولت الانقسام، وشجعت حماس على خطوتها

بإقصاء السـلطة من غـزة، وكانت كلما أوشـكت فتح وحماس على الاقـتراب من حل ينهي الانقسام، تأتي قطر وتقدم مزيدا من الإغراءات لحماس بمشاريع إسكانية ودعم مادي ووعود بحلول لمشـاكل الكهرباء والموظفـين.. حتى أنها الوحيدة التي لها سـفارة في غزة.. وما زالت ترفض تقديم أي دعم لغزة من خلال السلطة..

ولم تكتف بتوريط حماس بالانقسـام، فقد ضغطت عليها وأغرتها لمغادرة دمشق، والتخلي عن الحليف الإيراني.. وها هي بعد الأزمة تتنصل منها تدريجيا..

في مقالة تشرح موقف حماس من الأزمة القطرية، كتب أحمد عزم في الغد الأردنية: "بدأت الضغوط القطرية على حماس بالظهور قبل أزمة قطر مع السـعودية، ومقاطعة السـعودية والإمـارات والبحرين ومصر لها. ومن المهم ملاحظـة أنّ الضغوط بدأت بعد "جرعة" المرونة التي قدمتها حماس في وثيقتها الأخيرة، التي وافقت على برنامج أساسه دولة على حدود العام 1967، وبعد مناشـدة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي السـابق للحركة، الإدارة الأميركية للانفتاح على "فرصة" تقدمها حماس".

ويضيـف أحمد عـزم: "قبل يومين من اندلاع الأزمة، نشرت أنبـاء مفادها أن قطر أبلغت حماس بأسـماء أشخاص من أعضائها يجب مغادرتهم البلاد. ونفت "حماس" ذلك، وقالت إن مغادرة القيادات الحمسـاوية سـببها ترتيبات داخلية في الحركـة، ونقلت صحيفة "القدس" الفلسـطينية عن مصادر في حماس أن الطلب القطري كان وقف تخطيط نشـاطات عسكرية من قطر ضد إسرائيل، ما يعني ضمناً طرد أي شخص يقوم بمثل هذا النشاط، أو وقف نشاطه، وفي الحالتين يشكل هذا أزمة لحركة حماس. ثم مطالبة وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، وقف الدعم القطري لحماس".

ويـرى العزم وجود ثلاثة عوامل أثرت على موقف حماس من الأزمة؛ الأول: هو أنّ حماس، وبتشجيع من قطر، غيّرت من مواقفها فدخلت انتخابات 2006، وطرحت هذا العام (2017) وثيقة جديدة، وطرحت نفسـها على أنها كيان رسمي، وطرف يمكن التفاوض معه، ويبدو أن الوعود القطرية أوحت لحماس أنّ هذا يؤهلها للقبول على الساحة الدولية.

عملية تحول حماس من حركة سرية، إلى منظمة بيروقراطية، لها مكاتب وتتبع لها حكومة وجيش شـبه نظامي، في قطاع غزة، يعني أنّ حسـابات الحركة سـتكون الآن حسابات الدول والكيانات. وأول وظائف الكيانات وأشـباه الدول، كما تحددها أبجديات العلوم السياسـية، الحفاظ على ذاتها ووجودها، وأمنها، ما يجعلها تقدم تنازلات أيديولوجية وفكرية وسياسـية دائمـة. ويصبح تأمين مـكان لوجودها، ومصـدر لتمويلها، هو الحلقـة الضعيفة التي يجري الضغـط بها عليها، ومطالبتها بالمزيد من التنازلات لتصبـح مقبولة، هذا فضلا عن أنها بذلك

تؤلب أطرافا تخشى من دخول هذا الكيان الجديد في المشــهد، وما عقّد الأمور بالنسبة لحركة حماس انتماؤها لجماعة الإخوان المسلمين، التي بات هناك قرار من عدة دول بتصفيتها.

ويعتبر العزم ثاني العوامل، ما يمكن تســميته متلازمة علي حســن سلامة، مسؤول الأمن في حركة "فتح" الذي اغتاله الإسرائيليون في لبنان، نهاية الســبعينات. فحينها كان سلامة مسؤول التنسيق والاتصال مع الاستخبارات الأميركية لمحاولة التوصل لحل للقضية الفلسطينية، وهو ما أثار حفيظة الإسرائيليين. ولا يجب اســتبعاد تكرار الإسرائيليين لسياساتهم التي تقطع الطريق عــلى أن تكــون تنازلات حماس بوابة الاعتراف بها. ويتضح أنّ اللوبي الإسرائيلي ســعى جاهدا للضغط لإدانة حماس والتأكيد على وصفها بالإرهابية، وبالتالي فإنّ وثيقة حماس الأخيرة جزء أساسي من أسباب الحملة ضدها.

ثالث العوامل، حســب العــزم، أنّ أي دولة لها حســابات (كما جــرى توضيحه في النقطة الأولى)، في مقدمتهــا أمنهــا وبقاؤها ومصالحها قبل أي شيء، ويتــم دائما التضحية بأي طرف خارجي حليف، وبأي مبادئ سياســية أو أيديولوجية، إذا شــكلت خطرا على الدولة، وبالتالي مــن الطبيعي أن حلفاء حــماس، وبالذات قطر لن تدافع عن الحركــة للنهاية. كما أن بعض الدول العربية، ســترى في الضغط على حماس ثمنا مقبولا تقدمه لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة.

جــزء من أزمة "حماس" الحالية مرتبط بانتمائها للإخوان المســلمين، وجزء مرتبط بتحولها لتنظيم رسمي علني وحكومة (في غزة)، ومرتبط بمحاولاتها اختراق السياسة الرسمية الدولية. وعلى أي حركة تقدم نفسها كحركة تحرر، أن تفكر مليا في كل جزئية من هذه الجزئيات، وفي كيفية التعامل معها، وفي كيف وصلت إليها.[102]

بعد الضربات والهزائم التي تلقاها مشروع الإسلام السياسي في المنطقة، الذي صعد بقوة إبان ما سمي بثورات الربيع العربي، ثم إنهار بسرعة غير متوقعة بعد ذلك، في مصر وتونس وسورية وغيرها، وبعد أن صارت جماعة الإخوان المسلمين محظورة في أكثر من بلد عربي، وبعد إخفاق حماس في غزة، وانفجار أزماتها الحياتية في وجهها.. وبعد خســارة حماس حلفاءها التقليديين (سورية وإيران وحزب الله)، وخروج قطر من دائرة التأثير التي كانت تتمتع بها، وربما تخليها عن حماس.. وبعد تجاهل عواصم العالم للتنازلات التي قدمتها حماس في وثيقتها الأخيرة.. بعد كل ما تقدم ذكره، يبدو مســتقبل حماس غير مضمــون، أو على الأقل إذا لم تتكيف مع هذه المتغيرات، ولم تستوعب مكانتها في المعادلة الجديدة، فإنها ستواجه خيارات بالغة الصعوبة..

في حقيقــة الأمر لا مخرج لحــماس إلا بعودتها إلى أحضان الشــعب، إلى الشرعية، بإنهائها الانقسام، وانضمامها إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وموافقتها على إجراء الانتخابات العامة..

خاتمة

تدرك حماس أكثر من غيرها أن أحداثاً كثيرة ومتغيرات جذرية ألمت بالمنطقة بعد فوزها في الانتخابات التشريعيــة الأخيرة (2006)، واللحظة التاريخية التي اقتنصتها آنذاك من الصعب أن تتكــرر، وأنَّ فرص تحقيقها فوزاً انتخابياً واضحاً في أية انتخابات قادمة تتقلص باســتمرار؛ الأمر الذي يفسر رفضها المتكرر لإجراء أي انتخابات، لأن ذلك ســيكون بمثابة محاكمة شعبية ليس لبرنامج حماس وحســب، بل لمشروع الإســلام الســياسي بشــكل عام، ولبرنامج الإخوان المسلمين على وجه الخصوص، خاصة بعد أن وُضعت الشعارات والبرامج التي أوصلت حماس للســلطة على محك التجربة، وبالتالي فإن أي خســارة في الانتخابات قد تُفسّر على أنها فشل وإخفــاق لهذه الشــعارات وإمكانيات تطبيقها، ومن ثم ســتنعكس ســلبا على بقية حركات الإسلام السياسي في العالم.

حماس التــي انخرطت في النضال الوطني مع انطلاقة الانتفاضة الأولى، وأذهلت الشــعب الفلسطيني بعملياتها الفدائية، وكسبت تأييد وحب الشعب لها بناء على ذلك؛ ليست حماس اليــوم، وتختلف عنها في أوجه عدة، فبعد أن فازت في الانتخابات، بدت معالم التفرد والإقصاء واضحة في خطابها الســياسي، وأكثر وضوحا في ممارســاتها العملية؛ فقد شكلت حكومتها من لون واحد، واستأثرت بالمجلس التشريعي، ثم واصلت نهجها الإقصائي حتى سلخت جزءاً عزيزاً من الوطن لتنفرد بحكمه.

وبالرغــم من أن البرنامج الســياسي المعلن لحماس (بعد فوزهــا في الانتخابات التشريعية، وانخراطها في السلطة) لا يختلف في جوهره ومضامينه ونتائجه عن البرنامج السياسي لمنظمة التحرير، إلا أن حماس (ومن قبلها جماعة الإخوان المســلمين) لم تعترف بشــكل كامل وواضح بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد، وهي تتهمها الآن بالتفريط والتنازل، وكانت قد اتهمتها سابقا بالاستسلام، وأحيانا بالخيانة، وناكفتها طويلا، ولم تقف إلى جانبها، حتى وهي في أوج عنفوانها العســكري والثوري! وكان هذا الســجال في ســياق موقف أحزاب الإسلام السياسي من القوى الوطنية واليسارية التي تتهمها بالعلمانية والكفر، وفي سياق الدور الوظيفي لجماعة الإخوان، وفي إطــار رؤيتهم للصراع وأدوات حله وطريقة إدارته... بغض النظر عن قوة موقف منظمة التحرير، ومهما كان متجذرا ومتقدما، لأن خلافها مع المنظمة وفصائلها يتموضع في ســاحات

الصراع الفكري والعقائدي والأيديولوجي، قبل أن يدخل حلبة الصراع السياسي.

وبعد دخولها ميدان العمل السياسي، وعبر بوابة السلطة، صعّدت حماس من خلافاتها مع فتح، حتى وصل الأمر إلى ما أسمته «الحسم العسكري»، وما اعتبرته السلطة «إنقلابا»، ومهما كانت التسمية؛ هي فرصة لإعادة النظر بهذه الخطوة التي افتتحت عصرا فلسطينيا جديدا عنوانه الانقسام، ولتقييم التجربة بمنظار اللحظة الراهنة.. وللإجابة على سؤال مهم، هل كانت حماس مضطرة لما قامت به، أم أن ذلك كله كان جزءاً من مخطط مدروس بعناية؟!

منذ فوزها بالانتخابات، بدأت حماس في غزة تتصرف بمعزل عن الضفة، كما لو أنها كيان مستقل، وأخذت تثبت وجودها على أرض الواقع، وتفرض سلطتها بالاستعراضات العسكرية، وتشكيل القوة التنفيذية، ثم صعّدت من حملتها الإعلامية على السلطة؛ فبدأها خالد مشعل من دمشق، حين قال إن مسؤولي فتح وكوادرها سرقوا كل شيء من الوزارات حتى الكنابايات والشاي والقهوة.. ثم استمرت بالتحريض بالتصريحات الإعلامية، ومن خلال المساجد..

قبل الأحداث المؤسفة التي أدت للانقسام، (وحتى قبل الانتخابات التشريعية) كانت حماس تسيطر على الطرق الخارجية بين مدن القطاع، وعلى أحياء عديدة، وكانت وراء الكثير من أحداث وأفعال ما عرفت حينها بفترة الانفلات الأمني..

وقبيل «الانقلاب» بدأت ماكينة حماس الإعلامية تمهّد للخطوة المقبلة، وتروّج لبعض المصطلحات التي ساقتها كمبرر «للحسم العسكري»؛ مثل «فرق الموت»، و«التيار الدحلاني»، و«مؤامرات فتح على حماس»... ثم حرضت جماهيرها، وعبأتهم بفكرة مفادها أن هناك مخططات للإنقلاب على حماس، وإفشالها، وأن على حماس أن تدافع عن نفسها، وعن مشروعها، باعتبار أنها فازت في الانتخابات، ومن حقها تولي السلطة، وأنها صارت هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني..

في تلك الفترة توترت الأجواء بين فتح وحماس، وشهد القطاع اشتباكات متفرقة بين الطرفين، واتهمت فتحُ حماس بتنفيذها سلسلة اغتيالات بحق قيادات فتحاوية، ورغم أن حماس لم تعترف بها. ثم قامت حماس بمهاجمة العديد من مقرات الأجهزة الأمنية، وقصفت معسكر قريش التابع لقوات الـ17، ما أدى لمقتل العشرات، واستمرت هجماتها وصولا للهجوم الكبير والمنظم، الذي حسم الصراع لصالحها.

تسلسل الأحداث، ووصولها إلى هذه النتيجة اعتبره مراقبون (خاصة من فتح) لم يأت مصادفة، إنما كان ضمن مشروع حماس للسيطرة على السلطة، وفقا لمخطط مدروس، تم تنفيذه تدريجيا بخطوات متلاحقة ومستمرة؛ بل إنه أتى في إطار مخطط إقليمي أشمل؛ حيث أن إقصاء السلطة عن غزة، واستبدالها بسلطة حماس يعتبر تغييرا مهما في الخارطة

الأمنيــة والسياســية للمنطقة، له تأثيره المباشر على إسرائيل، وعــلى معادلات الصراع القائمة، ومستقبل التسوية.. وبالتالي لا يمكن لحدث بهذا الحجم أن يمر دون موافقة إسرائيلية، ودون دعم خارجي إقليمي.. إسرائيل المستفيد الأول منه، لأنه سيؤدي لانقسام الكيانية الفلسطينية وتقسيم الشعب الفلسطيني جغرافيا وسياسيا، لذلك غضت الطرف عنه.. الدول التي ورطت حماس وشــجعتها على هــذه المغامرة، وأعطتها الضمانات المالية والسياســية لنجاحها، كانت تريد الإمســاك بالورقة الفلســطينية لتقوية أدوارها الإقليمية، ومكانتها في معادلات الصراع.. وهي لعبة مكشوفة تحاول سوريا وإيران لعبها منذ زمن طويل..

في المقابل، دلّت ردود فعل الســلطة حينها عــلى حالة تخبط وارتباك غير عادية في صفوف كافــة الأجهزة الأمنيــة والمدنية، لدرجة أن أفراد الأجهزة الأمنية كانــوا يتصرفون بردات فعل عشــوائية متباينــة، منهم من دافع عــن موقعه، ومنهم من انســحب، ومنهم من وقف على الحيــاد، وجميعهم تصرفوا كمن أُخذ على حين غرة، ما أكد على عدم وجود أي تعليمات لدى أي جهاز أمني، حتى الرئاســة وقيادة فتح في الضفة كانت مرتبكة ومشلولة.. فمنطقيا، وجود خطة ومؤامرة يقتضي وجود تعليمات معينة للعناصر والقيادات.. ولكن هذا لا يعني أبدا أن فتح والسلطة كانت بريئة تماما..

وهناك عنصر مهم ســاهم بشــكل كبير في انتصار حماس، عدا عن ارتباك الســلطة، هو أن حرمة الدم الفلســطيني تجلت بشــكل واضح لدى مقاتلي فتح، بينما لم يتوان مقاتلو حماس عن قتل معارضيهم وخصومهم الذين صاروا بحكم الأعداء..

وحتــى لو افترضنــا جدلا وجود مخطط لدحلان بإقصاء حــماس، اليوم لا وجود لدحلان في غــزة، فــما الذي يمنع حماس من التراجع عن خطوتها!؟ طالما أن المبرر الذي قدمته لحســمها العســكري لم يعــد موجودا!! والأهم من ذلك، أن حماس كانت تــرى كل مرة نتائج خطواتها وأثرها السلبي على القضية الفلسطينية وعلى المصالح اليومية للشعب الفلسطيني، خاصة في غزة، منذ أن اســتأثرت بتشــكيل الحكومة لوحدها، وإلى أن استفردت بسيطرتها على القطاع، ومــا جلبه ذلك من حصــار، وعزلة، وعقوبات، وحروب، وانقســام، وتراجع في مكانة القضية الفلســطينية.. ومــع ذلك ظلت حماس ماضية في مشروعها، ومتمســكة بســلطتها، غير آبهة بمعاناة شعبها، وبكل ما سبق..

كان عليها أن تدرك قبل إقدامها على هذه المغامرة أن طبيعة الســلطة واتفاقياتها والوضع الإقليمي والدولي لا تســمح لها بالتفرد بالحكم؟ وإذا تفردت به فإنها ستكون أمام وضع غاية في الصعوبة، وأنها ستجر الشعب معها إلى هذه المغامرة العقيمة؟ إلا إذا قامت بخطوتها دون حسابات استراتيجية!؟

بعد عشر ســنوات من الانقسام، على حماس إجراء مراجعة جذرية شاملة لما أقدمت عليه، وعليها أن تجيب بشــجاعة وصراحة على الأســئلة المطروحة من الشارع؛ لماذا لم تلتزم حماس ببرنامجها الانتخابي الذي حددته لنفســها في إطار التغيير والإصلاح ومكافحة الفساد، وتكتفِ بدور المعارضة الوطنية؟! لماذا لم تُشرك الأطراف الوطنية الأخرى في حكومتها، واستمرت بنهج الإســتئثار والإقصــاء؟! لماذا تراجعت عن اتفاق مكة الذي جاء كخشــبة خــلاص لها وللحركة الوطنية عموما؟!

اليوم، وبعد تجربة مريرة من الانقسام والتفرد بالحكم، على حماس التطلع لمصالح الشعب والقضية الفلســطينية، والعودة عن الانقســام؛ وغير ذلك، فإنها تبرهن على أنها مجرد حركة تتبــع التنظيم الدولي للإخوان المســلمين، وتقدم مصالحها على المصالــح الوطنية، وتثبت أنها مســتعدة لتنفيذ أجندات خارجية على حساب مصلحة الوطن، مقابل استمرار تدفق الأموال عليها..

وعليها أن تعي حجم المأزق الذي وضعت نفســها فيه، وأن تدرك أنه لا يمكن إدارة ســلطة قائمة على أساس اتفاقيات تتعارض معها ومع تكوينها، وأن تكلفة مشروعها باهظة جدا، ليس عليها، بل على الشــعب الفلسطيني، وتحديدا ســكان القطاع؛ الذين عانوا سنوات صعبة من الحصار والحرمان من السفر، وانقطاع الكهرباء، والبطالة والفقر والبؤس، خاصة بعد أن تبين لها أن هذا القطاع يعيش ويتنفس فقط من خلال الســلطة (التي طردتها).. وبعد أن تبين لها طبيعة الخصوم والأعداء، والحلفاء الذين يتاجرون بها وبالقضية..

وعليهــا أن تدرك أن مشروعها الأحادي كان خطأً منذ البداية، وأنه اصطدم بالجدار، وليس لها إلا العودة لأحضان الشــعب، وإنهاء الانقسام، والسماح بإجراء انتخابات عامة تعيد الكرة إلى ملعب الجماهير..

ومــن غير المقبــول أن تكتفي حماس بعد كل هــذا بتوجيه أصابع الاتهــام، والحديث عن مؤامرات داخلية وخارجية، والتنصل من مسؤولياتها، والتهرب من تشخيص السبب الحقيقي للأزمة..

الوضــع الفســطيني بأكمله كان ضعيفا ومترهلا وبائســا، بيد أن الانقســام زاد من ضعفه وبؤسه، وأعاده سنوات للخلف..

ولا تنحصر مشكلة غزة في ظل حكم حماس فقط عند استمرار الحصار، والقيود على حركة أهالي القطاع، بل إنها تشــمل أيضا القيود على تحويل الأموال، وعدم إدماج موظفي السلطة في غزة، من السلكين المدني والعسكري، في الكشوفات المالية للسلطة. وهذه باتت عقدة كبيرة في ملف المصالحة الفلسطينية.[103]

الباحث الفلســطيني "ماجــد كيالي" وصف وضع حركة حــماس بالصعب؛ فهي في الحرب الأخيرة رفعت ســقف توقعات الناس كثيراً، وصورت الأمر وكأنها فرضت إرادتها على إسرائيل، وانتــصرت عليهــا في الحرب، وفي المفاوضات، في حين أن مــآلات الأمور عكس ذلك؛ إذ لم يُرفع الحصار، ولم يبدأ الإعمار، ولم يتم تحويل الأموال.

المشــكلة أيضاً حســب ما يصفها "الكيالي"، هي أن حماس باتت تبدو في مواقف متناقضة، فهي في خطاباتها تتحدث عن الوحدة وإنهاء الانقســام، والتوافق مع قيادة السلطة والمنظمة بشأن إقامة دولة في حدود 1967، واعتماد المقاومة الشعبية، لكنها مع ذلك تتمسك بالحفاظ على اســتقلاليتها بخياراتهــا وتحالفاتها الخارجيــة وأجهزتها. فمثلاً، تطالــب حماس بإدماج أجهزتها العســكرية في إطار الهيكلية العاملة للســلطة، وفي إطار كشــوفاتها المالية، لكن من دون أن يغيّر ذلك من طبيعة هذه الأجهزة، ومن سيطرتها عليها. وهي أيضاً مستعدة للتخلي نظريا عن السلطة في غزة، لصالح حكومة الوفاق الوطني، لكن من دون أن يمس ذلك بمكانتها كسلطة فعلية في القطاع. بمعنى آخر، تريد حماس أن تكون شريكة بالقرار والمال، وفي المنظمة والســلطة، لكن من دون أن تتنازل فعليا عن حكم القطاع، ودون أن تفصل علاقاتها بجماعة الإخــوان، ولا تحالفاتها مع المحاور الإقليمية، وبالتالي أجندتها الخارجية التي تؤثر ســلبا على خياراتها الوطنية.[104]

ومن ناحية ثانية، فإن السلطة غير جاهزة لممارسة أي دور في القطاع قبل أن تتنازل حماس عن سلطتها، حتى لو رغبت بذلك فإنها غير قادرة، بسبب الشروط والقيود التي تخضع لها، لا سيما أنها مرتهنة للموارد الخارجية. وبدهي أن الدول المانحة لا تبدي أي قابلية لدفع الأموال لأجهزة السلطة، التي تتبع لحماس في غزة، كما لا تبدو مستعدة للمساهمة في إعمار القطاع، تحسباً من وقوع حرب مدمرة أخرى، بسبب تخوفها من خيارات حماس. أما إسرائيل فهي غير مستعدة لرفع الحصار نهائياً ولا راغبة بتسهيل دخول مواد الإعمار، أو الأموال، للحيلولة دون تقوية حماس، أو استعادتها لعافيتها. هذا الوضع المعقد يبين بشكل أو بآخر، أن مشكلة غزة هي مشكلة حماس، وهو وضع مرشح للبقاء طالما أن معالم وظواهر الانقسام باقية في التفكير والسلوك، وفي الحياة السياسية.

والمشكلة التي لم تعيها السلطة ولا فتح حتى الآن، أن عشر سنوات من الانقسام قد أحدثت تغييرا اقتصاديا واجتماعيا وفكريا في مجتمع غزة، لذلك لا يعني إنهاء الانقســام عودة الأمور إلى طبيعتها الســابقة على الفور.. الأمر سيحتاج ســنوات طويلة وجهوداً مكثفة لمعالجة آثار الانقسام.

عــلى صعيد آخر، صحيح أن منظمة التحرير الفلســطينية (بكافة فصائلها) اليوم، ليســت

كــما كانت في الســابق؛ فقد اعتراها الكثير من مظاهر الضعــف، والتكلس، ولم تجدّد هيئاتها القيادية ولا مؤسســاتها، وبالتالي فهي لم تعد قادرة على تمثيل الشعب الفلسطيني لا بالصيغة الثورية، ولا بالديمقراطية التي يجب أن تكون عليها، لكن هذا لا يعني أبدا إسقاطها، أو خلق منظمة بديلة، فهي رغم كل شيء تمثل الإنجاز الوطني الأهم للشــعب الفلسطيني في مسيرته الكفاحية، والإطار الشرعي الذي يجب أن يضم كل الأطياف السياســية للشــعب وقواه الحية والفاعلة. والمطلوب هو إصلاحها وتفعيل مؤسســاتها وتنشــيط هيئاتها وتجديد شرعيتها عبر إعادة انتخاب مجلس وطني جديد، ولجنة تنفيذية ومجلس مركزي جديدين.

وهــذا لا يمكــن تحقيقه بدون إعــادة اللُّحمة بين فتــح وحماس وبقيــة الفصائل الوطنية والإسلامية، أي إعادة تحقيق الوحدة الوطنية.

وهذا يعني أنه بنفس القدر الذي نطالب فيه فتح استيعاب خلافاتها مع حماس، والتوقف عــن كل الممارســات التي تعمق من الانقســام، نطالب حماس أن تعترف بمــا لا يقبل اللُّبس بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وأن تكون خلافاتها مع فتح في إطار المنظمة، وضمن مؤسساتها.

يعني أن يتحلى التنظيمان الأساســيان في الساحة الفلسطينية (وكذلك بقية القوى الوطنية) بروح المســؤولية الوطنيــة، وأن يترفع الجميع عــن الخلافات الحزبيــة، وأن يتخلوا عن نهج التفكــير الفئــوي الضيق، لأن الوطن يتســع للجميع، وهو بحاجة كل أبنائــه، والعدو يتربص بالجميع، والتوحد في مواجهته هو بوابة النصر.

مــن ناحية أخرى، وفيــما يخص الصراع العربي الصهيوني، وموقع حــماس ومنظمة التحرير منــه؛ من المهم إدراك وتحليل اللحظة التاريخية الراهنة، والتي تشــير إلى أن إسرائيل أخذت تتجه نحو إســتراتيجية التعايش مع اللاحل، بمعنى أنها ليســت مضطرة للتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين ينهي الصراع، وبإمكانها التعايش مع حلول جزئية تخفف من حدة التوتر، وهذا يشــمل العلاقة مع الســلطة الوطنية، والعلاقة مع حماس، فمن جهة السلطة من الواضح أن إسرائيــل غير راغبة في التوصــل لاتفاق معها بخصوص الدولة الفلســطينية وإنهاء الصراع بما يضمــن الحقوق الوطنية الفلســطينية، وعليه يمكن لها أن تواصل إدارة العلاقة مع الســلطة عبر إقامة اتفاقيات خدماتية (كهرباء، مياه، طاقة)، وحتى أمنية.. بجملة أخرى، ليست مجبرة عــلى خيار المفاوضات السياســية، وعوضا عن ذلك قد تلجأ إلى تحســين الحالــة الاقتصادية لمناطق السلطة.. وحتى لو أدى استمرار هذا الوضع إلى وقوع اشتباكات وعمليات فدائية من حــين لآخر، فمن الممكن للجمهور الإسرائيــلي الاعتياد على هذا الوضع (بأقل عدد ممكن من الجنازات).[105]

أما بالنسبة لوضع غزة (وبالتالي حماس)، فإن وجود حماس لم يعد يضر إسرائيل، طالما أنها استطاعت التوصل لتفاهمات غير مكتوبة معها، أو تمكنت من ضبط العلاقة مع حماس وفق ما يفيد المصلحة الإسرائيلية، وبالقدر الذي تحدده إسرائيل؛ فالجبهة الجنوبية هادئة تماما، وهي من تقرر متى تسخنها، ومتى تبقيها هادئة..

وغزة أصلا (جغرافيا وسكاناً) خرجت من دائرة الأطماع التوسعية الإسرائيلية، ووجود حماس على رأس الحكم فيها يكرس حالة الانقسام، وهذا أفضل وضع ممكن أن تحلم به إسرائيل.. وضع يبقي السيطرة الأمنية بيدها، ويعفيها من الحلول السياسية..

أما عن نموذج حماس في الحكم، فسأقتبس من مقالة نُشرت على صحيفة الأيام، للكاتب أكرم عطا الله، وصف فيها الحالة المزرية التي وصل إليها قطاع غزة خلال سنوات حكم حماس؛ حيث تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للناس على مختلف الصعد، وقد حصلت مئات القصص المؤلمة لأسرٍ باتت بلا عشاء، ولعشرات آلاف الآباء والشبان الذين يمضون نهاراتهم بلا عمل، وبلا أمل، ولعائلات لا تجد ما تأكله، وعائلات بلا مأوى، حتى وصل الأمر حدا لا يطاق.

وعن قصة احتراق ثلاثة أطفال من غزة بسبب شمعة أحرقت منزلهم بالكامل، بعد أن خرج الوالد لتدبر عشاء لهم في ظل انقطاع الكهرباء، كتب "أكرم عطا الله": "غزة تموت جوعاً وألماً وحزناً وقهراً.. لا يمكن أن تتنصل حركة حماس من المسؤولية على قطاع غزة وما يحدث فيه. كان يجب أن تجري كل الحسابات اللازمة قبل إقدامها على السيطرة على القطاع، لأنها تدرك أن هذا القطاع وما يورد له فقط يأتي عن طريق اتفاقيات مع السلطة وعبرها فقط. ليس فقط وقود الكهرباء بل وكل الأشياء أيضاً. وكان يجب أن تدرك أنها حين تطرد السلطة من القطاع وتستغني عن خدماتها أن السلطة لن تكون صديقة لها وتساهم في إنجاح تجربتها، بل إنها ستمعن في إفشال تلك التجربة. هذه حسابات لا تحتاج إلى عبقرية لإجرائها. لو تمت ربما لكان الأمر مختلفاً.

لا يمكن تحميل المسؤولية هنا للسلطة. كيف يمكن لحركة تحكم القطاع وتتحكم بالمعابر والضرائب ومسؤولة عن كل شيء لكنها ليست مسؤولة عن تلك العائلة وآلاف بل وعشرات الآلاف مثلها.

إن كل من يحيل المسؤوليات للغير، ويتهرب من المسؤولية هو ليس مسؤولاً حقيقياً وليس جديراً بالمسؤولية. ولا يُفهم هنا خطاب إلقاء اللوم كله على الرئيس الفلسطيني، بينما حركة حماس خالية من المسؤولية عن كل ما يحدث في القطاع.

ليس الأمر هنا للمزاودة على حركة حماس، أو تسجيل هدف بملعبها. هذه لعبة السياسيين وليس الكتّاب. بل الأمر هنا مدعاة لنقاش حقيقي بعد تسع سنوات من سيطرتها على القطاع والتي تتطلب جرد حساب. وماذا لو استمرت هذه الحال؟ هل يمكن أن تقبل ذلك دون أن

نعدد تفاصيل الأزمات المتعددة والتي تستنسخ نفسها؟ والحقيقة أنها أخطأت منذ لحظة طرد السلطة وتأبطها مسؤولية غزة وحدها، فهي محاطة بعدد من الخصوم والأعداء؛ لا إسرائيل تريد نجاحها ولا مصر التي تعيش الصراع مع جماعة الإخوان، ولا حتى السلطة الفلسطينية التي اقتلعتها من غزة والتي لسوء حظها أنها الوحيدة المسؤولة عن إمداد غزة بالحياة وفقاً للاتفاقيات. هذا هو الواقع وهذه هي خريطة الجغرافيا والسياسة التي على الحركة أن تقرأ موقعها ومكانها فيها.

لا يكفي مع كل مأساة أن تقول لنا الحركة من المسؤول عنها، ولا نطلب منها القيام بدور التشخيص والتحليل والاتهام، بل نطالب بدور من يجد الحلول وسط هذه المعادلة والبيئة المعادية تماماً لها والتي تركز كل جهودها على إفشال الحركة. ولم تفعل الحركة طوال السنوات الماضية سوى الشكوى وإلقاء اللوم والاتهام، وهو أمر أبعد تماماً عن أن يشكل حلولاً، ولو كانت تشكل لانتهت الأزمات من السنة الأولى ولكنها تراكمت حتى كسر ثقلها ظهرنا جميعاً.

حرق ثلاثة أطفال يجب أن يصفع كل المسؤولين، المسؤولين حقاً، فالمسؤولية ليست انتقائية ولا يحق هنا لحركة حماس التنصل منها؛ فهي التي قررت بمحض إرادتها وبسلاحها أن تتأبط مسؤولية غزة دون أن تستشير أحداً، أو حتى كل الذين استشارتهم طلبوا منها ألا تتورط بتشكيل الحكومة عندما فازت في الانتخابات؛ حتى تبقى بعيدة عن المسؤولية، ولكنها أدارت ظهرها لكل النصائح، بل وذهبت أبعد، ليس فقط بتشكيل الحكومة تحت غطاء السلطة، بل إلى طرد هذا الغطاء كيف أمكن فهم ذلك؟ وهل توقع لها أحد أن تنجح؟

بيت القصيد هنا، أن السلطة ليست صديقة لحركة حماس، بل إنها خصم تسعى بكل جهدها لإفشالها، كما أن الحركة ليست صديقة للسلطة؛ فالجو بينهما منزوع الثقة، وهذه ليست مفاجأة حتى لا يعتبر أحد أنه اكتشف ذلك الآن.

وفي ظل هذا العداء وتحكم السلطة بأنابيب الحياة في غزة، ماذا على حركة حماس المسؤولة عن غزة بأمنها واقتصادها ومعابرها وكهربائها وضرائبها أن تفعل؟ وكيف يجب أن تخفف من الأزمات؟ هذا هو السؤال والذي إن استمر تجاهل إجابته علينا انتظار الكارثة القادمة، وسنقول أن غيرنا هو المسؤول مع استمرار السيناريو المستمر منذ تسع سنوات، مع إدراكنا أن هذا القطاع الصغير لن يتمكن من الحياة دون مسؤولية السلطة.

على حماس أن تبدأ حواراً جدياً معها برعاية الفصائل كلها لأن كل النظام السياسي وكل مواقع المسؤولية لا تساوى موت طفل كانت له أمنية هي أن يأكل... فأية مسؤولية تلك؟"[106]

حماس استفردت بغزة، وحولتها إلى جيب بائس بلا أية فرصة للحياة، وفتح أيضا بترهلها وضعفها وتراجعها تتحمل مسؤولية هذا الخراب.. ببساطة لقد فتكنا بأيدينا بمشروعنا..

الهوامش

1. عبد الغني سلامة، هل حماس فلسطينية أم إخوانية؟ مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد 38 كانون الأول 2012.

2. http://www.aljazeera.net/in-depth/muslims_brothers/2002/11/11-25-.htm

3. كانت أول عملية عسكرية لعناصر من حماس في بداية العام 1990، ثم تلتها سلسلة تحضيرات استمرت نحو عام بدعم من المكتب السياسي للحركة، وبدأت عملياتها بشكل علني تحت اسم كتائب القسام بعد مذبحة الخليل، وكانت تعلن حينها أنها رد على مجزرة الحرم الإبراهيمي في 15-2-1994. المصدر الشيخ صالح العاروري يروي قصة تأسيس كتائب القسام. الموسوعة الإخوانية. لكن عمليات حماس تزايدت بشكل ملحوظ واستخدمت العمليات الانتحارية لأول مرة في الخضيرة، وذلك بعد عودة مبعدي مرج الزهور.

4. صلاح عبد العاطي، العلمانية والأصولية في المجتمع العربي، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ط1 2008، ص68.

5. خالد الحروب، حماس، بين لا حدود الديني وحدود الوطني، الحوار المتمدن، العدد: 5527- 2017/5/21.

6. في بداية الثمانينات تم اعتقال مجموعة من الإخوان المسلمين على رأسهم الشيخ أحمد ياسين، بسبب حيازتهم أسلحة ومتفجرات؛ يقول خصومهم عنها أنها كانت مخصصة للصراعات الداخلية، وتحديدا ضد فتح، والحزب الشيوعي والجبهة الشعبية.

7. إبراهيم أبراش، المشروع الوطني الفلسطيني بين تسوية مأزومة ومشروع إسلام سياسي مغامر، ملتقى الثقافة والهوية الوطنية. http://palnation.org/vb/showthread.php?t=456

8. إبراهيم أبراش، نفس المصدر السابق.

9. خالد الحروب، حماس، بين لا حدود الديني وحدود الوطني، الحوار المتمدن، العدد: 5527 – 2017/5/21.

10. مهرجان حماس الذي أعلنت فيه قَسَم الولاء للإخوان المسلمين، http://www.youtube.com/watch?v=nnGqXJCENlc

11. صالح القلاب، ماذا يعني التزام حماس بقسم الولاء للإخوان المسلمين، جريدة الشرق الأوسط العدد 10985. http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=500295&issueno=10985

12. إبراهيم أبراش، نفس المصدر السابق.

13. عبد الغني سـلامة، إشـكالية العلاقة بين فتح وحماس، مجلة تسـامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد 26، خريف 2009.

14. من قام بخطف شاليط هي ألوية الناصر صلاح الدين بقيادة عطايا أبو سمهدانة.

15. عبد الغني سـلامة، حصاد ستة أعوام من حكم حماس، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث م.ت.ف، رام الله، العدد 254، خريف 2013.

16. تبلغ مسـاحة قطاع غزة 365 كلم^2، ويقطنه 2 مليون إنسـان، بكثافة سـكانية مقدارها 5480 شخص/كلم^2، بينما تبلغ مساحة الضفة الغربية 5655 كلم^2، ويقطنها 3 مليون إنسان، بكثافة سكانية مقدارها 530 شخص/ كلم^2 - حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام، 2010. ص 3.

17. محسـن صالـح، ومجموعة من الباحثين، «قراءات نقديـة في تجربة حماس وحكومتها -2006 2007»، إصدار مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت، ط1، 2007. نُشر على موقع الجزيرة نت، عرض: حسن بحيص.

18. محمد جمال عرفة، أربع سنوات على حكم حماس، جريدة الشعب، 25-5-2011. http://elshaab.org/thread.php?ID=1628

19. د. ناجي شراب، ندوة سياسـية خاصة نظمها المركز الفلسـطيني للدراسـات والتنمية بغـزة، 2 آب 2010. نقلا عن المركز الفلسطيني للإعلام – غزة. http://www.palestine-info.info/ar/DataFiles/Cache/TempImgs/2010/1/hamasaalam_300_0.jpg

20. د. حسـن أبو حشـيش، رئيس المكتب الإعلامي في حكومة حماس، خمسـة أعوام على حكم حماس، صحيفة فلسـطين – غزة، الإثنين، 04 يوليـو، 2011، http://www.felesteen.ps/details/.htm

21. د. ناجي شراب، ندوة سياسية خاصة نظمها المركز الفلسطيني للدراسات والتنمية بغـزة، 2 آب 2010. نقلا عن المركز الفلسطيني للإعلام – غزة. http://www.palestine-info.info/ar/DataFiles/Cache/TempImgs/2010/1/hamasaalam_300_0.jpg

22. د. حسـن أبو حشـيش، رئيس المكتب الإعلامي في حكومة حماس، خمسـة أعوام على حكم حماس، صحيفة فلسطين – غزة، 04 يوليو، 2011، http://www.felesteen.ps/details/.htm

23. الهيئة المسـتقلة لحقوق الإنسـان، وضع حقوق الإنسـان في مناطق السلطة، التقرير السنوي الـ16، كانون الثاني، 2010. ص 61. http://home.ichr.ps /

24. بيسـان عدوان- بانوراما عربية، البلقنة الفلسـطينية .. خطوات نحـو بدائل للحركة الوطنية،

الحركات السلفية في غزة. http://www.journal-ap.com/Print.aspx?AID=1729.25-2-2011

25. محمد أبو علان، شـبكة أمين الإعلامية، تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - ديوان المظالم، يناير 2010، http://blog.amin.org

26. أ.د. يزيد صايغ، ثلاثة سنوات من حكم حماس في غزة، تقرير صادر عن مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط – جامعة براندیز، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت، أيار 2010. ص 6.

27. فتحي صباح، أمن حماس يعتقل 45 متعاونا مع إسرائيل، جريدة الحياة اللندنية، 17-5-2017.

28. أحمد عزم، داعش وجاسوس غزة، جريدة الغد الأردنية، 18-5-2017.

29. المصدر نفسه.

30. يوسف علي فرحات، حوار مع رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، البيان العدد 279، آب 2010. http://albayan.co.uk/MGZarticle.aspx?ID=426.

31. تقارير برنامج الغذاء العالمي WFP. www.wfppal.org/.../Foodsec/Summary-Ar.doc

32. تقرير عن أثر الحصار على غزة بالأرقام، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نقلا عن صحيفة النهار اللبنانية، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=134&a=110346.21/2/2010

33. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ 2009، نتائج مسح آثار الحرب والحصار على غزة، http:// www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1595.pdf

34. يوسـف علي فرحات، حوار مع رئيس الوزراء الفلسـطيني إسماعيل هنية، البيان العدد 279، مصدر سبق ذكره.

35. د. حسن أبو حشيش، رئيس المكتب الإعلامي في حكومة حماس، مصدر سبق ذكره.

36. نادية عيلبوني، ثلاث سنوات من حكم حماس، ما هو الحصاد؟، الحوار المتمدن - العدد: 3217 - 2010/12/16 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=238488

37. حـماس تفقد بريقها في قطاع غزة رغم صفقة شـاليط، موقع شـبكة الأقـصى الإعلامية، نقلا عـن مجلـة التايـم الأميركيـة، 17-10-2011. http://www.fedaaqsa.com/NewsDetails2.aspx?id=483

38. عُقـد اللقاء في مكتب د. سـلام فياض في رام الله، بحضور عـدد كبير من الكتّاب والصحافيين، بتاريخ 30-9-2010.

39. أ.د. يزيد صايغ، ثلاثة سنوات من حكم حماس في غزة، مصدر سبق ذكره. ص 10.

40. تصريح لزياد الظاظا - وزير الاقتصاد في الحكومة المقالة، تقرير يكشف استثمارات حماس، شبكة فراس الإعلامية، 20-9-2010. http://www.fpnp.net/ar/news/57741.html

41. تحدث عن هذا الدعم المالي عدد من قياديي حماس في أكثر من مناسبة، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة إسماعيل هنية، حيث شكر تلك الدول على دعمهم المادي المباشر لحماس.

42. أ.د. يزيد صايغ، ثلاثة سنوات من حكم حماس في غزة، مصدر سبق ذكره. ص 11.

43. أشرف عبد الحميد، أسرار شبكة أنفاق حماس في غزة، العربية نت، 2-11-2014. https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2014/11/02

44. د. يوسف رزقه، أساطير مريضة، قناة الأقصى 20-3-2012. http://www.aqsatv.ps/?section=details&id=6932

45. أ.د. يزيد صايغ، ثلاثة سنوات من حكم حماس في غزة، مصدر سبق ذكره. ص 11.

46. محمد أبو علان، شبكة أمين الإعلامية، تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان- ديوان المظالم، يناير 2010، http://blog.amin.org

47. إلياس خوري، الحجاب والنكبة، 6-8-2009. موقع شبكة فلسطين الإخبارية PNN، http:// arabic.pnn.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=60773

48. الصحافية الفلسطينية أسما الغول.

49. عريب الرنتاوي، حماس: حين تتغلب الطالبانية على الأردوغانية، صحيفة الدستور الأردنية،:21-07-2010 http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac

50. موقع أنا المسلم (المقرب من حماس)، 31-10-2010. http://muslm.net/vb/showthread.php?t=406581&page=6

51. وزارة العدل في الحكومة المقالة تناقش آليات تطبيق لائحة الآداب العامة - وكالة معا الإخبارية، 23-7-2009، www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=213992

52. لقاء خاص مع د. عمر عبد الرازق في مقر كتلة حماس البرلمانية في رام الله، أجري اللقاء لصالح مجلة آفاق المستقبل الإماراتية، ونشرت أجزاء منه في العدد الرابع.

53. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة، التقرير السنوي الـ16، كانون الثاني، 2010. ص 100.

54. مثقفون من غزة يرفضون مصادرة روايات أدبية من قبل أمن حماس، موقع أمد للإعلام، 28- 1-2011 - والروايات هي: رواية 'شيكاغو'، و'وليمة لأعشاب البحر'، وكتاب 'المتعة المحرمة'.://http

www.amad.ps/arabic/?action=fast_detail&id=407،

55. صــدر قــرار حرق الكتاب عندما كان د. ناصر الدين الشــاعر وزير التربية والتعليم في حكومة حماس، ثم تراجع عن القرار بعد احتجاج المثقفين عليه، ومنهم الشاعر الراحل محمود درويش.

56. غــزة (ا ف ب) - محطة France 24 الإخبارية، 31-1-2011. http://www.france24.com/ ar/node/647066

57. فوزي برهوم، حماس والحريات العامة، نقلا عن تلفزيون الأقصى، 2-11-2008. http://www. /paldf.net/forum

58. صوت الحرية، العهد، رام الله، http://www.alhorya.com/arabic/?action=detail&id=615

59. هيومان رايتس ووتش - الضفة الغربية/ قطاع غزة: كفوا عن مضايقة الصحافيين – 2011/04/06.

60. الهيئة المســتقلة لحقوق الإنســان، وضع حقوق الإنســان في مناطق السلطة، التقرير السنوي الـ16، كانون الثاني، 2010. ص122. http://www.hrw.org/ar/news

61. صحيفة فلسطين، العدد 1096، 10-6-2010، غزة.

62. الهيئة المســتقلة لحقوق الإنســان، وضع حقوق الإنســان في مناطق السلطة، التقرير السنوي الـ16، كانون الثاني، 2010. ص107.

63. المصدر نفسه، ص64-62.

64. المصدر نفسه، ص82.

65. المصدر نفسه، ص129.

66. الشــبكة الأوروبية المتوســطية لحقوق الإنســان، المركز يتابع بقلق تدخل الأجهزة الأمنية في الحريات العامة في غــزة، 18-8-2011. http://www.euromedrights.org/ar/news-ar/mem- ber-releases/10105.html

67. تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، نقلا عن صفحة القيادي في فتح بكر أبو بكر، موقع نقطة أول الســطر. http://www.noqta.net/page-44231-ar.html#.UG1BWiP8rFU.facebook

68. تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، نفس المصدر السابق.

69. ملثمــون يعتدون عــلى القيادي الزق ويلقونه في قارعة الطريق وســط غزة. الحياة الجديدة، 19-4-2017.

70. يوسف فرحات، حوار مع البيان، مصدر سبق ذكره.

71. د. حســن أبو حشــيش، رئيس المكتب الإعلامي في حكومة حماس، خمســة أعوام على حكم حماس، صحيفة فلسطين – غزة، 04 يوليو، 2011، http://www.felesteen.ps/details/.htm

72. ندوة سياسية خاصة نظمها المركز الفلسطيني للدراسات والتنمية بغـزة، 2 آب 2010. نقلا عن المركز الفلسطيني للإعلام – غزة. http://www.palestine-info.info/ar/DataFiles/Cache/TempImgs/2010/1/hamasaalam_300_0.jpg

73. أ.د. يزيد صايغ، ثلاثة سنوات من حكم حماس في غزة، مصدر سبق ذكره. ص 4.

74. حكومة "حماس" المقالة تعلن فصل معلمين مضربين في غزة، جريدة القدس، 26-8-2008. http://www.alquds.com/news/article/view/id/42030

75. تقرير عن الفســاد الإداري في حكومة حماس، منتديات صوت فلســطين، 25-9-2006. www.palvoice.com

76. لقاء مع عباس زكي في مكتبة برام الله، في نيسان 2009.

77. صحيفة الجارديان البريطانية، حركة حماس تنغمس في الفساد، نقلا عن موقع أمد 2011/11/10.

http://www.amad.ps/arabic/?action

78. د. أحمد جميل عزم، ما الذي يفعله فياض/ جريدة الغد الأردنية، 14-2-2012. http://www.alghad.com/index.php/afkar_wamawaqef2/article/28139

79. د. أحمد جميل عزم، عجز فياض، ومعجزة هنية، جريدة الغد الأردنية، 11-1-2012. http://www.alghad.com/index.php/afkar_wamawaqef2/article/28139

80. لقاء في منـزل عبد العزيز شاهين في رام الله في يناير 2010.

81. أحمد حلس في تصريح بثه تلفزيون فلسطين، وتناقلته محطات فضائية عديدة، 17-6-2007.

82. د. ســامي أبو زهري في تصريح بثته محطة الجزيرة الفضائية ضمن نشراتها الإخبارية، 18-6-2007.

83. عباس زكي، مقابلة شخصية في مكتبة برام الله، في نيسان 2009.

84. لقاء خاص مع د. عمر عبد الرازق في مقر كتلة حماس البرلمانية في رام الله، أجري اللقاء لصالح مجلة آفاق المستقبل الإماراتية، ونشرت أجزاء منه في العدد الرابع.

85. الموقع الرســمي لكنيسة الإســكندرية الكاثوليكي، المسيحيون في غزة قلقون على مصيرهم بعد سيطرة حماس على القطاع، http://www.coptcatholic.net/section.php?hash

86. مدونة ياسر أبو هلالة، 28 حزيران 2007، http://abuhilaleh.maktoobblog.com/ /

87. المسيحية في غزة، جريدة القدس، 19-10-2010، http://www.alquds.com/news/article/view/id/212091

88. لميس فرحات، حماس تفقد بريقها في غزة بسبب ضائقة السكان، جريدة إيلاف، 17–10–2011، http://www.elaph.com/Web/news/2011/10/689697.html?entry=articleTaggedArticles

89. مؤسسة فافو النرويجية للأبحاث، استطلاع للرأي أجرته في الأراضي الفلسطينية، ونشرته وكالة فلسطين برس للأنباء بتاريخ 18-4-2011، http://www.palpress.co.uk/arabic/?action=detail&id=4274

90. المركز الفلسطيني للبحوث المسحية - د. خليل الشقاقي، وليد لدادوة، رام الله، نفس المصدر السابق.

91. المركز الفلسطيني للبحوث المسحية- د. خليل الشقاقي، وليد لدادوة، رام الله، أجري بتاريخ 8-12-2010 http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/index.html

92. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 13~15 أيلول 2012..http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2012/p45apressrelease.html

93. 10سنوات على حكم حماس، جريدة الشرق الأوسط، 28-2-2016، العدد 13606.

94. 10سنوات على حكم حماس، جريدة الشرق الأوسط، 28-2-2016، العدد 13606.

95. عبد الغني سلامة، الحرب على غزة، الأسباب والتداعيات، مجلة سياسات، معهد السياسات العامة – رام الله. العدد 30، خريف 2014.

96. خطاب الرئيس محمود عباس أمام مؤتمر المانحين في القاهرة أكتوبر 2014. .http://www.youm7.com/story/2014/10/12

97. رجب أبو سرية، هدف الحرب إلقاء غزة في البحر، وكالة سما الإخبارية، 15-7-2014. http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=207371

98. عوض الرجوب، صحف إسرائيل ترصد تكلفة الحرب، الجزيرة نت، 2014/8/6/ http://www.aljazeera.net/news/presstour /

99. عبد الغني سلامة، بعد العدوان على غزة، هل أخذنا العِبر؟ مجلة أوراق فلسطينية، مؤسسة ياسر عرفات، رام الله، العدد 8، شتاء 2015.

100. عبد الغني سلامة، بعد العدوان على غزة، هل أخذنا العِبر؟ مجلة أوراق فلسطينية، مؤسسة ياسر عرفات، رام الله، العدد 8، شتاء 2015.

101. توفيق أبو شومر، ثلاث صور لجلعاد شاليط، الحوار المتمدن، العدد 3520، 19-10-2011، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=280167

102. أحمد عزم، أزمة حماس في المسألة القطرية، جريدة الغد الأردنية، 7-6-2017.

103. ماجد كيالي، عن غزة وحماس والبطولة والمأساة، جريدة المستقبل العدد 5157، 21-9-2104، http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=NP&ArticleID=632822

104. ماجد كيالي، عن غزة وحماس والبطولة والمأساة، جريدة المستقبل العدد 5157، 21-9-2104، http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=NP&ArticleID=632822

105. د. عاطف أبو سيف، إسرائيل والمسألة الفلسطينية، تقرير مدار الإستراتيجي 2017. ص 42.

106. أكرم عطا الله، للذين خافوا النوم في العتمة، فأغمضوا للأبد، جريدة الأيام، 8-5-2016.

المراجع

1. صلاح عبد العاطي، العلمانية والأصولية في المجتمع العربي، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2008.
2. خالد الحروب، حماس، بين لا حدود الديني وحدود الوطني، الحوار المتمدن، العدد: 5527 -2017/5/21.
3. إبراهيم أبراش، المشروع الوطني الفلسطيني بين تسوية مأزومة ومشروع إسلام سياسي مغامر، ملتقى الثقافة والهوية الوطنية. http://palnation.org/vb/showthread.php?t=456
4. صالح القلاب، ماذا يعني التزام حماس بقسم الولاء للإخوان المسلمين، جريدة الشرق الأوسط العدد 10985. http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=500295 &issueno=10985
5. عبد الغني سلامة، هل حماس فلسطينية أم إخوانية؟ مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد 38 كانون الأول 2012.
6. عبد الغني سلامة، إشكالية العلاقة بين فتح وحماس، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد 26، خريف 2009.
7. عبد الغني سلامه، حصاد ستة أعوام من حكم حماس، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث م.ت.ف، رام الله، العدد 254، خريف 2013.
8. عبد الغني سلامة، الحرب على غزة، الأسباب والتداعيات، مجلة سياسات، معهد السياسات العامة- رام الله. العدد 30، خريف 2014.
9. عبد الغني سلامة، بعد العدوان على غزة، هل أخذنا العِبر؟ مجلة أوراق فلسطينية، مؤسسة ياسر عرفات، رام الله، العدد 8، شتاء 2015.
10. محسن صالح، ومجموعة من الباحثين، "قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007"، إصدار مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت، ط1، 2007. نُشر على موقع الجزيرة نت، عرض: حسن بحيص.
11. محمد جمال عرفة، أربع سنوات على حكم حماس، جريدة الشعب، 25-5-2011. http://elshaab.org/thread.php?ID=1628

12. د. ناجي شراب، ندوة سياسية خاصة نظمها المركز الفلسطيني للدراسات والتنمية بغـزة، 2 آب 2010. نقلا عن المركز الفلسطيني للإعلام – غزة.
http://www.palestine-info.info/ar/DataFiles/Cache/TempImgs/2010/1/hamasaalam_300_0.jpg
13. د. حسن أبو حشيش، رئيس المكتب الإعلامي في حكومة حماس، خمسة أعوام على حكم حماس، صحيفة فلسطين – غزة، الإثنين، 04 يوليو، 2011.
http://www.felesteen.ps/details/.htm
14. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة، التقرير السنوي الـ16، كانون الثاني، 2010. http://home.ichr.ps
15. بيسان عدوان- بانوراما عربية، البلقنة الفلسطينية .. خطوات نحو بدائل للحركة الوطنية، الحركات السلفية في غزة. 25-2-2011.
http://www.journal-ap.com/Print.aspx?AID=1729
16. محمد أبو علان، شبكة أمين الإعلامية، تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - ديوان المظالم، يناير 2010، http://blog.amin.org
17. أ.د. يزيد صايغ، ثلاثة سنوات من حكم حماس في غـزة، تقرير صادر عن مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط – جامعة براندیز، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت، أيار 2010.
18. يوسف علي فرحات، حوار مع رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، البيان العدد 279، آب 2010. http://albayan.co.uk/MGZarticle.aspx?ID=426
19. تقارير برنامج الغذاء العالمي .WFP. www.wfppal.org/.../Foodsec/Summary-Ar doc
20. تقرير عن أثر الحصار على غزة بالأرقام، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نقلا عن صحيفة النهار اللبنانية، 21/2/2010،
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=134&a=110346
21. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ 2009، نتائج مسح آثار الحرب والحصار على غزة، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1595.pdf
22. نادية عيلبوني، ثلاث سنوات من حكم حماس، ما هو الحصاد؟، الحوار المتمدن - العدد: 3217- 2010/12/16. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=238488
23. حماس تفقد بريقها في قطاع غزة رغم صفقة شاليط، موقع شبكة الأقصى الإعلامية، نقلا

عن مجلة التايم الأميركية، 2011-10-17.
http://www.fedaaqsa.com/NewsDetails2.aspx?id=483
24. إلياس خوري، الحجاب والنكبة، 2009-8-6. موقع شبكة فلسطين الإخبارية PNN،
http://arabic.pnn.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=60773
25. هيومـان رايتـس ووتش- الضفة الغربيـة/ قطاع غزة: كفوا عـن مضايقة الصحافيين– 2011/04/06/
http://www.hrw.org/ar/news
26. الشـبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، المركز يتابع بقلق تدخل الأجهزة الأمنية في الحريات العامة في غزة، 18-8-2011.
http://www.euromedrights.org/ar/news-ar/member-releases/10105.html
27. تقرير عن الفساد الإداري في حكومة حماس، منتديات صوت فلسطين، 25-2006-9.
www.palvoice.com
28. مؤسسة فافو النرويجية للأبحاث، استطلاع للرأي أجرته في الأراضي الفلسطينية، ونشرته وكالة فلسطين برس للأنباء بتاريخ 18-4–2011،
http://www.palpress.co.uk/arabic/?action=detail&id=4274
29. المركز الفلسطيني للبحوث المسحية- د.خليل الشقاقي، وليد لدادوة، رام الله،
http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/index.html
30. عريـب الرنتـاوي، حماس: حين تتغلـب الطالبانية على الأردوغانية، صحيفة الدسـتور الأردنية،: 21-07-2010
http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac
31. موقع أنا المسلم (المقرب من حماس)، 31-10-2010.
http://muslm.net/vb/showthread.php?t=406581&page=6
32. وزارة العـدل في الحكومة المقالة تناقش آليات تطبيق لائحة الآداب العامة - وكالة معا الإخبارية، 23-7-2009، www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=213992
33. لقاء خاص مع د. عمر عبد الرازق في مقر كتلة حماس البرلمانية في رام الله، أجري اللقاء لصالح مجلة آفاق المستقبل الإماراتية، ونشرت أجزاء منه في العدد الرابع.
34. صحيفة فلسطين، العدد 1096، 10-6-2010، غزة.
35. فوزي برهوم، حماس والحريات العامة، نقلا عن تلفزيون الأقصى، 2-11-2008.
/http://www.paldf.net/forum

36. صحيفــة الجارديــان البريطانية، حركة حماس تنغمس في الفســاد، نقلا عن موقع أمد 10/11/2011. http://www.amad.ps/arabic/?action

37. الموقع الرسمي لكنيسة الإسكندرية الكاثوليكي، المسيحيون في غزة قلقون على مصيرهم بعد سيطرة حماس على القطاع، http://www.coptcatholic.net/section.php?hash

38. مدونة ياسر أبو هلالة، 28 حزيران 2007، http://abuhilaleh.maktoobblog.com/ /

39. المسيحية في غزة، جريدة القدس، 19-10-2010،
http://www.alquds.com/news/article/view/id/212091

40. أحمد جميل عزم، عجز فياض، ومعجزة هنية، جريدة الغد الأردنية، 11-1-2012.
http://www.alghad.com/index.php/afkar_wamawaqef2/article/2813

41. أحمد عزم، أزمة حماس في المسألة القطرية، جريدة الغد الأردنية، 7-6-2017.

42. د. عاطف أبو سيف، إسرائيل والمسألة الفلسطينية، تقرير مدار الإستراتيجي 2017.

43. أكرم عطا الله، للذين خافوا النوم في العتمة، فأغمضوا للأبد، جريدة الأيام، 8-5-2016.

44. رجب أبو سرية، هدف الحرب إلقاء غزة في البحر، وكالة سما الإخبارية، 15-2014-7.
http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=207371.

45. ماجد كيالي، عن غزة وحماس والبطولة والمأســاة، جريدة المســتقبل العدد 5157، 21-9-2104،
http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=NP&ArticleID=63282

46. توفيق أبو شــومر، ثلاث صور لجلعاد شــاليط، الحوار المتمــدن، العدد 3520، 19--10-2011.